

تقنيات الاتصالات والمعلومات في دول الخليج

تحرير: د. إبراهيم البعير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع حقوق الطبع محفوظة
لمنتدى التنمية الخليجي

تقنيات المعلومات والاتصال في دول مجلس التعاون

تحرير: د. إبراهيم البعير

أوراق اللقاء السنوي السابع والثلاثين لمنتدى التنمية

المنامة - مملكة البحرين

الجمعة والسبت ٣ - ٤ فبراير ٢٠١٧م

المحتويات

٧	مقدمة
١٣	دول الخليج والجاهزية لمجتمع المعلوماتية د. إبراهيم عبدالعزيز البعير
٥٣	الحكومة الإلكترونية وقضايا التنمية والإصلاح في دول الخليج د. سعد علي الحاج بكري د. زياد سعد الحاج بكري
٩٣	تأثير منصات «الإعلام الجديد» في مشهد الاتصال السياسي الخليجي: د. خالد الجابر
١٢٩	ثورة التواصل الاجتماعي والتغيير السياسي.. الخليج أنموذجا د. إبراهيم عبد الرحمن الشيخ
١٥٣	شبكات التواصل المجتمعي والتنمية في دول الخليج العربي د. عبدالله بن ناصر الحمود
١٨٠	قائمة الحضور مرتبة هجائيا مع حفظ الألقاب

مقدمة

مرت المجتمعات البشرية على مسارات التقدم والتحضر بثلاث مراحل. كانت البداية بالانتقال من المجتمع البدائي إلى المجتمع الزراعي. ثم حدثت الثورة الصناعية لترسم حينئذ معالم لمجتمع جديد؛ المجتمع الصناعي. أتت بعد ذلك ثورة تقنيات المعلومات والاتصال باندماج وتكامل تقنيات الاتصال مع تقنيات الحاسب والمعلومات، مما ساعد على تسارع وتيرة الدخول إلى ما أصبح يعرف الآن بـ "المجتمع المعلوماتي". تتسم كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث بخصائصها وسماتها الثقافية، وتتباين الدول في حظها من القوة وفقا للمرحلة التي بلغت في هذا المسار التنموي.

يمثل الاتصال عنصرا هاما في منظومة المتغيرات الأساسية المؤثرة في الحضارة والتقدم. فشواهد التطور وظهور الحضارات على مر العصور تشير بشكل أو بآخر إلى أهمية الاتصال والتواصل في الإنجازات التي تحققت، فقد كانت البداية والريادة في الإنجاز الحضاري من نصيب الأمم والشعوب التي استثمرت موقعها الجغرافي لتعزز من فرصها في الاتصال والتواصل والحضاري، مما مكنها من تحقيق انتصارات عسكرية وإنجازات اقتصادية وثقافية أدخلتها التاريخ من أوسع أبوابه.

إن كانت بداية أهمية الاتصال في المشهد الحضاري مقتصرة على نقل البضائع والناس (السفن والقطارات والطائرات)، فإنها اليوم تشمل نقل البيانات والمعلومات، مما شكل ملامح جديدة لنسيج ثقافي مختلف، ويتجاوز الحدود المحلية والإقليمية. نحن اليوم على مشارف عصر جديد، عصر يستلزم إعادة النظر في كثير من القيم والمنطلقات لمفهوم التنمية. فقد أسهم التطور المتسارع والانتشار المتنامي لتقنيات المعلومات والاتصال في إحداث ثورة في نمط الحياة بكل أبعادها ومحاورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووضحت تقنيات المعلومات والاتصال محورا أساسيا في أدبيات الدراسات الاجتماعية الحديثة المعنية والمهتمة بالتنمية بجانبها النظري والتطبيقي. برزت الأهمية

التنمية لتقنيات المعلومات والاتصال في الإعلان العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث تمت الإشارة إلى أهمية استثمارها للتسريع بردم الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية^(١).

خصص منتدى التنمية الخليجي لقاءه السنوي السابع والثلاثين الذي عقد في البحرين يومي الخميس والجمعة ٢ - ٤ فبراير ٢٠١٧ لموضوع تقنيات الاتصال والتنمية في دول الخليج، جريا على العادة التي اتبعها المنتدى مؤخرا في إطلاق أسماء الرواد ممن اسهموا في تأسيس المنتدى على لقاءاته السنوية تخليداً لذكراهم وتقديراً لما قدموه، فقد تمت تسمية هذا اللقاء باسم المرحوم عبدالله الغانم، وخصصت الجلسة الافتتاحية للقاء لكلمة للمنسق العام للمنتدى الأستاذ الدكتور محمد الرميحي رحب فيها بالحضور، وشكر لهم تلبيتهم الدعوة، وأشار فيها إلى أن المرحوم عبدالله الغانم كان رجلاً وطنياً وعروبياً وقومياً من الدرجة الأولى، وكان من المؤسسين والداعمين لهذا المنتدى - كما كان أميناً للصندوق - من منطلق إيمانه بما يقوم به المنتدى، وقناعته بأن العلم طريق التقدم، حيث أمضى شطراً من حياته لدعم الشباب والسعي لتطويرهم علمياً، واليوم يقدم المنتدى جهداً متواضعاً تقديراً له رحمه الله، وهو عبارة عن كتيب يتضمن سيرة هذا الرجل المعطاء ونشاطاته وجهوده. كما قدم المنسق العام درعا تقديرياً من المنتدى للمرحوم عبدالله الغانم تسلمه شقيقه ضرار الغانم الذي عبر عن شكره لهذه اللفتة التقديرية من المنتدى، وقال أن المرحوم كان يعطي المنتدى اهتماماً كبيراً تجسد في حرصه على حضور كل لقاءته؛ إيماناً منه بأهمية المنتدى في تنمية المجتمع الخليجي بدراسة قضاياها المشتركة، والمساهمة في تقديم بعض الحلول لتطوره وتنميته.

استعرض اللقاء خمس أوراق كتبها أساتذة أكاديميون استعرضوا فيها أهمية وتحديات الدور التنموي لتقنيات المعلومات والاتصال ببعديها التطبيقي والإتصالي، وتوزعت الأوراق على ثلاثة محاور رئيسية تناولت المداخل المعرفية

(1) United Nations (2015) "Transforming Our World" The 2030 Agenda for Sustainable Development" Retrieved 15 May 2016 from <https://goo.gl/9Dvy01>

للتقنية والتنمية في دول الخليج، والفضاء الإلكتروني كوسيط للاتصال السياسي والتغيير في دول الخليج، والتأثيرات والتحديات التنموية للشبكات الاجتماعية.

كانت الجلسة الأولى برئاسة الأستاذ عبدالله بشارة، وتم استعراض ورقتين؛ الأولى بعنوان "دول الخليج والجاهزية لمجتمع المعلوماتية" للدكتور إبراهيم البعيرز رصد فيها المرحلة التي وصلتها دول مجلس التعاون في الطريق إلى مجتمع المعلوماتية وفقاً لستة مؤشرات عالمية، حيث يمكن من خلالها تقييم ما تم من إنجازه في استثمار تقنيات المعلومات والاتصال لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها، وانتهت الورقة بقراءة موضوعية لأبرز التحديات التي على دول الخليج أن تنظر إليها بجدية قبل أن تتوقع جني الثمار الإيجابية لتقنيات الاتصالات والمعلومات. الورقة الثانية بعنوان "الحكومة الإلكترونية وقضايا التنمية والإصلاح في دول الخليج" للدكتور سعد علي الحاج بكري، تناول فيها مسألة تفعيل الحكومة الإلكترونية في دول الخليج، والاستفادة من فرص التنمية والإصلاح التي تتيحها.

الجلسة الثانية كانت برئاسة الدكتور فايز الشهري، وتناولت الفضاء الإلكتروني كوسيط للاتصال السياسي والتغيير في دول الخليج، واشتملت على ورقتين. الأولى بعنوان "تأثير منصات إعلام الجديد في مشهد الاتصال السياسي الخليجي: أنماط الاستهلاك وتشكيل الفضاء العام" للدكتور خالد الجابر، استعرض فيها التوجهات والأبعاد والمتغيرات التي طرأت على مشهد الاتصال السياسي في الخليج خلال العقود الماضية، وخصوص مع تطور التقنيات الرقمية وبروز أنماط استهلاكية وقيم واتجاهات مغايرة ف عملية تبادل المعلومات، وفي فضاء التواصل والتشابك عن طرق وسائل الإعلام الجديد من قبل الجمهور في دول الخليج، وما تحققة من استخدامات ودوافع واشباكات مختلفة. كما تناولت الورقة طبيعة العوامل والتأثيرات المتباينة في المجالات السياسية والفكرية والاجتماعية التي أحدثتها منصات مواقع التواصل الاجتماع من خلال المساهمة في إيجاد الفضاء العام أو ساحة المجال العام في المجتمعات الخليجية بشكل خاص. الورقة الثانية

بعنوان "ثورة التواصل الاجتماعي والتغيير السياسي.. الخليج أنموذجاً" للدكتور إبراهيم الشيخ. هذه الورقة لم تتطرق إلى الإجابة المباشرة على سؤالها الأصلي، والمتعلق بتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على تشكيل الرأي العام الخليجي، بل ذهبت لبُعد وُجد جوهرياً في الإجابة عن ذلك السؤال، كما حامت حول أبعاد ما يُقال وما يتردد من تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الرأي العام الخليجي وعلى التغيير السياسي في المنطقة بشكل عام.

الجلسة الثالثة كانت برئاسة الدكتورة دلال الحربي وتناولت التأثيرات والتحديات التنموية للشبكات الاجتماعية، حيث تم استعراض ورقتين الأولى بعنوان "الشبكات الاجتماعية والتنمية في دول الخليج.... التحديات والفرص" للدكتور عبدالله الحمود، قدم فيها رؤية نقدية وعدد من القراءات والملاحظات في سياق العمل التنموي في دول الخليج العربي عند تقاطعاته المهمة مع البيئة الاتصالية لشبكات التواصل المجتمعي. ارتكزت الورقة على تساؤلين رئيسين: إلى أي مدى تُقرز البيئة الاتصالية لشبكات التواصل المجتمعي تحديات حقيقية أمام أفكار ومشروعات التنمية في المجتمعات الخليجية؟ وما الفرص التي يمكن أن تتمخض عما يواجهه هذا العمل التنموي من تحديات؟. والورقة الثانية بعنوان "اثر قلّة برامج المرأة التنموية على قناتي أبوظبي ودبي على ارتفاع الاستخدام لوسائل التواصل الاجتماعي" للدكتورة نجاة السعيد تناولت فيها تغطية قناتي أبوظبي ودبي لمعوقات تمكين المرأة الإماراتية في مجال العمل والتعليم، وذلك بالنظر إلى السياسات والممارسات التي تستهدف بها هاتين القانتين في تغطيتها لقضايا التنمية بشكل عام وبقضايا المرأة الإماراتية بشكل خاص.

انتهى اللقاء بجلسة خامسة برئاسة الدكتورة هالة الصليبيخ، وخصصت لاستعراض نماذج وتطبيقات عن تجارب شبابية في تقنيات المعلومات والاتصال ذات أثر تنموي في دول مجلس التعاون، شارك فيها كل من علي سبكار من البحرين، ودانا مدوه من الكويت وعلي البحراني من السعودية.

باسم الأخوات والإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية للمنتدى، أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكتاب أوراق اللقاء ومديري الجلسات، ولكل من شارك في الحضور والمناقشة. والشكر موصول للأخ الدكتور فايز بن عبد الله الشهري لجهدته في الإعداد والإدارة للقاء، وما قام به للتنسيق والمتابعة والترتيب مع معدي الأوراق.

إبراهيم البعير

دول الخليج والجاهزية لمجتمع المعلوماتية

د. إبراهيم عبدالعزيز البعير

تبرز الأهمية التنموية لتقنيات المعلومات والاتصال في الإعلان العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، حين تمت الإشارة إلى أهمية استثمارها في التسريع من ردم الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وقد ورد ذلك في أربعة من الأهداف الإستراتيجية للخطة^(١):

- توسع الدول المتقدمة وبعض من الدول النامية في عدد المنح الدراسية لأبناء وبنات الدول النامية - خاصة الفقيرة منها - في مجالات عدة، ومنها تقنيات المعلومات والاتصال، كإحدى الآليات لضمان الشمولية والمساواة في فرص التعليم الجيد وتعزيز التعلم المستمر.
- توظيف تقنيات المعلومات والاتصال بما يسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين، كأحد الأساليب لتحقيق المساواة وتمكين النساء والفتيات.
- العمل على زيادة فرص الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصال، والسعي لتوفيرها بتكلفة مناسبة، كأحد الأساليب لتطوير بنى تحتية تتسم بالمرونة، وتعزيز الشمولية والاستدامة لرعاية الابتكار

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مستوى جاهزية دول مجلس التعاون مجتمع المعلوماتية وفقا لخمسة مقاييس عالمية، والتي يمكن من خلالها تقييم ما تم من إنجازه في استثمار تقنيات المعلومات والاتصال لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها، ومقارنتها بالمستويات التي وصلت إليها الدول المتقدمة والمستوى العالمي. وتنتهي الورقة بقراءة نقدية لواقع تقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج، للتعرف على بعض من التحديات التي على دول الخليج أن تنظر إليها بجديّة قبل أن تتوقع جني الثمار الإيجابية لتقنيات الاتصالات والمعلومات.

(1) United Nations (2015) "Transforming Our World" The 2030 Agenda for Sustainable Development"
Retrieved 15 May 2016 from <https://goo.gl/9Dvy01>

مفهوم مجتمع المعلوماتية

دخل مصطلح "مجتمع المعلوماتية" إلى أدبيات الدراسات الاجتماعية في العقد السادس من القرن الماضي. وكانت البداية في اليابان - حيث نُشِرَتْ دراسة في عام ١٩٦٤ بعنوان "علم الاجتماع في مجتمع المعلوماتية"، وتلى ذلك نشر كتابين في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، الأول بعنوان "مدخل إلى مجتمع معلوماتي" والثاني بعنوان "المجتمع المعلوماتي: من مجتمع صلب إلى مجتمع ناعم". تعززت وتأكّدت ريادة اللغة اليابانية في صياغة هذا المصطلح في عام ١٩٧١ بنشر قاموس متخصص عن المفردات والمصطلحات المتعلقة بمفهوم "مجتمع المعلوماتي".

على الرغم من الريادة اليابانية في صياغة مصطلح "المجتمع المعلوماتي"، إلا أن الإرهاصات الأولى لرصد التغيرات والتحولات التي بدأت تشهدها اقتصادات الدول المتقدمة تعود إلى ١٩١٤ حين ظهرت دراسة بريطانية بمصطلح "مجتمع ما بعد الصناعي" post-industrial society، وكانت منطلقة من نظرية اقتصادية تعود إلى عام ١٨٩٠ لتصنيف فئات العمل إلى أعمال فكرية وأعمال يدوية^(٢).

استمر مصطلح "مجتمع ما بعد الصناعي" مظلة رئيسية للدراسات والأطر النظرية التي كانت تبشر بولادة عصر جديد، عصر تكون فيه المعرفة العنصر الأساسي في نشاطه الاقتصادي، إلا أن هذا المصطلح لم يصمد طويلاً أمام الكثير من التحليلات والقراءات التي لم تجد فيه الشمولية والموضوعية التي تتناسب مع التقدم المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصال وما أثمرت عنه من تعزيز لقطاعي المعرفة والخدمات كأنشطة اقتصادية واعدة. لذا تم تبني مصطلح "المجتمع المعلوماتي" لما اتسم به من شمولية مقارنة بمصطلحات كثيرة أخرى. على الرغم من هذا البعد التاريخي للمنطقات الأساسية لمفهوم مجتمع المعلوماتية، إلا أنه لم يأخذ زخماً ملحوظاً في الجانبين الأكاديمي والمهني إلا في ثمانينات القرن الماضي.

(2) Karvalics, L. Z. (2007). Information society—what is it exactly? (The meaning, history and conceptual framework of an expression). Retrieved 17 April 2016 from <https://goo.gl/7TjTpW>

ليس هناك من تعريف واحد محدد ومتفق عليه لمفهوم "المجتمع المعلوماتية"، هناك ما يقرب من خمسين تعريفا. وعلى الرغم من التباين الشكلي بينها في المفردات والصيغة، إلا أنها تتفق على أهمية المعلومات والمعرفة كقوة دافعة ومحفزة للتنمية، وموردا اقتصاديا ينتج عنه أنشطة وعمليات ومنتجات جديدة. وبعيدا عن جدليات التعريف، فقد تكفي الإشارة التي تلك الأبعاد التي تميز "مجتمع المعلوماتية" عن المجتمع ما قبل الصناعي، والمجتمع الصناعي، التي يشير إليها الجدول (١):

جدول (١): أبعاد مجتمع المعلوماتية

الأبعاد	مجتمع ما قبل الصناعي	المجتمع الصناعي	المجتمع المعلوماتي
نمط الإنتاج	الالتقاط - القطف - استخراج ما تجود به الطبيعة	التصنيع	المعالجة والتدوير
القطاع الاقتصادي	قطاع أولي يقوم على أنشطة تشمل الزراعة - والتعدين - وصيد الأسماك - وقطع الأخشاب - والنفط والغاز	قطاع ثانوي يقوم على انتاج السلع - والتصنيع - والتشييد	ثلاثي: النقل - الخدمات رباعي: التجارة - المالية - التأمين - العقار خماسي: الصحة - التعليم - الأبحاث - الإدارة - الترفيه
مصادر الطاقة	الطاقة الطبيعية: الرياح - الماء - الحيوانات - عضلات الإنسان -	الطاقة المنتجة: الكهرباء - الزيت - الغاز - الفحم - الطاقة النووية	الحاسبات ونظم نقل المعلومات
الموارد الإستراتيجية	مواد الخام	رأس المال	المعرفة
التقنية	الحرف اليدوية	التقنية الميكانيكية	التقنية الذكية

الأبعاد	مجتمع ما قبل الصناعي	المجتمع الصناعي	المجتمع المعلوماتي
المهارات	الحرفيين - عمال - فلاحين	المهندس - العمال شبه المهرة	علماء - الوظائف التقنية والمهنية
المنهجية	الفطرة - المحاولة والخطأ - الخبرة	التجريبية	النظريات المجردة - النماذج - المحاكاة - نظريات القرار - تحليل النظم -
النظرة للزمن	اتجاه إلى الماضي	التكيف	اتجاه إلى المستقبل: التنبؤ والتخطيط
المبدأ المحوري	التقليدية	النمو الاقتصادي	تدوين المعرفة

Source: Karvalics, L. Z. (2007). Information society—what is it exactly? (The meaning, history and conceptual framework of an expression). Retrieved 17 April 2016 from <https://goo.gl/7TjTpW>

- نمط الإنتاج: المعالجة والتدوير للمعلومات والمعرفة
- القطاع الاقتصادي: اقتصاد الخدمات كمرحلة متقدمة على اقتصادات الصناعة والتشييد وهذا يشمل النقل - والخدمات - والتجارة - والمالية - والتأمين - والعقار - والصحة - والتعليم - والأبحاث العلمية - والإدارة - والترفيه.
- مصادر وموارد التغيير: الحاسبات ونظم نقل المعلومات
- الموارد الإستراتيجية: المعرفة
- التقنية: التقنية الذكية
- المهارة: العلماء والعاملون في الوظائف المهنية المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصال
- منهجية التفكير: النظريات المجردة - والنماذج - والمحاكاة - ونظريات القرار - وتحليل النظم
- النظرة إلى الزمن: نظرة تستشرف المستقبل بالتنبؤ والتخطيط
- المبدأ المحوري للثقافة: تدوين المعرفة

وتشير هذه الأبعاد مجتمعة إلى حتمية التغير الثقافي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة للانتقال إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي، ويمكن فهم هذه التغيرات بمقارنة المجتمع الصناعي مع مجتمع المعلوماتية والتي يمكن تلخيصها في الجدول (٢)

جدول (٢): مقارنة المجتمع الصناعي بالمجتمع المعلوماتي

الأبعاد	المجتمع الصناعي	مجتمع المعلوماتية
شكل المجتمع	الطبقية المجتمعية وتركز السلطة والتحكم	المجتمع الوظيفي - اللامركزية والحكم الذاتي
الهدف الوطني	الرفاه الاجتماعي	الرضا الاجتماعي
شكل الحكومة	الديمقراطية البرلمانية	ديمقراطية المشاركة
قوى التغيير	الحركات العمالية والإضرابات	حركات المواطنين النقاضي
المشاكل	البطالة - الحروب - الفاشية	صدمة المستقل - الإرهاب - اقتحام الخصوصية
اقصى مراحل التقدم	الاستهلاك الجماهيري	الإنتاج المعرفي
القيم	القيم المادية إشباع الحاجة الفسيولوجية	قيمة الوقت وتحقيق الأهداف
روح العصر	النهضة بتحرير الإنسان	العولة التعايش مع الطبيعة

Source: Karvalics, L. Z. (2007). Information society—what is it exactly? (The meaning, history and conceptual framework of an expression). Retrieved 17 April 2016 from <https://goo.gl/7TjTpW>

عن تقنيات المعلومات والاتصال

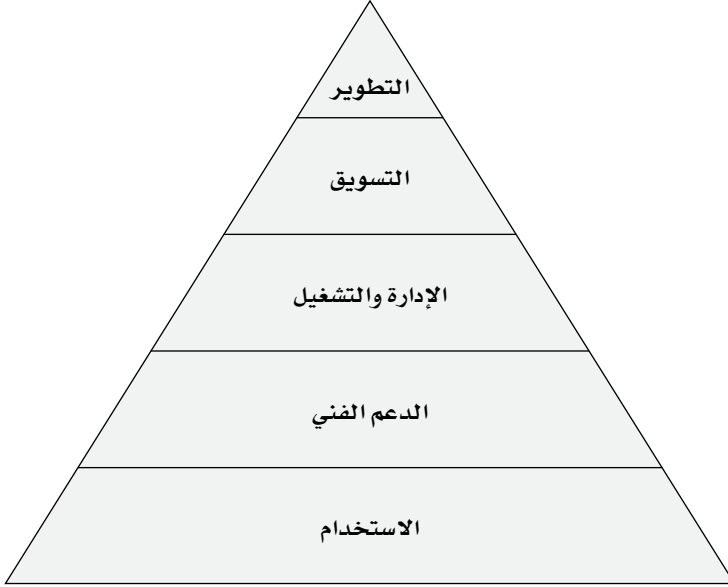
تمثل تقنيات المعلومات والاتصال ICT العمود الفقري لمجتمع المعلوماتية، وهي مرحلة متقدمة من نتائج الاندماج لثلاث تقنيات كانت إلى عهد قريب منفصلة عن بعضها البعض: تقنية المعلومات وتقنية الاتصالات وتقنية الصوتيات والمرئيات. وأثمر هذا الاندماج في رسم ملامح ثورة جديدة سرّعت بظهور المجتمع المعلوماتي. أضحى مصطلح تقنيات المعلومات والاتصال ICT يمثل مظلة لمنظومة من التقنيات الفرعية المترابطة والتي تشمل أجهزة الحاسب، والبرمجيات، والإنترنت، والاتصالات، الشبكات. ومن هنا ظهرت اربع قطاعات من الصناعات المرتبطة بتقنيات المعلومات والاتصال:

- قطاع الإنتاج والدعم لأجهزة الاتصال والحوسبة وملحقاتها.
- قطاع الإنتاج والدعم لبرمجيات الاتصال والحوسبة ونظم التشغيل والتطبيقات.
- قطاع التشغيل والصيانة والإدارة للبنى التحتية للاتصالات وخدماتها.
- قطاع تقديم الخدمة والدعم للمؤسسات في تطبيقاتها واستخداماتها لتقنيات الاتصال والمعلومات.

يتجاوز مفهوم التقنية هنا بكثير الجانب المادي المتمثل في الأجهزة والمعدات وتوابعها من شبكات وخوادم ومُعالِجات، ليشمل الجانب المعرفي في استخدام هذه التقنية، والقدرة على الاستفادة منها وتطبيقاتها. وهناك خمسة مستويات معرفية في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات، ولكل مستوى تأهيل ومهارات وقدرات متخصصة. وعلى الرغم من أنها قد تبدو مختلفة، إلا أن هناك تداخل وارتباط مهني بينها.

- المستوى الأول: التطوير ويضم علماء وباحثين ممن لهم إنجازات علمية في البحوث الأساسية والدراسات التطبيقية التي تسهم في تطوير تقنيات المعلومات والاتصال، وما يرتبط بها من صناعات ومنتجات وتطبيقات. وتشكل الجامعات والمؤسسات البحثية المحاضن الرئيسية لهذا المستوى.

شكل (١) مستويات المهنة في مجال تقنيات المعلومات والاتصال



- المستوى الثاني: التسويق ويضم شريحة تقوم بدور هام لنشر الابتكارات في تقنيات المعلومات والاتصال وتطبيقاتها الجديدة، وبكل ما يساهم في التعريف بها وتبنيها على المستوى المؤسسي والشخصي. مؤهلاتهم ومهاراتهم تشمل مهارات الاتصال، ومعرفة بالتطبيقات التقنية تمكنهم من مساعدة الأفراد والمؤسسات في فهمها، ومن الوصول إلى حلول لإشكالات يمكن تجاوزها بالاستفادة من تقنيات والمعلومات والاتصال.
- المستوى الثالث: الإدارة والتشغيل ويضم كوادر متخصصة لديها تأهيل علمي، وخبرات عملية في الجوانب التطبيقية لتقنيات المعلومات والاتصال، ويعملون كخبراء في مهام تتعلق بالتشغيل والصيانة والإدارة. لهم عدة مسميات وظيفية، ومن أهمها محلي نظم ومدراء مشاريع.
- المستوى الرابع: الدعم الفني ويضم الفنيين العاملين في مجال "الدعم الفني"، ممن هم على تواصل دائم ومباشر مع المستخدمين ولديهم فهم

بمتطلباتهم. مهامهم الوظيفية تشمل مساعدة المستفيدين في فهم النظم والتطبيقات والإجابة على استفساراتهم وحل إشكالاتهم.

- المستوى الخامس: الاستخدام ويضم كافة المستخدمين لتقنيات المعلومات والاتصال في مختلف المجالات والمهن، ممن تتوفر لهم التقنية ولديهم المهارات والقدرات للاستفادة منها في كل الجوانب الإجرائية والاتصالية، المهنية منها والشخصية. يضم هذا المستوى شريحة واسعة وعريضة من الناس، تشمل موظفين يستفيدون من التقنية في إنهاء إجراءات تتصل بإنجاز مهامهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وطلاب يستفيدون منها في الجوانب التعليمية، ومواطنين يستفيدون منها متابعة سير إجراءات معاملاتهم في القطاعات الخدمية العامة والخاصة، وكذلك في اتصالاتهم الشخصية مع محيطهم المهني والاجتماعي.

اتسمت تقنيات المعلومات والاتصال وبما شهدته مؤخرًا من تطورات بانخفضت تكلفتها وزادت سرعتها وارتفعت قدراتها التخزينية وسهل استخدامها، مما زاد من سرعة انتشارها، ومدى استخدامها في كافة المجالات. وعلى الرغم من أن مهن التطوير لتقنيات المعلومات والاتصال بجانبها المادي والبرمجيات تحتاج مؤهلات ودرجات علمية عالية، إلا أن الاستفادة منها لم تعد تحتاج في العصر الحديث سوى مهارات وقدرات بسيطة لا تتجاوز الوعي الرقمي، وهو ما توفره الكثير من المقررات والدورات التدريبية البسيطة.

مقاييس الجاهزية للمجتمع المعلوماتي

أهتمت الدراسات والأدبيات المتعلقة بمجتمع المعلوماتية بالمؤشرات التي يمكن الأخذ بها لرصد المرحلة التي وصلت إليها الدول في مسيرتها التنموية نحو مجتمع المعلوماتية. ومن المبادرات الأولى في ذلك وضع محاور ومتغيرات لهذه المؤشرات، والتي تشمل البنية التحتية لخدمات الاتصالات والمعلومات، ومدى انتشارها وسهولة الوصول إليها، وتطور قطاع المعلومات ونسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، وغزارة إنتاج المعرفة العلمية متجسدة في البحوث العلمية بجانبها الأساسي والتطبيقي، وانتشار الوعي العلمي والمعرفي بما

يطور من مهارات وقدرات الفرد على تقييم وتقدير أهمية المعلومات، ومدى قدرة نظم التعليم على استيعاب المعلومات والاستفادة منها في إنجاز رسالتها التنموية والحضارية، ومدى قدرة المجتمع على تجاوز إشكالية الفجوة المعرفية وذلك بتساوي الفرص بين المواطنين من كافة شرائح المجتمع في الوصول إلى المعلومات، وأخيراً فعالية وسائل الاتصال الشخصي.

تتعلق مقاييس الجاهزية لمجتمع المعلوماتية من إطار نظري يقوم على فرضية أن الطريق إلى مجتمع المعلوماتية يمر بثلاث مراحل متداخلة ومتلازمة تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصال وهي:

١. جاهزية البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال ومدى انتشارها وسهولة الوصول إليها.

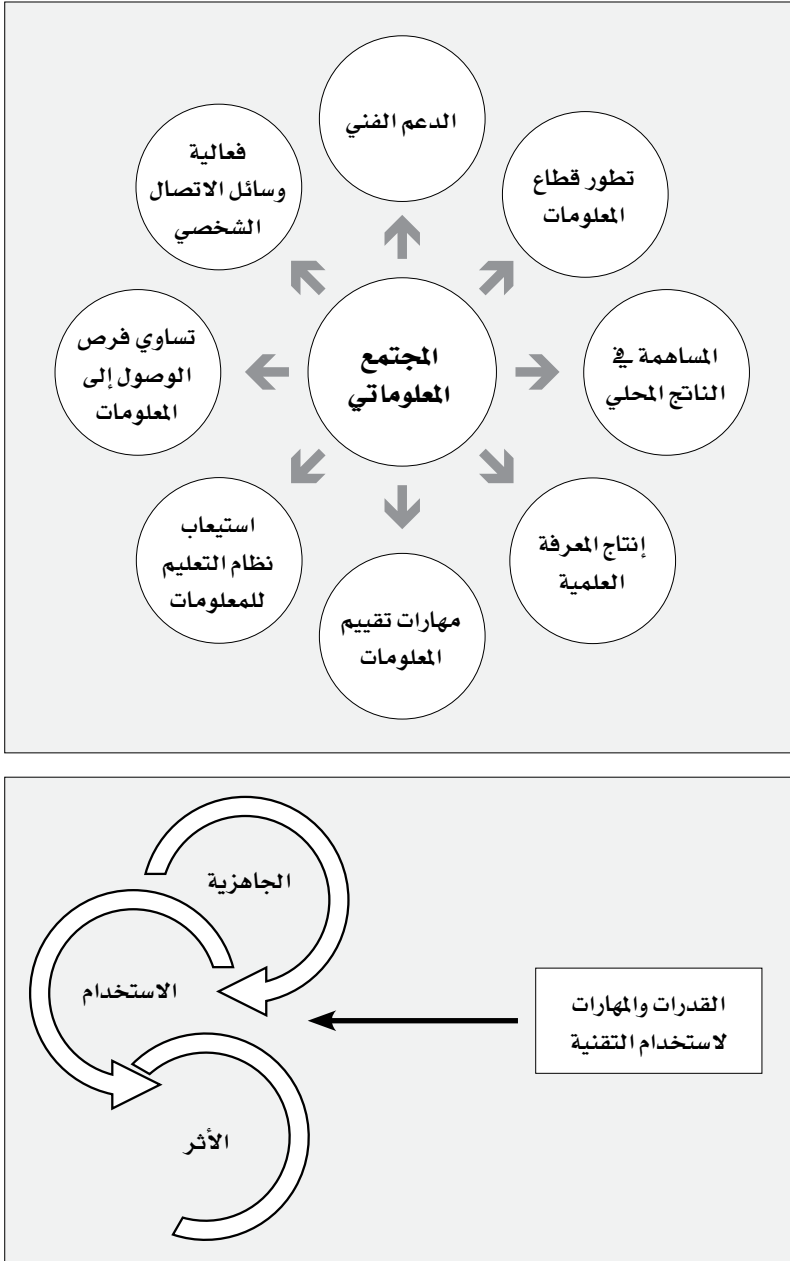
٢. كثافة ومستوى الاستخدام لتقنيات المعلومات والاتصال في المجتمع

٣. الأثر من حيث طبيعة النتائج والمخرجات لكفاءة وفعالية الاستخدام لتقنيات الاتصال والمعلومات.

هناك عدة مقاييس عالمية تعطي مؤشرات كمية لتقييم يمكن من خلال مقارنة الدول من حيث إنجازاتها لاستثمار تقنيات المعلومات والاتصال للوصول لأهداف تنمية والوصول إلى مجتمع المعلوماتية، ولكل مقياس محاوره ومؤشراته، ومن أبرز هذه المقاييس العالمية:

- مقياس تطور تقنيات المعلومات والاتصال من الاتحاد الدولي للاتصالات
- مقياس السلة السعرية لتقنيات المعلومات والاتصال من الاتحاد الدولي للاتصالات
- مقياس جاهزية شبكة الاتصالات والمعلومات من المنتدى الاقتصادي العالمي
- مقياس تطور الحكومة الإلكترونية من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة
- مقياس المشاركة الإلكترونية من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

شكل (٢) محاور قياس الجاهزية لمجتمع المعلوماتية



مقياس تطور تقنيات المعلومات والاتصال ICT Development

Index - IDI

أعد الاتحاد الدولي للاتصالات مقياساً لتطور تقنيات الاتصال والمعلومات، للاسترشاد به والمقارنة بين الدول في مدى تقدمها نحو مجتمع المعلوماتية. يتكون هذا المقياس من أحد عشر مؤشراً تتوزع على ثلاثة مقاييس فرعية. الأول يقيس تطور البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال ومدى انتشارها في المجتمع وذلك بحساب عدد المشتركين في الهاتف الثابت والنقال، وسعة النطاق العريض للاتصال بشبكة الإنترنت الدولية، ونسبة الوحدات السكنية التي لديها جهاز حاسب، والتي يصلها أنترنت. وقياس الثاني مدى الاستخدام وذلك بحساب نسبة مستخدمي الإنترنت، وعدد المشتركين في النطاق العريض الثابت والنقال. وقياس الثالث المهارات والقدرات لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصال وذلك بحساب نسبة التعلم (مقابل الأمية)، ونسب المتحقيين بالتعليم العام والعالي. وتم تحكيم هذا المقياس للتأكد من ثباته وصدقه من قبل وحدة الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي في مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة. يبين الجدول (٣) الأوزان لهذه المؤشرات وقيمها المرجعية.

جدول (٣) مؤشرات مقياس الاتحاد الدولي للاتصالات لتطور تقنيات

المعلومات والاتصال ICT Development Index

المحور	المؤشرات	القيمة المرجعية	%
الوصول (٤٠ نقطة)	عدد المشتركين في الهاتف الثابت لكل شخص	٦٠	٢٠
	عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل شخص	١٢٠	٢٠
	سعة النطاق في شبكة الإنترنت الدولية لكل مستخدم أنترنت	٩٦٢٢١٦	٢٠
	نسبة الوحدات السكنية التي لديها جهاز حاسب	١٠٠	٢٠
	نسبة الوحدات السكنية التي يصلها أنترنت	١٠٠	٢٠
الاستخدام (٤٠ نقطة)	نسبة مستخدمي الإنترنت	١٠٠	٣٣
	عدد المشتركين في خطوط النطاق العريض لكل ١٠٠ شخص	٦٠	٣٣
	عدد المشتركين في النطاق العريض النقال لكل ١٠٠ شخص	١٠٠	٣٣
المهارات (٢٠ نقطة)	نسبة التعليم	١٠٠	٣٣
	نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	١٠٠	٣٣
	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	١٠٠	٣٣
القيمة الإجمالية = ((الوصول×٤٠) + (الاستخدام×٤٠) + (المهارات×٢٠)) × ١٠			

مقياس السلة السعرية لتقنيات المعلومات والاتصال ICT

Price Basket

طور الاتحاد الدولي للاتصالات مقياساً إضافياً لتكلفة تقنيات المعلومات والاتصال على المواطن، نظراً لأن الأسعار من أهم المتغيرات التي تحدد مدى الاستخدام خاصة للشرائح محدودة الدخل. ويقدم هذا المقياس سلة سعرية لتقنيات المعلومات والاتصال IPB - ICT Price Basket، تتضمن:

- متوسط التكلفة الشهرية لخط الهاتف الثابت محسوبة بمجموع قيمة الاشتراك وتكلفة ٣٠ مكالمات لمدة ٣ دقائق لكل مكالمات (مكالمة ١٥ خلال وقت الذروة، و ١٥ مكالمات خارج وقت الذروة).
- تكلفة الهاتف النقال وذلك بحساب التكلفة الشهرية لـ ٣٠٠ مكالمات و ١٠٠ رسالة قصيرة داخل الشبكة للشرائح مسبقة الدفع. تم اعتماد الشرائح المسبقة الدفع لأنها الأكثر استخداماً بين شرائح المجتمع ذوي الدخل المحدود.
- قيمة الاشتراك الشهري في الخدمة الأساسية للنطاق العريض الثابت.
- ويتم حساب التكلفة لهذه العناصر الثلاثة بناءً على القدرة الشرائية للفرد، والمحسوبة كنسبة مئوية من الحصة الشهرية للفرد من الناتج المحلي.

مقياس جاهزية شبكة الاتصالات والمعلومات Networked Readiness

(Index (NRI

تبني المنتدى الاقتصادي العالمي مقياساً للجاهزية لمجتمع المعلوماتية يتكون من ٥٢ مؤشراً موزعة على أربعة مقاييس فرعية. الأول مقياس البيئة ويحوي مؤشرات تتعلق بالبيئة السياسية والتشريعية وبيئة الأعمال والابتكار، والثاني مقياس الجاهزية ويحوي مؤشرات تتعلق بالبنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال، وتكلفتها، ومستوى التعليم كمؤشر على امتلاك السكان للمهارات اللازمة لاستخدامها والاستفادة منها، والثالث مقياس الاستخدام ويحوي مؤشرات لقياس الاستخدام على المستوى الفردي وعلى المستوى المؤسسي في

القطاعين الحكومي والخاص، والرابع مقياس للأثار الاقتصادية والاجتماعي لتقنيات المعلومات والاتصال. يبين الجدول (٤) مؤشرات هذه المقاييس الأربعة.

جدول (٤) مؤشرات مقياس المنتدى الاقتصادي العالمي Networked

Readiness Index - NRI

مقياس البيئة	
١. فعالية الهيئات التشريعية	البيئة السياسية والتشريعية
٢. القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
٣. استقلال القضاء	
٤. كفاءة النظام القضائي في تسوية النزاعات	
٥. فعالية النظام القانوني في الاعتراض على الانظمة والتشريعات	
٦. حماية الملكية الفكرية	
٧. معدل قرصنة البرمجيات، نسبة البرامج غير المرخصة	
٨. عدد الإجراءات لتنفيذ العقد	
٩. عدد الأيام لتنفيذ العقد	
١٠. توافر أحدث التقنيات	بيئة الأعمال والابتكار
١١. توافر رأس المال الاستثماري	
١٢. نسبة إجمالي الضريبة من الأرباح	
١٣. عدد الأيام لبدء نشاط تجاري	
١٤. عدد الإجراءات لبدء نشاط تجاري	
١٥. شدة المنافسة المحلية	
١٦. المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي	
١٧. جودة إدارة المدارس	
١٨. المشتريات الحكومية من التكنولوجيا المتقدمة	

مقياس الجاهزية	
١٩. إنتاج الكهرباء، كيلوواط ساعة / الفرد	البنية التحتية
٢٠. تغطية شبكة الهاتف النقال نسبة السكان	
٢١. عرض النطاق الترددي الإنترنت الدولي، كيلو بايت / ثانية لكل مستخدم	
٢٢. خوادم الإنترنت الآمنة / مليون للسكان	
٢٣. تعريف الدقيقة للهاتف النقال المدفوعة مسبقا	التكلفة
٢٤. تعرفه الاشتراك الشهري في النطاق العريض للإنترنت	
٢٥. مستوى المنافسة في خدمة الإنترنت والهاتف	
٢٦. جودة النظام التعليمي	المهارات
٢٧. جودة تعليم الرياضيات والعلوم	
٢٨. المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي	
٢٩. معدل تعلم الكبار	

مقياس الاستخدام	
٣٠. معدل الاشتراكات في الهاتف النقال لكل ١٠٠ شخص	الاستخدام الفردي
٣١. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	
٣٢. نسبة الأسر التي لديها حاسب شخصي	
٣٣. نسبة الأسر التي يصل إليها الإنترنت	
٣٤. معدل المشتركين في النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ شخص	
٣٥. معدل المشتركين في النطاق العريض النقال لكل ١٠٠ شخص	
٣٦. استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية	
٣٧. استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات	الاستخدام في مؤسسات الأعمال
٣٨. القدرة على الابتكار	
٣٩. نسبة طلبات براءات الاختراع لكل مليون شخص	
٤٠. استخدام الإنترنت للأعمال بين المؤسسات	
٤١. استخدام الإنترنت بين المؤسسات والعملاء	
٤٢. مدى تدريب الموظفين	

مقياس الاستخدام	
٤٣. أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرؤية الحكومية	الاستخدام الحكومي
٤٤. مؤشر خدمات الحكومة الإلكترونية	
٤٥. مدى نجاح الحكومة في التوعية بتقنية المعلومات والاتصالات	
مقياس الأثر	
٤٦. تأثير تقنية المعلومات والاتصالات على خدمات ومنتجات جديدة	الآثار الاقتصادية
٤٧. نسبة طلبات براءة الاختراع في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لكل مليون شخص	
٤٨. تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نماذج تنظيمية جديدة	
٤٩. نسبة الوظائف ذات الكثافة المعرفية	
٥٠. تأثير تقنية المعلومات والاتصالات للحصول على الخدمات الأساسية	الآثار الاجتماعية
٥١. وصول الإنترنت إلى المدارس	
٥٢. استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات وكفاءة الأداء الحكومي	

مقياس تطور الحكومة الإلكترونية E-Government

Development Index - EGDI

طورت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة مقياسا لتطور الحكومة الإلكترونية، ويتكون من ثلاثة مقاييس فرعية. الأول مقياس للبنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال ويشمل خمسة مؤشرات عن نسب مستخدمي الإنترنت، وانتشار الهاتف الثابت والنقال، والنطاق العريض الثبات والنقال.

والثاني مقياس للرأسمال البشري ويشمل أربعة مؤشرات تتعلق بالتعليم: نسبة المتعلمين من الكبار (١٥ سنة واكبر)؛ ونسبة المتحقين بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي من الفئات العمرية لكل مرحلة؛ عدد السنوات التعليمية المتوقعة للأطفال (على افتراض احتمالية التحاقه بالدراسة في أي مرحلة تعليمية هي نسبة المتحقين من الفئات العمرية لكل مرحلة)؛ متوسط سنوات التعليم للبالغين من العمر ٢٥ سنة واكبر.

والثالث يقيس جودة الخدمات الإلكترونية حيث قام خبراء من الأمم المتحدة مع مجموعة من الباحثين (١١١ باحث) ومتطوعين (طلاب دراسات عليا في تخصصات الإدارة العامة) من ٦٠ دولة يغطون ٦٦ لغة لتقييم المواقع الإلكترونية الحكومية لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (١٩٣ دولة)، والتي تشمل البوابة الوطنية، وبوابة الخدمات الإلكترونية، وبوابة المشاركة الإلكترونية بالإضافة إلى مواقع الوزارات والجهات الخدمية المتعلقة بالتعليم، والعمل، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والمالية، والبيئة. وقد تم تدريب الباحثين والمتطوعين بزيارة تلك المواقع وتقييم مدى سهولة تعامل المواطن العادي معها وفهمها وسرعة الوصول إلى روابط الخدمات المتاحة عليها.

ينتهي هذا المقياس بمعادلة رياضية تعطي قيمة مئوية تصنف الدول بناء عليها إلى اربع مجموعات وفقا لمدى تطور الحكومة الإلكترونية فيها: عالية جدا، عالية، متوسطة، منخفضة.

مقياس المشاركة الإلكترونية E-Participation Index - EPI

طورت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة هذا المقياس ليكون امتدادا لمقياس جودة الخدمات الإلكترونية. يركز هذا المقياس على ثلاثة أبعاد من المشاركة يمكن إتاحتها للمواطنين من خلال الخدمات الإلكترونية: استخدام الخدمات الإلكترونية لتسهيل حصول المواطنين على المعلومات العامة، تسهيل تفاعل المواطنين مع الحكومة بالرأي والمشورة، وتسهيل مشاركة المواطنين في صناعة القرار. يعتمد قياس المشاركة الإلكترونية على مجموعة من المؤشرات هي:

- توفير مصادر أرشيفية لمعلومات عن السياسات، والميزانية، والمستندات والوثائق القانونية.
- استخدام القنوات والوسائط الرقمية (بما في ذلك الأجهزة المحمولة/ المنصات) وتقنيات البيانات المفتوحة في مجالات التعليم، والصحة، والمالية، والرعاية الاجتماعية والعمل والبيئة.
- توفير معلومات على الإنترنت عن حقوق المواطنين في الحصول على المعلومات الحكومية مثل قانون حرية المعلومات
- تعاون وشراكة الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتقديم الخدمات
- مجانية الوصول إلى الخدمات الإلكترونية من خلال بوابة رئيسية، أو في المراكز الاجتماعية أو مكاتب البريد أو المكتبات والأماكن العامة أو واي فاي Wi-Fi مجانية.
- فتح المجال للمواطنين للتعبير عن آرائهم حول الخدمات الإلكترونية، وبما يسهم في الرفع من جودتها ومستوى الرضا عنها.
- حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم في خدمات التعليم، والصحة، والمالية، والرعاية الاجتماعية والعمل والبيئة.

- نشر التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية على الإنترنت
- إتاحة الفرصة للعموم لاقتراح قواعد بيانات جديدة مفتوحة لتكون متاحة على الإنترنت
- نشر السياسات المتعلقة بالمشاركة الإلكترونية على الإنترنت.
- نشر إعلانات المشتريات العامة ونتائج المناقصات على الإنترنت
- توافر مواقع على الإنترنت (بوابة وطنية) لطلب مرئيات العموم حول مشاريع القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية قبل إقرارها
- نشر الحكومة على الإنترنت نتائج سياسة المشورة الإلكترونية التي تتبناها الحكومة.

دول الخليج والطريق إلى مجتمع المعلومات

يتناول هذا الجزء استعراضاً وقراءة لأداء دول الخليج في الجاهزية لمجتمع المعلوماتية وفقاً لما حصلت عليه من درجات على المقاييس العالمية الستة التي سبقت الإشارة إليها، وهي مقياس تطور تقنيات المعلومات والاتصال (IDI)، ومقياس جاهزية شبكة المعلومات والاتصال (NRI)، ومقياس تطور الحكومة الإلكترونية للحكومة الإلكترونية (EGDI)، ومقياس المشاركة الإلكترونية (EPI)، والمقياس العالمي لأمن الشبكات والمعلومات (GCI).

سيتم عرض أداء دول الخليج على هذه المقاييس وفقاً للمراحل الثلاث نحو المجتمع المعلوماتي والمتمثلة في جاهزية البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال ومدى انتشارها وسهولة الوصول إليها، وكثافة ومستوى استخدامها، والأثر والمخرجات لكفاءة وفعالية الاستخدام. ستكون بعرض للأداء العام Overall Score على مقياس تطور تقنيات المعلومات والاتصال (IDI)، ومقياس جاهزية شبكة المعلومات والاتصال (NRI)، ومقياس تطور الحكومة الإلكترونية للحكومة الإلكترونية (EGDI).

نظرا لاختلاف المؤشرات في المقاييس الثلاثة، ومن أجل مقارنة القيم التي حصلت على كل دولة مع بقية الدول المشمولة في تلك المقاييس، فقد تم حساب الأداء العام Overall Score بمعادلة تعطي قيمة قياسية standardized score وتأخذ في الاعتبار الأداء العام للدول الأخرى (درجة أعلى دولة ودرجة أقل دولة). فمثلا حصلت البحرين في مقياس تطور تقنيات المعلومات والاتصال على ٦٣، ٧ في حين حصلت كوريا الجنوبية على أعلى درجة ٩٣، ٨، وحصلت تشاد على أقل درجة ١٧، ١ وبذلك تكون درجة المعيارية للبحرين على النحو التالي:

$$\text{الدرجة المعيارية للبحرين} = \frac{\text{درجة البحرين} - \text{درجة تشاد}}{\text{درجة كوريا} - \text{درجة تشاد}} \times 100 = \frac{1,17 - 7,62}{1,17 - 8,93} \times 100 = 83\%$$

الأداء العام

يشير الجدول (٥) إلى الأداء العام لدول الخليج على المقاييس الثلاثة، حيث يتدرج مستوى الجاهزية نحو مجتمع المعلوماتية من ٥٩٪ في عمان حسب مقياس جاهزية شبكة الاتصالات والمعلومات ويرتفع إلى ٨٤٪ في البحرين على مقياس تطور الحكومة الإلكترونية. الإمارات والبحرين تتنافسان على المركزين الأول والثاني خليجيا.

تصنف كل المقاييس الثلاثة - على الرغم من التفاوت بين مؤشراتهما - دول الخليج في مواقع جيدة نسبيا على المستويين الإقليمي والعالمي. فالترتيب العالمي للإمارات، والبحرين، والسعودية، وقطر على المقاييس الثلاثة يضعها ضمن افضل ٢٥٪ من دول العالم. وكما يبين الجدول (٦)، متوسط نسبة الجاهزية لمجتمع المعلوماتية في دول الخليج يفوق نظيره في الدول الآسيوية، ودول الأمريكتين، ويقترب كثيرا من متوسط الدول الأوروبية.

جدول (٥) نسبة جاهزية دول الخليج لمجتمع المعلوماتية على ثلاثة مؤشرات عالمية

مقياس EGI الأمم المتحدة يشمل ١٩٣ دولة		مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل ١٤٣ دولة		مقياس IDI الاتحاد الدولي للاتصالات يشمل ١٦٧ دولة		
الترتيب العالمي	النسبة %	الترتيب العالمي	النسبة %	الترتيب العالمي	النسبة %	
٢٩	٨١	٢٣	٨١	٣٢	٧٩	الإمارات
٢٤	٨٤	٣٠	٧٠	٢٧	٨٣	البحرين
٤٤	٧٣	٣٥	٦٥	٤١	٧٦	السعودية
٦٦	٦٤	٤٢	٥٩	٥٤	٦٦	عمان
٤٨	٧٢	٢٧	٧٦	٣١	٨١	قطر
٤٠	٧٦	٧٢	٤٦	٤٦	٧٣	الكويت
٧٥		٦٦		٧٦		المتوسط

جدول (٦) مقارنة نسبة جاهزية دول الخليج لمجتمع المعلوماتية مع مناطق أخرى

مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي	مقياس IDI الاتحاد الدولي للاتصالات	
٧٥	٧٦	متوسط دول الخليج
٧٨	٨٠	متوسط الدول الأوروبية
٥٦	٥١	متوسط دول الأمريكتين
٥٤	٤٥	متوسط الدول الآسيوية
	٣٥	متوسط بقية الدول العربية
٢٩	١٨	متوسط الدول الأفريقية

تضمن تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات الإشارة إلى الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعمان من ضمن عشر دول في العالم شهدت تقدماً ملحوظاً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، وكان ذلك من نتائج الزيادة الملحوظة في انتشار واستخدام الإنترنت بسبب ارتفاع سعة النطاق العريض بنسبة وصلت في المتوسط إلى ٢١٨٪ (كانت الزيادة العظمى في عمان حيث تجاوزت الزيادة ٥٠٠٪)، كما ارتفع متوسط الوحدات السكنية التي بها حاسب ووصلتها خدمة الإنترنت بنسب ٣٠٪ و ٥٥٪ على التوالي، وكانت الزيادة الكبرى في عمان بنسبة ١٣٩٪ تلتها السعودية بنسبة ٧٤٪. وقد أسهمت هذه الزيادة بارتفاع متوسط نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت في دول الخليج بنسبة ٥٢٪، ووصل متوسط عدد المشتركين في النطاق العريض الثابت والنقال إلى ٥٨٪ و ٧٥٠٪ لكل ١٠٠ شخص.

جاهزية البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال ومدى انتشارها
يبين جدول (٧) مدى نسبة تطور البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج، حيث تراوح المتوسط من ٦٩٪ على مقياس جاهزية شبكة الاتصالات والمعلومات إلى ٧٧٪ على مقياس تطور تقنيات المعلومات والاتصال. وهذا بشكل عام يعتبر مستوى جيد، فمتوسط نسبة التطور يقترب كثيراً من المستوى في عدد من الدول المتقدمة، فمستوى الإنجاز في البنى التحتية في قطر يماثل المستوى في النمسا وكندا. ومستوى الإنجاز في الإمارات يساوي الولايات المتحدة وكندا.

جدول (٧) تطور البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج
على مؤشرات الجاهزية لمجتمع المعلوماتية

مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل ١٤٣ دولة		مقياس IDI الاتحاد الدولي للاتصالات يشمل ١٦٧ دولة		
الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	
٢٧	٨٠	٢٩	٨٠	الإمارات
٣٥	٧٠	٣٤	٧٩	البحرين
٣٢	٧٣	٤١	٧٥	السعودية
٦١	٥٥	٤٧	٧٣	عمان
٢٩	٧٨	٢١	٨٣	قطر
٤٨	٦٠	٤٤	٧٣	الكويت
٦٩		٧٧		المتوسط

التباين بين أداء دول الخليج على هذا المحور يعود في الأساس إلى تباين عدد وطبيعة المؤشرات التي يأخذ بها كل مقياس. وعلى الرغم من ذلك التباين، إلا أن هناك مؤشرات تؤكد باهتمام دول الخليج بتطوير البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال. يشير تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات إلى عمان والسعودية والإمارات من ضمن عشر دول في العالم حققت تقدماً ملحوظاً في تطوير البنى التحتية فيها بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، مما مكنهما من رفع ترتيبهما على المستوى الدولي. يشير الترتيب العالمي إلى أن الإمارات والبحرين والسعودية وقطر ضمن أفضل خمسين دولة على مستوى العالم.

كثافة ومستوى الاستخدام لتقنيات المعلومات والاتصال

ترتبط كثافة ومستوى الاستخدام لتقنيات المعلومات والاتصال بمتغيرين أساسيين. الأول مستوى التعليم كمؤشر على الوعي الرقمي والمعلوماتي وامتلاك المواطنين المهارات والقدرات اللازمة لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصال والاستفادة منها بكل أبعادها المعلوماتية والمهنية والخدمية والترفيهية. والثاني القدرة على تحمل التكلفة الشهرية المرتبطة بالحصول على خدمة الاتصال بالإنترنت.

اشتملت ثلاثة مقاييس من المقاييس الستة المشار إليها أعلاه على مقاييس فرعية تتضمن مؤشرات عن نسب التعلم literacy، ونسب الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، وعن جودة النظم التعليمية، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، ومعدلات تعلم الكبار.

على الرغم من التقدم مما أحرزته دول الخليج من تقدم في معدلات جاهزية البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصال، والذي يقترب كثيرا أو ربما يرتفع عن المعدلات في الدول المتقدمة، إلا أنها قد تواجه تحدي في الوعي المعلوماتي، وتجاوز إشكالية المهارات والقدرات اللازمة لاستخدام التقنية والاستفادة منها. وكما يشير الجدول (٨)، أداء دول الخليج على مؤشرات التعليم ليست كما في مؤشرات البنى التحتية والانتشار لتقنيات المعلومات والاتصال، وهذا يشير إلى أن جودة نظم التعليم وجودة تعليم الرياضيات والعلوم لن تكون بالمستوى الذي يعد بالقدرة توفير كوادرات تفي بمتطلبات الصناعات والمهن المرتبطة بالتقنية.

جدول (٨) التعليم في دول الخليج كمؤشر للمهارات والقدرات لاستخدام

تقنيات المعلومات والاتصال

مقياس EGI الأمم المتحدة يشمل ١٩٣ دولة		مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل ١٤٣ دولة		مقياس IDI الاتحاد الدولي للاتصالات يشمل ١٦٧ دولة		
الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	
	٦٦	٢١	٨٥	٩٧	٦١	الإمارات
	٧٠	٤١	٧٩	٧٣	٦٩	البحرين
	٧٩	٤٥	٧٧	٤٥	٨١	السعودية
	٦٦	٧٥	٦٦	٨٨	٦٤	عمان
	٧٢	٥	٩٦	٩٠	٦٣	قطر
	٧١	٧٠	٧٢	٧٢	٦٩	الكويت
٧١		٧٩		٦٨		المتوسط

تتسم تقنيات المعلومات والاتصال بانخفاض مستمر ومتتابع في تكلفة الأجهزة والشبكات وغيرها من عناصر البنى التحتية لهذه التقنيات. يشير تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات أن التكلفة الشهرية للاشتراك في شبكات الهاتف وخطوط الاتصال بالإنترنت (النطاق العريض الثابت والنقال) انخفضت على المستوى العالمي خلال السبع سنوات الماضية (٢٠٠٨-٢٠١٤) بنسبة وصلت إلى ٥١٪، ومع ذلك لا تزال التكلفة مرتفعة في الدول الفقيرة حيث تصل إلى ٦٠٪ من التكلفة في الدول الغنية.

تحد التكلفة المرتفعة من فرصة ذوي الدخل المحدود في الاستفادة من التقنية سواء في إنهاء إجراءات إدارية أو في جوانب تعليمية أو غيرها من الجوانب الخدمية والتنمية. تحرص كثير من الدول ومنظمات إقليمية ودولية على الرصد بالدراسة والتحليل للتكلفة ومدى تأثيرها على تبني الأفراد للتقنية والاستفادة منها، وذلك من خلال دراسات مسحية دورية عن انتشار تقنيات

المعلومات والاتصال، وصعوبات ومعوقات دخول الإنترنت إلى المنزل، وظهر أن التكلفة لشراء الأجهزة على قائمة الأسباب.

يبين الجدول (٩) أن متوسط تكلفة الشهرية لتقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج منخفضة نسبة إلى متوسط دخل الفرد، مما جعل ترتيب دول الخليج في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات في مراتب متقدمة بين ١٧٠ دولة في العالم. هذه التكلفة منخفضة نسبة إلى متوسط دخل الشهري للفرد، لكنها في الواقع مرتفعة مقارنة بعدد من الدول الغنية، حيث أن تكلفة السلة السعرية في الإمارات وعمان والسعودية ضعف تكلفتها ليس فقط في الكويت وقطر، بل في دول أخرى مثل سنغافورا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة.

جدول (٩) تقديرات تكلفة تقنيات المعلومات والاتصال على مقياس السلة السعرية

لتقنيات المعلومات والاتصال ICT Development Index: Price Basket

نسبة التكلفة إلى حصة الفرد من دخل الوطني					
الترتيب على المستوى العالمي	تكلفة الخط الثابت	GNI (%) (p.c) تكلفة الهاتف النقال	تكلفة النطاق العريض الثابت	السلة السعرية لتقنيات المعلومات والاتصال	
٢	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٣	الكويت
٥	٠,١	٠,٣	٠,٩	٠,٤	قطر
٢١	٠,٣	٠,٧	١,١	٠,٧	البحرين
٢٠	٠,٥	٠,٤	١,٢	٠,٧	عمان
٢٧	٠,٦	٠,٦	١,٢	٠,٨	السعودية
٢٤	٠,٣	٠,٣	١,٧	٠,٨	الإمارات
٠,٣	٠,٥	١,١	٠,٦		المتوسط
٣,٦	٤,٤	١٤,٠	٧,٣		المتوسط العالمي

اهتمت كل المقاييس الثلاثة بكثافة ومستوى الاستخدام لتقنيات المعلومات والاتصال، لكن بمؤشرات ومستويات مختلفة. اقتصر مقياس تطور تقنيات المعلومات والاتصال على الاستخدام الفردي بثلاث مؤشرات هي نسبة مستخدمي الإنترنت، وعدد المشتركين في النطاق العريض الثابت والنقال لكل ١٠٠ شخص. وتضمن مقياس جاهزية شبكة الاتصالات والمعلومات الدولي مؤشرات للاستخدام الفردي والمؤسسي (الحكومي والقطاع الخاص). تتضمن مؤشرات الاستخدام الفردي على معدل الاشتراكات في الهاتف النقال، ونسب الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، والأسر التي لديها حاسب شخصي، ويصل إليها الإنترنت، ومعدلات المشتركين في النطاق العريض الثابت والنقال لكل ١٠٠ شخص، واستخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية.

يتم قياس الاستخدام الحكومي بمؤشرات تأخذ في الحسبان أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرؤية الحكومية، ومؤشر للخدمات الحكومية الإلكترونية، ومدى نجاح الحكومة في التوعية بتقنية المعلومات والاتصالات. أما مؤشرات الاستخدام في القطاع الخاص فتتناول مدى استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات، وقدرتها على الابتكار، ونسبة طلبات براءات الاختراع لكل مليون شخص، واستخدام الإنترنت للأعمال بين المؤسسات، وبين المؤسسات وعملائها، ومدى تدريب الموظفين على الاستخدام لهذه التقنيات.

تشير المؤشرات لهذه المقاييس الثلاثة كما في جدول (١٠) بأن كثافة ومستوى الاستخدام لتقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج جيدة، حيث وصلت خمس منها (الإمارات والبحرين وقطر والسعودية والكويت) إلى مراتب متقدمة ضمن أعلى ٢٥٪ من دول العالم. المتوسط في دول الخليج (٧٣) أعلى من المتوسط العالمي (٤١) ويرتفع قليلا على المتوسط في الدول المتقدمة (٧١)، ويرتفع كثيرا عن متوسط الدول النامية (٢٩). تجدر الإشارة إلى أن معدلات الكثافة ومستوى الاستخدام الفردي والحكومي تشكّلان النسب الأعلى (٣٨٪ و ٣٥٪ على التوالي) من مجموع المعدل على مقياس جاهزية شبكة الاتصالات والمعلومات، بينما معدل وكثافة الاستخدام في القطاع الخاص لم تتجاوز ٢٧٪.

أثر تقنيات المعلومات والاتصال

يفترض أن نتعامل مع التقنية بجانبها المادي والمعرفي على أنها وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، وتقنيات المعلومات والاتصال لا تستثنى من ذلك، فقيمتها ومبررات الاستثمار فيها واستخدامها تكمن في المخرجات الناتجة عنها، وفي الآثار التنموية المأمولة منها على كل المحاور والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يقوم مقياس جاهزية شبكة الاتصالات والمعلومات (NRI) في أحد محاوره على سبعة مؤشرات عن الآثار المأمولة للتقنية، أربعة منها لقياس الآثار الاقتصادية: مدى الاستفادة منها لتطوير خدمات ومنتجات ونماذج تنظيمية جديدة، ونسبة الوظائف ذات الكثافة المعرفية، وعدد طلبات براءات الاختراع في مجال تقنيات المعلومات والاتصال. يبين الجدول (١١) مستويات متقدمة لكل من الإمارات وقطر للاستفادة من التقنيات لتطوير نماذج وأساليب جديدة للعمل وفي بناء هياكل تنظيمية جديدة، والمتوسط العام لدول الخليج أرفع بقليل عن المتوسط العالمي على هذين المحورين، وترتيب أربع من دول الخليج يضمن أفضل ٢٥٪ من دول العالم، لكن أدائها لم يكن على نفس المستوى في مؤشرات طلبات براءات الاختراع ونسبة القوى العاملة في أنشطة معرفية.

جدول (١٠) كثافة ومستوى الاستخدام لتقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج

مقياس EGI الأمم المتحدة يشمل ١٩٣ دولة		مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل ١٤٣ دولة		مقياس IDI الاتحاد الدولي للاتصالات يشمل ١٦٧ دولة		
الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	
٢٩	٦٨	١٣	٩٢	٢٢	٧٩	الإمارات
٢٤	٧٧	٢٥	٨٢	١٨	٨٦	البحرين
٤٤	٥٦	٢٩	٧٤	٣٧	٦٨	السعودية
٦٦	٥٠	٣٥	٦٦	٥٤	٥٧	عمان
٤٨	٥٩	١٧	٨٧	٢٤	٧٨	قطر
٤٠	٧٣	٥٨	٥٣	٣٦	٦٨	الكويت
٦٤		٧٥		٧٣		المتوسط

أما الآثار الاجتماعية فتم قياسها بثلاثة مؤشرات (جدول ١٢) تتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية، ووصول الإنترنت إلى المدارس وزيادة الكفاءة في الأداء الحكومي، وهنا يتضح تبيان واضح بين دول الخليج، ففي الوقت الذي تحتل فيه الإمارات المركز الأول على مؤشري "تأثير التقنيات للحصول على الخدمات الأساسية" و "استخدام التقنيات لزيادة كفاءة الأداء الحكومي"، يأتي أداء الكويت متأخراً عن متوسط أداء دول الخليج وكذلك متوسط الأداء على مستوى العالم.

جدول (١١) مؤشرات الآثار الاقتصادية لتقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل ١٤٣ دولة

نسبة قوى العمل في أنشطة معرفية		عدد طلبات براءات الاختراع ذات العلاقة		الاستفادة من التقنيات في بناء هياكل تنظيمية جديدة للعمل		الاستفادة من التقنيات لتطوير نماذج وأساليب جديدة في العمل		
البحرين	الإمارات	البحرين	الإمارات	البحرين	الإمارات	البحرين	الإمارات	
٣١	٣٦,١	٤٤	١,٦	٥	٥,٥	٢	٥,٧	الإمارات
٦٧	٢٣,١	٦٠	٠,٥	٣٢	٤,٧	٣٨	٤,٩	البحرين
٥٤	٢٦,٦	٣٩	٢,١	٢٦	٤,٨	٣٠	٥,٠	السعودية
٦٤	٢٤,٣	٧٣	٠,٢	٧٢	٤,١	٦٠	٤,٥	عمان
٨٤	١٨,٢	٢٤	١٢,٣	٧	٥,٥	٤	٥,٦	قطر
٨٣	١٨,٧	٨٢	٠,١	١٢٢	٣,٤	١٢٧	٣,٣	الكويت
	٢٤,٥		٢,٨		٤,٧		٤,٨	المتوسط
					٤,١		٤,٣	المتوسط العالمي

جدول (١٢) مؤشرات الآثار الاجتماعية لتقنيات المعلومات والاتصال في دول الخليج مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل ١٤٣ دولة

تأثير التقنيات للحصول على الخدمات الأساسية	الترتيب	التقدير	وصول الإنترنت إلى المدارس	الترتيب	التقدير	استخدام التقنيات لزيادة كفاءة الأداء الحكومي
الإمارات	١	٦,٠	١٨	٦,١	١	١
البحرين	٢١	٥,٢	٣٩	٥,٢	٣٩	٣٩
السعودية	٢٥	٥,٣	٦٣	٤,٦	٧	٧
عمان	٣٧	٤,٩	٦٠	٥,٠	٢١	٢١
قطر	٢	٦,٠	٢٥	٥,٩	٣	٣
الكويت	٩٣	٣,٨	٨٠	٤,١	٨٠	٨٠
المتوسط	٥,٢	٤,٦	٥,٣	٤,١	٤,١	٤,١
المتوسط العالمي	٤,٢	٤,٣	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١

تداول مقياس تطور الحكومة الإلكترونية EGD الآثار لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصال على محورين. الأول عن جودة الخدمات الإلكترونية، والثانية عن المشاركة الإلكترونية. تم قياس جودة الخدمات الإلكترونية بأشراف خبراء من الأمم المتحدة مع باحثين وبالتعاون مع متطوعين من ٦٠ دولة وذلك بتقييم المواقع الإلكترونية الحكومية وشملت البوابة الوطنية لكل دولة والتي تشمل روابط للخدمات الإلكترونية المتاحة، وروابط للمشاركة الإلكترونية بالإضافة إلى مواقع وزارات وجهات خدمية في مجالات التعليم، والعمل، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والمالية، والبيئة. تم تقييم جودة المواقع والخدمات الإلكترونية ليس فقط من جانب توفرها، بل أيضاً من حيث سهولة تعامل المواطن العادي معها وفهمها وسرعة الوصول إلى روابط الخدمات المتاحة عليها. ينتهي المقياس بتصنيف الدول على أربع مجموعات: عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة من حيث مدى جودة الخدمات الإلكترونية فيها.

يتضح من القيم في جدول (١٣) أن جودة الخدمة الإلكترونية في دول الخليج على مقياس تطور الحكومة الإلكترونية جيدة، وبالمقارنة مع متوسط الأداء لدول في مناطق العالم المختلفة، جاء متوسط أداء دول الخليج الأعلى، كما أن مؤشر جودة الخدمات الإلكترونية في الإمارات والبحرين فاق متوسط للدول الأوروبية، وتم تصنيف الإمارات والبحرين ضمن الدول ذات المستوى العالي جدا.

جدول (١٣) مؤشر جودة الخدمات الإلكترونية في دول الخليج من مقياس EGDl الأمم المتحدة يشمل ١٩٣ دولة

التقدير	
٠,٨٩١٣	الإمارات
٠,٨٢٦١	البحرين
٠,٦٧٣٩	السعودية
٠,٥٩٤٢	عمان
٠,٦٧٣٩	قطر
٠,٦٥٢٢	الكويت
٠,٧١٨٦	في دول الخليج
٠,٤٦٢٣	في دول العالم
٠,٦٩٢٦	في الدول الأوروبية
٠,٢٥٦٧	في الدول الأفريقية
٠,٤٩٥٩	في دول الأمريكيتين
٠,٥١٢٠	في الدول الآسيوية

التحديات

تشير التجارب السابقة للدول النامية، ودول الخليج لا تستثنى من ذلك، إلى عدم نجاحها في الاستثمار والاستفادة من التقنيات المعرفية (التعليمية والإعلامية) لتحقيق أهداف تنموية. حيث يبدو أحياناً أن استيراد بعض التقنيات لم يكن ضمن رؤية أو لتحقيق أهداف إستراتيجية، بقدر ما يكون استخدامها كمؤشر على التنمية والتقدم أكثر من كونها وسائل تنمية. فالتقنية، خاصة الجانب المعرفي لها، لا تعمل في فراغ. فثمارها ومخرجاتها تتأثر بالبيئة الثقافية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا هناك جملة من المتطلبات التي يجب الوفاء بها قبل البدء في نسج خيوط الأمل والتفائل بمقدمها. وهناك عدد من التحديات التي يفترض التعامل معها لتتوفر البيئة المعززة لاستثمار تقنيات المعلومات والاتصال لأهداف تنموية، وتتمثل في جملة من الإصلاحات في السلطات التشريعية، والتنفيذية والقضائية.

يشير تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي (جدول ١٤) أن أداء دول الخليج على مؤشرات البيئة لتقنيات المعلومات والاتصال (البيئة التنظيمية والتشريعية، وبيئة الأعمال والابتكار) أقل من أداء أفضل ست دول/اقتصاديات في العالم (سنغافورة، نيوزيلندا، وفنلندا، والمملكة المتحدة وهونج كونج، والنرويج) وخاصة على مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية والمتعلقة بمدى فعاليتها، وسن القوانين المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصال، واستقلال القضاء، وكفاءته في تسوية النزاعات، ومرونته في إتاحتها الفرصة للاعتراض على الأنظمة والتشريعات، وكذلك التنظيمات والإجراءات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وعدد الإجراءات والمدة لتنفيذ العقود.

لا تقتصر الآثار المأمولة لتقنيات المعلومات والاتصال على العمليات الإجرائية في الجوانب الخدمية، أو تطبيقاتها التعليمية والإدارية والمالية بل تتجاوز ذلك إلى جوانب من تعزيز قيم المشاركة في صنع القرار بكافة محاوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولأهمية هذا البعد، جاء مقياس تطور الحكومة

الإلكترونية (EGDI)) من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة متضمنا مؤشرات للمشاركة الإلكترونية، وتصنف على ثلاثة جوانب من المشاركة المتاحة للمواطنين من خلال شبكة الإنترنت، الأول: تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات العامة (e-information sharing)، والثاني: تسهيل تفاعل المواطنين مع الحكومة بالرأي والمشورة (e-consultation)، والثالث: تسهيل مشاركة المواطنين في صناعة القرار (e-decision-making). ويعتمد قياس المشاركة الإلكترونية على مجموعة من المؤشرات ومنها:

- توفر مصادر المعلومات أرشيفية عن الميزانيات والتشريعات ولوائحها التنفيذية وغيرها من المستندات والوثائق القانونية.
- توافر المعلومات على الإنترنت عن حقوق المواطنين في الحصول على المعلومات الحكومية مثل قانون حرية المعلومات
- إشراك وفتح المجال للمواطنين للتعبير عن آرائهم حول الخدمات الإلكترونية، وبما يساهم في الرفع من جودتها ومستوى الرضا عنها.
- حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم في خدمات التعليم، والصحة، والمالية، والرعاية الاجتماعية والعمل والبيئة.
- نشر التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية على الإنترنت
- إتاحة الفرصة للعموم لاقتراح قواعد بيانات جديدة مفتوحة لتكون متاحة على الإنترنت
- نشر السياسات المتعلقة بالمشاركة الإلكترونية على الإنترنت.
- نشر إعلانات المشتريات العامة ونتائج المناقصات على الإنترنت
- توافر مواقع على الإنترنت (بوابة وطنية) لطلب مرئيات العموم حول مشاريع القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية قبل إقرارها
- نشر الحكومة على الإنترنت نتائج سياسة المشورة الإلكترونية التي تتبناها الحكومة.

يبدو أن وضع الحريات العامة (المدنية أو الإعلامية) في دول الخليج قد انعكس على فرص المشاركة الإلكترونية بأبعادها الثلاثة (الوصول إلى المعلومات، المشاركة بالرأي، والمشاركة في القرار). وكما يشير الجدول (١٥) فإن أداء دول الخليج مؤشرات المشاركة الإلكترونية اقل بكثير من أداء افضل ست دول في العالم (المملكة المتحدة، أستراليا، كوريا، سنغافورا، اليابان، الولايات المتحدة) وهو أيضا دون متوسط أداء الدول الأوروبية (٠,٦٤٤١)

جدول (١٤) أداء دول الخليج على مؤشرات البيئة لتقنيات المعلومات والاتصال. من مقياس NRI المنتدى الاقتصادي العالمي يشمل ١٤٣ دولة

بيئة الأعمال والابتكار		البيئة التنظيمية والتشريعية		الأداء العام		الدولة
الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
٢	٥,٧	٢٠	٥,١	١١	٥,٤	الإمارات
٢٩	٥,٠	٤٥	٤,١	٤٠	٤,٥	البحرين
٢٦	٥,٠	٣٢	٤,٥	٣٢	٤,٨	السعودية
٤٦	٤,٧	٣٦	٤,٣	٤٣	٤,٥	عمان
١٥	٥,٣	١٧	٥,٣	١٥	٥,٣	قطر
٧٠	٤,٣	٧٤	٣,٦	٦٩	٣,٩	الكويت
٥,٠		٤,٥		٤,٧		متوسط دول الخليج
٥,٥		٥,٧		٥,٦		متوسط أفضل ست دول

جدول (١٥) أداء دول الخليج على مؤشر المشاركة الإلكترونية من مقياس

EGDI الأمم المتحدة يشمل ١٩٣ دولة

الترتيب	التقدير		
٣٢	٧٥	الإمارات	
٣٢	٧٥	البحرين	
٣٩	٧١	السعودية	
٧٦	٥٦	عمان	
٥٥	٦٥	قطر	
٥٥	٦٥	الكويت	
		المتوسط	الدول
دول الخليج			
أفضل ست دول			
الدول الأوروبية			
دول العالم			
٦٨			
٩٥			
٧٢			
٤٦			

يمكن نقل التقنية على ثلاث مراحل متتابعة ومتداخلة. المرحلة الأولى وهي مرحلة النقل على مستوى المنتج Product Level حيث يتم استيراد التقنيات (أجهزة وبرمجيات) كمنتجات جاهزة للتطبيق والاستخدام. المرحلة الثانية النقل على مستوى النظام System Level وهنا يتم استيراد أو محاكاة النظم التي انتجت الأجهزة والبرمجيات، والمرحلة الثالثة النقل على مستوى القاعدة Base Level وهي أعلى مراحل النقل بحيث يتم الفكر والرؤى التي أوجدت القواعد والأسس والهياكل التنظيمية للمؤسسات العلمية والاقتصادية، والتي أسهمت في تطوير الأنظمة التي انتجت التقنيات.

يبدو أن دول الخليج قد تجاوزت المرحلة الأولى لنقل التقنية (النقل على مستوى المنتج)، وبدأت في الخطوات الأولى للدخول في النقل على مستوى النظام، ويتمثل ذلك في بعض المبادرات لإنشاء مناطق حرة وحاضنات للتقنية، ومن الأمثلة على ذلك مدينة دبي للإنترنت، وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا. وتشير قراءة نقدية لهذه التجربة^(٣) بان على دول الخليج بأن تبرز المشاركة والقواسم المشتركة بين تلك المجمعات القائمة على أهداف اقتصادية (المناطق الحرة) وبين تلك المبادرات لإقامة حضانات لرعاية الابتكارات في مجالات تقنيات المعلومات والاتصال (وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا).

(3) Sabbagh, Karim; Ramez Shehadi & Shant Oknayan (2009) Next-Generation ICT Parks Bridging the GCC Technology Gap. Booz & Company Inc. Retrieved 24/2016/12/ from <https://goo.gl/0jEyXJ>

المراجع

- Becla, Agnieszka. Information Society and Knowledge-based Economy - Development Level and the Main Barriers - some Remarks, Economics & Sociology, Vol. 5, No 1, 2012, pp. 125132-.
- Dutta, Soumitra & Bruno Lanvin. (2015) The Global Information Technology Report 2015: ICTs for Inclusive Growth. Geneva, World Economic Forum
- International Telecommunication Union (2015) "Measuring Information Society Report" Geneva, Switzerland, 2015
- International Telecommunication Union (2015) Global Cybersecurity Index & Cyberwellness Profiles. Geneva, Switzerland, 2015
- Karvalics, L. Z. (2007). Information society—what is it exactly? (The meaning, history and conceptual framework of an expression). Retrieved 17 April 2016 from <https://goo.gl/7TjTpW>
- Sabbagh, Karim; Ramez Shehadi & Shant Oknayan (2009) Next-Generation ICT Parks Bridging the GCC Technology Gap. Booz & Company Inc. Retrieved 24/2016/12/ from <https://goo.gl/0jEyXJ>
- United Nations (2015) "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development" New York: United Nations
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (2016) E-Government Survey 2016: E-Government in Support of Sustainable Development. New York, 2016
- Zuppo, Colrain M (2012) Defining IC in A Boundaryless World:The Development Of a Working Hierarchy. International Journal of Managing Information Technology. Vol.4, No.3, August 2012

الحكومة الإلكترونية وقضايا التنمية والإصلاح في دول الخليج

د. سعد علي الحاج بكري

د. زياد سعد الحاج بكري

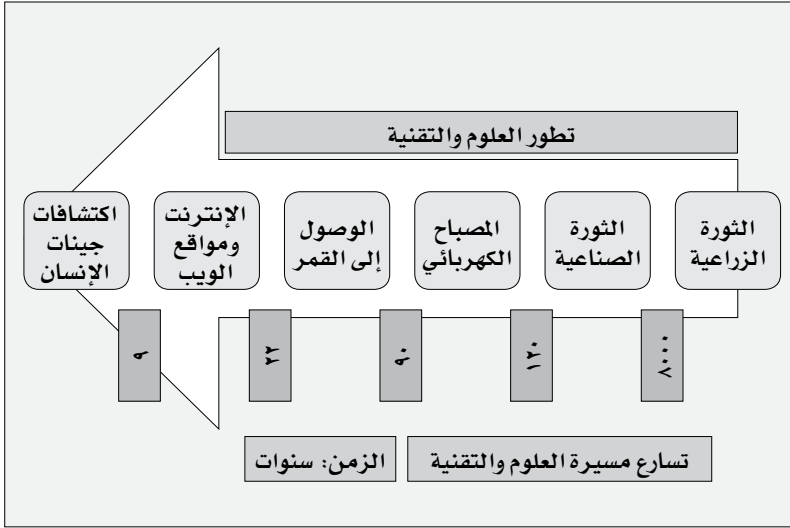
شهد العالم عبر تاريخه الطويل مُعطيات علمية وتقنية مُتجددة غيرت طبيعة حياة الإنسان، وأبرزت في كل مرحلة من مراحل تجدها تميزاً غير مسبوق، لتنتقل نتيجة لذلك من عصر إلى عصر آخر تبعاً لهذا التميز. فقبل ما يزيد عن ثمانية آلاف عام بدأ "عصر الزراعة" من خلال وسائل زراعية جديدة أثرت في توجيه الإنسان نحو الاستقرار وزراعة الأراضي والاستفادة من محصولها والتجارة فيه. وفي القرن الثامن عشر للميلاد انطلقت "الثورة الصناعية" لتُعطي عصراً جديداً يهتم بالطاقة والحركة ويُقدم مُنتجات جديدة غير مسبوقة، وقد ظهرت الكهرباء من خلال تطورات هذا العصر لتتير العالم ليلاً "بالمصباح الكهربائي".

وتفاعلت مُنتجات الطاقة والحركة في الثورة الصناعية مع معطيات الاتصالات في القرن التاسع عشر، ثم مع معطيات الحاسوب في القرن العشرين لتقود الإنسان إلى "القمر". وبرز بعد ذلك الاندماج بين الاتصالات والحاسوب ونظم المعلومات الذي أعطى "الإنترنت ووسائط الويب" التي قدمت خدمات معلوماتية إلكترونية عديدة، بينها خدمات "الحكومة الإلكترونية". ويستمر التقدم العلمي والتقني في تطوير حياة الإنسان؛ ولعل من أهم المعطيات المعرفية حالياً ذلك الموضوع الخاص بالاكشافات المُرتبطة "بجينات الإنسان"، وهو الذي يُتوقع له أن يؤثر تأثيراً كبيراً في حياته^(١).

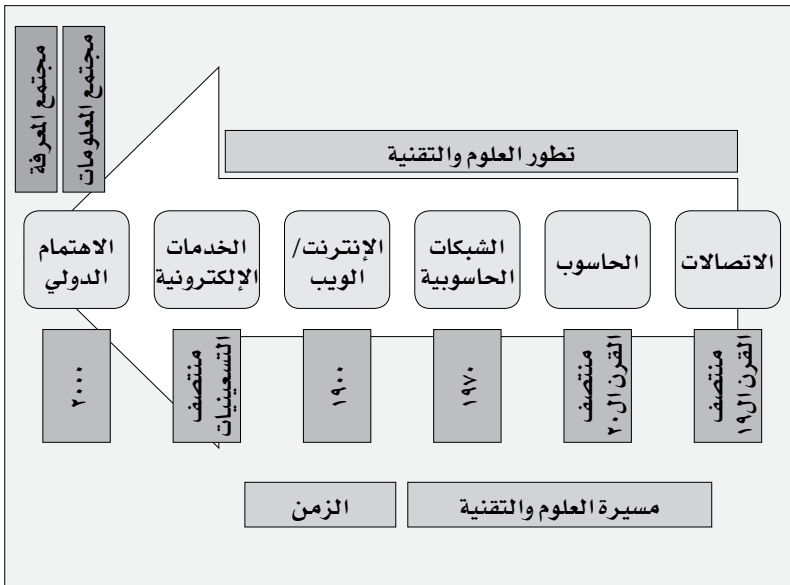
يُبين الشكل (١-أ) مسيرة العلوم والتقنية عبر العصور، ويُبرز تسارع الاكتشافات التي أدت إلى تراكم معرفي غير مسبوق، وإلى أثر مُتزايد في تغيير طبيعة حياة الإنسان. ويُعطي الشكل (١-ب) مسيرة تطور تقنيات الاتصالات والحاسوب ونظم المعلومات الناتجة عنها التي قادت إلى إمكانات جديدة في التعامل مع المعلومات، وقدمت تقنيات الإنترنت وخدماتها التي أفرزت ما بات يُعرف "بمُجتمع المعلومات"، الذي أسس بدوره "لمُجتمع المعرفة"، حيث تكمن خدمات الحكومة الإلكترونية في جوهر كل منهما.

(1) Time magazine, Feb 11th issue, 2011

الشكل (١-أ): مسيرة العلوم والتقنية وتسارع مُنجزاتها المؤثرة في حياة الإنسان



الشكل (١-ب): مسيرة تقنيات المعلومات: الخدمات الإلكترونية والمجتمع الجديد



تسمح تقنيات الاتصالات والحاسوب ونظم المعلومات، التي تستند إلى تقنيات الإلكترونيات، بالتعامل مع المعلومات بكفاءة وفاعلية تتمثل: "بتخزينها" بكميات كبيرة في مساحات صغيرة وتكاليف محدودة؛ و"معالجتها" بسرعة هائلة وتكاليف قليلة تبعاً للمتطلبات التي يحددها الإنسان ويقوم ببرمجتها؛ وكذلك "نقلها" عبر المسافات بكميات كبيرة وسرعة هائلة وتكاليف رخيصة أيضاً. وعلى ذلك فإن تقنيات المعلومات تتعامل مع المعلومات بأساليب تتميز عن الأساليب السابقة في أن تكاليفها "أرخص"؛ وعملها "أسرع"؛ ومتطلبات حجمها "أصغر"؛ وأن ضمانات "أمنها أكبر"؛ إضافات إلى إتاحتها "لآفاق جديدة" غير مسبوقة. وهكذا يُشار إلى تميز هذا التقنيات بتعبير المُفاضلة^(٢) (أ) ٥. ويُطلق على تقنيات الاتصالات والحاسوب ونظم المعلومات، في المنظمات الدولية، تعبير "تقنيات المعلومات والاتصالات"؛ لكن التعبير الأكثر تداولاً، على الصعيد العام، هو "تقنيات المعلومات"، حيث تُعتبر وظيفة الاتصال وعملها على نقل المعلومات مضمنة فيها، وسنتبنى في هذا البحث تعبير "تقنيات المعلومات".

الاهتمام الدولي بتقنيات المعلومات

عقدت الأمم المتحدة مؤتمر قمة لزعماء العالم عام ٢٠٠٠، في مطلع الألفية الثالثة للميلاد؛ وأصدر المؤتمر ثمانية أهداف، مُعطاة في الجدول (١)؛ وعُرفت "بالأهداف الإنمائية للألفية MDG". وفي إطار الهدف الثامن الخاص "بتفعيل التنمية" عبر "إقامة شراكة عالمية"، كانت هناك توصية هامة بضرورة الاهتمام بالتوسع في الاتصالات وفي استخدام الحاسوب والإنترنت كوسائل لتحقيق التنمية المنشودة^(٣). ويؤثر هذه الأمر بالطبع في العمل على تحقيق "جميع أهداف الألفية" الثمانية لأنها جميعاً تتطلب التعامل مع المعلومات، ولأن لتقنيات المعلومات في ذلك مزايا غير مسبوقة تتمثل في التعبير (أ) ٥، كما ورد سابقاً.

(٢) سعد علي الحاج بكري، منظومة مُجتمع المعرفة في عيون تتأمل وعقول تأمل، برنامج مُجتمع

المعرفة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٨

(3) ITU: Information Society, International Telecommunication Union, World Telecommunication Development Report: Access Indicators for the Information Society, ITU, Geneva, 2003

الجدول (١): الأهداف الإنمائية للألفية MDG

المؤشرات	المستهدفات	الهدف
٥	٢	(١) القضاء على الفقر المدقع والجوع
٣	١	(٢) تعميم التعليم الابتدائي
٤	١	(٣) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٣	١	(٤) تقليل وفيات الأطفال
٢	١	(٥) تحسين صحة الحوامل
٧	٢	(٦) مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وغيرها من الأمراض
٨	٣	(٧) ضمان الاستدامة البيئية
١٦	٧	(٨) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
٤٨	١٨	(المجموع)

أعقب مؤتمر القمة السابق مؤتمر قمة آخر عُقد تحت شعار "القمة الدولية لمجتمع المعلومات WSIS". وتم ذلك على مرحلتين: الأولى في جنيف عام ٢٠٠٣؛ والثانية في تونس عام ٢٠٠٥. وقد حدد المؤتمر "عشرة أهداف" يُطلب تحقيقها، ويبينها الجدول (٢-أ)؛ كما قدم توجهات للعمل على تحقيق هذه الأهداف يعرضها الجدول (٢-ب). وقد أعطى المؤتمر التعريف التالي لمجتمع المعلومات^(٤).

"مجتمع المعلومات هو مجتمع جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، ويستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفوذ إليها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والجماعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وينطلق هذا المجتمع من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويتمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

(4) WSIS: Declaration of Principles: Building the Information Society: a global challenge in the new Millennium, World Summit on the Information Society, Geneva 2003 - Tunis 2005

الجدول (٢-أ): أهداف قمة مُجتمع المعلومات WSIS

(١)	توصيل المناطق النائية
(٢)	توصيل المؤسسات التعليمية
(٣)	توصيل المراكز العلمية والبحثية
(٤)	توصيل المؤسسات المعلوماتية: المكتبات والمراكز الثقافية والمتاحف وغيرها
(٥)	توصيل المراكز الصحية والمستشفيات
(٦)	توصيل الإدارات الحكومية وتأسيس مواقع وبريد إلكتروني
(٧)	استجابة المناهج التعليمية لتحديات مُجتمع المعرفة
(٨)	نفاذ الجميع إلى الإذاعة والتلفزيون
(٩)	تمكين اللغات وتطوير المحتوى
(١٠)	انتشار عالمي واسع

الجدول (٢-ب): توجهات العمل على تحقيق أهداف قمة مُجتمع المعلومات WSIS

(١)	تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات
(٢)	تطوير بنية تقنيات المعلومات والاتصالات
(٣)	توفير النفاذ إلى المعلومات
(٤)	بناء القدرات والمهارات البشرية
(٥)	بناء الثقة والأمن المعلوماتي
(٦)	تأمين البيئة المناسبة للتطوير
(٧)	توفير التطبيقات المفيدة "e-x"
(٨)	الاهتمام بالتعددية الثقافية
(٩)	تفعيل النشاط الإعلامي
(١٠)	الاهتمام بالبعد الثقافي

مجتمع المعرفة

رأت "منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: اليونسكو UNESCO" أن إطلاق وصف "مجتمع المعلومات" على المجتمع الذي تُسهم تقنيات المعلومات في تكوينه لا يُعبر بالقدر الكافي عن خصائص هذا المجتمع، وأنه من الأولى أن يُدعى "مجتمع المعرفة"؛ وأصدرت تقريراً في هذا الموضوع عام ٢٠٠٥ عنوانه "نحو مجتمعات المعرفة".^(٥) وجوهر الفكرة هنا أن "تطبيقات التعامل مع المعلومات" تُعزز المعرفة في مختلف مجالات الحياة، وتؤدي بذلك إلى تكوين "بيئة معرفية" تميز المجتمع بمزيد من الاعتماد على المعرفة، لتدعم بذلك إمكاناته في "التواصل والعطاء والتنمية". وقد أورد التقرير توصيفاً مركزاً لمجتمع المعرفة ينطلق من تعريف مجتمع المعلومات ويتوافق معه، كما هو موضح فيما يلي.

"تهتم مجتمعات المعرفة بالعمل على: تحديد، وإنتاج، ومعالجة، ونقل، ونشر، واستخدام المعلومات من أجل بناء المعرفة والاستفادة منها في التنمية الإنسانية"؛ "وتحتاج هذه المجتمعات إلى رؤية اجتماعية تشمل: التعددية، واستيعاب الجميع، إضافة إلى التضامن والشراكة فيما بينهم".

وفي إطار فوائد مجتمعات المعرفة، أورد تقرير آخر لليونسكو، صدر عام ٢٠١٠، ما يلي.^(٦)

"تُعزز مجتمعات المعرفة: الديمقراطية، والحوار، والمشاركة الأهلية، وتمكّن أشكالاً جديدة من التواصل الاجتماعي"؛ "وتستطيع هذه المجتمعات تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار من حرية التعبير، والمسؤولية، والتعددية الثقافية واللغوية".

(5) UNESCO: Toward Knowledge Societies, United Nations Education Scientific and Cultural Organization, Paris, 2005

(6) UNESCO: Toward Inclusive Knowledge Societies, United Nations Education Scientific and Cultural Organization, Paris, 2010

وطرح تقرير ثالث لليونسكو، صدر عام ٢٠١٥^(٧)، فائدة حيوية أخرى لمجتمعات المعرفة هي.

"تتمتع مجتمعات المعرفة بالقدرة على التأثير في تطوير التعليم، والرفاهية الاقتصادية، والتضامن الاجتماعي، وحماية البيئة، لتأخذنا بذلك إلى عصر جديد من السلام والتنمية المستدامة".

الحكومة الإلكترونية

تستند الحكومة الإلكترونية في خدماتها إلى تقنيات المعلومات، وهي في صلب مضمون كل من مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة. وقد بدأت الخدمات الحكومية الإلكترونية على نطاق محدود في منتصف التسعينيات من القرن الماضي عبر "الإنترنت ومواقع ويب خاصة بها". ثم حظيت، مع دخول الألفية الثالثة للميلاد، وبالذات ابتداء من عام ٢٠٠١، باهتمام "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة" UNDESA التي تسعى إلى تطوير الكفاءة الحكومية في بلدان العالم، عبر الاستفادة من تقنيات المعلومات في تقديم الخدمات الحكومية.

وهكذا انطلق الاهتمام، على المستوى الدولي، بالحكومة الإلكترونية وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً. وراحت هذه الإدارة تعمل على إصدار تقييم سنوي "لحالة الحكومة الإلكترونية" في البلدان المختلفة على أساس معايير قامت بوضعها، وتقوم على تطويرها سنوياً (١٦-٨). وقد تطور تعريف "الحكومة الإلكترونية" على المستوى الدولي ليصبح عام ٢٠١٥م، طبقاً لما أورده البنك الدولي (١٧)، على النحو التالي.

"يشير تعبير الحكومة الإلكترونية إلى استخدام الأجهزة الحكومية لتقنيات المعلومات (مثل الشبكات الواسعة والإنترنت

(7) UNESCO: Building Inclusive Knowledge Societies, United Nations Education Scientific and Cultural Organization, Paris, 2015

والحوسبة عبر الجوال) بهدف تحقيق تحول إيجابي في علاقاتها مع المواطنين، ومع القطاع الخاص، ومع الأجهزة الحكومية الأخرى. تعطي هذه التقنيات مزايا مختلفة تشمل: تقديم الخدمات الحكومية للمستخدمين بأسلوب أفضل؛ وتوفير تفاعل متميز مع قطاع الصناعة والأعمال؛ وتعزيز دور المواطنين عبر تسهيل النفاذ إلى المعلومات؛ وتطوير الإدارة الحكومية. وتفيد الحكومة الإلكترونية، على أساس ما سبق، في: الحد من الفساد؛ وتقليل النفقات بما يعزز النمو الاقتصادي".

الموضوع المطروح

لعل ما سبق قد أبرز مشهد "تقنيات المعلومات" وتمكينها لمجتمع المعلومات، ومن ثم لمجتمع المعرفة؛ وبين من خلال ذلك ظهور "الحكومة الإلكترونية"، والاهتمام الدولي بها، ودورها في الارتقاء بالأداء الحكومي، والتفاعل مع المواطن ومع قطاع الصناعة والأعمال، وقدرتها على الحد من الفساد، والإسهام في التنمية. من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين.

- يقضي الهدف الأول بالتعرف على "الوضع الراهن" في دول الخليج والتطور الذي شهدته خلال السنوات السابقة في قضايا "التنمية"، و"الابتعاد عن الفساد"، و"الجاهزية الشبكية"، و"الحكومة الإلكترونية" بما في ذلك "الشراكة الإلكترونية".
- ويركز الهدف الثاني على طرح "التوجهات المستقبلية" للحكومة الإلكترونية، ولقضايا التنمية والإصلاح على مستوى العالم عموماً، وعلى مستوى دول الخليج بشكل خاص، إضافة إلى تقديم ملامح خطة مستقبلية في هذا الشأن. ويأمل البحث أن يقدم قاعدة معرفية تحفز مزيداً من الاهتمام بالحكومة الإلكترونية في دول الخليج في المستقبل، وتُشجع على المزيد من الاستفادة من معطياتها في تقديم أداء حكومي أفضل، يُعزز الإصلاح، ويُساهم في التنمية.

الوضع الراهن في دول الخليج

يستعرض هذا البند الوضع الراهن في دول الخليج والتطور الذي شهدته خلال السنوات السابقة. ويشمل ذلك التعريف بموقع هذه الدول ومساحتها وإجمالي الناتج المحلي فيها، إضافة إلى تطور نمو هذا الناتج، ونسبة مُعطيات مصادر الثروة الطبيعية فيه. وي طرح البند أيضاً دليل مفهوم الفساد الذي يُصنف الدول على أساس ابتعادها عن الفساد، ويُبين تطور موقع دول الخليج في هذا المجال. ثم يُركز البند على تطور دليل الجاهزية الشبكية في هذه الدول، وعلى مُشكلة تكاليف استخدام النطاق العريض فيها، حيث يُعتبر استخدام هذا النطاق وسيلة رئيسة للنفوذ إلى الإنترنت، والاستفادة من الخدمات المُختلفة المُرتبطة بها، بما في ذلك الحكومة الإلكترونية. ويتطرق البند أخيراً إلى الوضع الراهن للحكومة الإلكترونية في دول الخليج، بما يشمل تطور دليلها العام، وتطور دليل المشاركة المُرتبط بتفاعل المستفيدين معها، ومُشاركتهم بالرأي في شؤونها. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الإحصائية المُقدمة في هذا البند مأخوذة من المؤشرات والأدلة الدولية، حيث ترتبط موثوقيتها بمدى موثوقية المؤسسات الدولية التي تقوم بتوفيرها، ومدى موثوقية مصادرها التي ترتبط في الغالب بالدول صاحبة العلاقة؛ وقد تم استخدامها بسبب عدم وجود أي بديل مُتكامل عنها في التخصصات المُختلفة.

الناتج الإجمالي والتنمية في دول الخليج

يُبين الشكل (٢) خريطة دول الخليج والحدود فيما بينها، إضافة إلى حدودها البرية والبحرية. ويُعطي الجدول (٣) عدد السكان والناتج الإجمالي المحلي للفرد في هذه الدول. وتُصنف دول الخليج، من قبل البنك الدولي، بين دول "الدخل المرتفع في العالم"؛ كما أنها معروفة بتمتعها بثروة نفطية كبيرة. ويُعطي الجدول (٤) تطور نسبة مُعطيات الثروة الطبيعية في إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج خلال السنوات السابقة ٢٠١٠-٢٠١٤؛ كما يستعرض الشكل (٢) هذه النسبة لمختلف هذه الدول للعام ٢٠١٤. ويُبين الجدول (٥) تطور نمو هذا الناتج خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٥؛ ويستعرض الشكل (٤) متوسط هذا النمو خلال هذه السنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه البيانات مأخوذة من بيانات البنك الدولي المتوفرة حالياً^(٨). وتعتبر هذه البيانات عن حالة التنمية الاقتصادية في دول الخليج.

الشكل (٢): خريطة دول الخليج



الجدول (٣): السكان وإجمالي الناتج المحلي للفرد في دول الخليج (بيانات البنك الدولي ٢٠١٥)

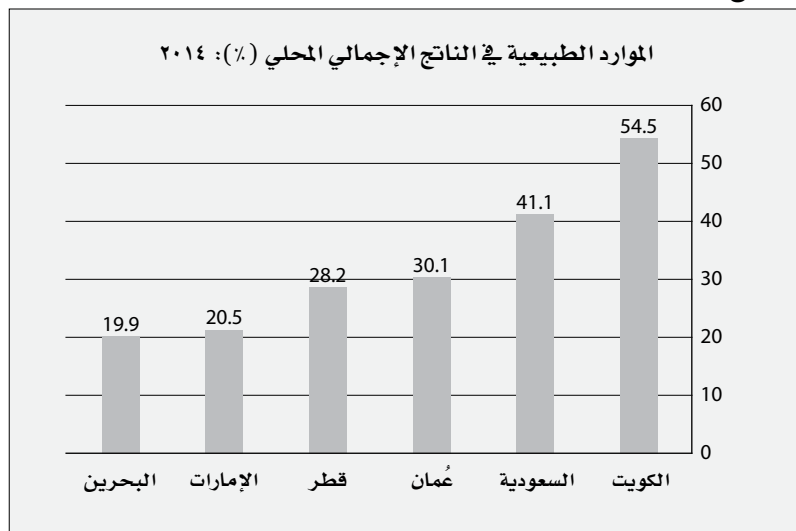
الدولة	السكان (مليون)	الناتج الإجمالي المحلي للفرد (\$US)
الإمارات	٩,١٥٦	٤٠,٤٣٨
البحرين	١,٢٧٧	٢٣,٣٩٥
السعودية	٣١,٥٤٠	٢٠,٤٨١
عُمان	٤,٤٩٠	١٥,٦٤٥
قطر	٢,٢٣٥	٧٤,٦٦٧
الكويت	٣,٨٩٢	٢٨,٩٨٤

(8) WB: World-bank. <http://data.worldbank.org>, Accessed September 2016

الجدول (٤): نسبة مُعطيات الثروة الطبيعية في إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج (%): ٢٠١٠-٢٠١٤ (بيانات البنك الدولي ٢٠١٥)

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الإمارات	٢٣,٢	٢٧,٤	٢٦,١	٢٤,٦	٢٠,٥
البحرين	٢٤,٣	٢٨,٣	٢٣,٧	٢٤,٧	١٩,٩
السعودية	٤٧	٥١,٦	٤٨,٧	٤٦,٤	٤١,١
عُمان	٣٩,٣	٤٥,١	٤٠,١	٣٨,٦	٣٠,١
قطر	٤٢,٦	٤٤,٩	٣٨,١	٣٦,١	٢٨,٢
الكويت	٥٢,٨	٦٠,٢	٥٩,٢	٥٦,٦	٥٤,٥

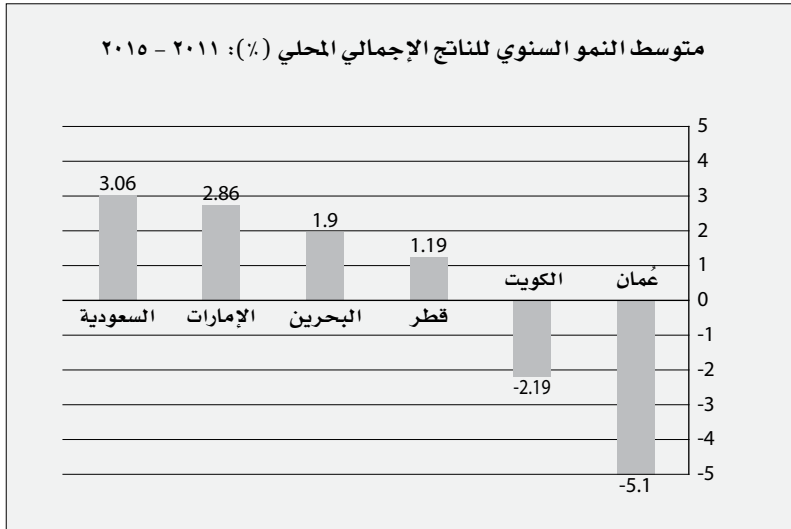
الشكل (٣): نسبة مُعطيات الموارد الطبيعية في إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج (%): ٢٠١٤



الجدول (٥): نمو إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج (%): ٢٠١١-٢٠١٥
(بيانات البنك الدولي ٢٠١٥)

الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الإمارات	٠,٣٢٦٣	٤,٢٩٢٨	٣,٣١٢٣	٤,٠٣٩٠	٢,٣٨٤٦
البحرين	١,٣٩٣٩ (-)	١,٤٤٧٦	٤,١٧٤٧	٣,٥٢١٧	١,٧٨٢
السعودية	٧,٢٩٦٨	٢,٨٥٢٩	٠,٢٧١٣	١,٣٣٨٦	١,٣٤٠٤
عمان	٩,٢٩٥١ (-)	٣,٠٤٣٥ (-)	٥,٧٠٧٩ (-)	٥,١٠٠٧ (-)	٢,٣٦٥٤ (-)
قطر	٥,٠٤٩٥	٠,٨٥٣٨ (-)	٠,٣١٨١٥	٠,٧٨٨٩	٠,٦٥٠٠
الكويت	٣,٥٤٦٣	١,٠٠١٣	٣,٧٥١٤ (-)	٥,٨٠١١ (-)	٣,٩٥٦٨ (-)

الشكل (٤): متوسط نمو الناتج الإجمالي المحلي في دول الخليج (%): ٢٠١١-٢٠١٥



الشفافية في دول الخليج

الفساد، وفقاً لتعريف مُنظمة الشفافية الدولية Transparency International^(٩)، "هو إساءة استخدام السلطة المعطاة للحصول على منافع خاصة؛ ويُصنف على أنه: كبير، أو صغير، أو يرتبط بالشؤون السياسية"، و"يُصنف الفساد على أنه كبير عندما يقوم أصحاب المناصب الحكومية العليا بمخالفة الأنظمة وإجراءات العمل من أجل مكاسب خاصة لهم على حساب المصلحة العامة؛ ويُصنف الفساد على أنه صغير في المخالفات اليومية التي يقوم بها الموظفون العاديون في تعاملهم مع المواطنين في المجالات المختلفة مثل التصريحات التجارية، والخدمات الصحية، والخدمات المدرسية، وخدمات الشرطة وغيرها؛ ويصنف الفساد على أنه مرتبط بالشؤون السياسية عندما تأتي المخالفات المقصودة من أصحاب السلطة السياسية وتتعلق بالسياسات والأنظمة والإجراءات الخاصة بتوزيع الأرصدة المالية والمصادر المختلفة الأخرى وتهدف إلى استدامة السلطة والمكانة والثروة".

وضعت مُنظمة الشفافية الدولية عام ١٩٩٥ دليلاً أسمته "دليل مفهوم الفساد CPI"، غايته التعرف على مدى نظافة الدول من الفساد أو "مدى ابتعادها عنه". ووضعت المنظمة منهجية لقياس هذا الدليل، وتتطور هذه المنهجية سنوياً بهدف التحديث والاستجابة للمستجدات. وتُعطي المنظمة تصنيفاً سنوياً لدول العالم على أساس نتائج قياس الدليل. ويُقدم الجدول (٦) تطور قيمة هذا الدليل (حدها الأعلى الدرجة ١٠٠) في دول الخليج خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥؛ كما يُعطي ترتيب هذه الدول بين دول العالم. ويستعرض الشكل (٥) نتائج عام ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير الدليل تقول بعدم وجود نظافة كاملة من الفساد أو ابتعاد كامل عنه في أي من دول العالم؛ وقد كانت قيمة الدليل للدول الثلاث الأكثر نظافة من الفساد في العالم هي: "٩١ للدانيمارك، ٩٠ لفنلندا، و٨٩ للسويد^(١٠)".

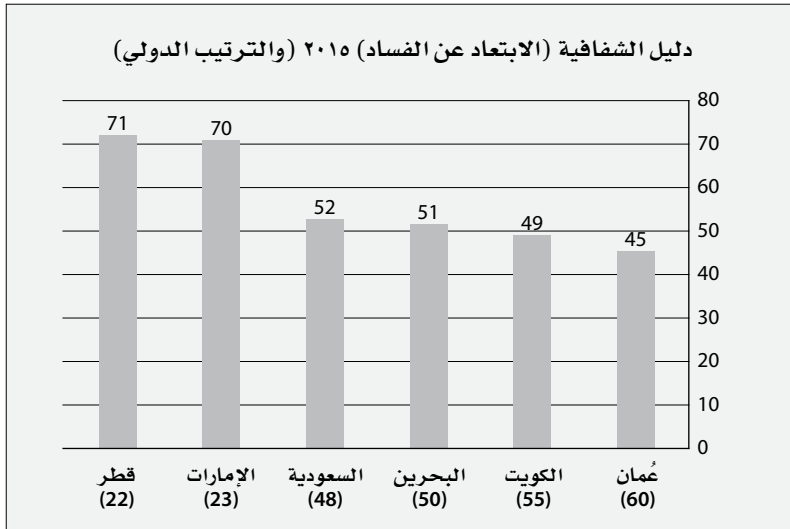
(9) Transparency International, Definition of corruption <http://www.transparency.org/what-is-corruption#define>

(10) Transparency International, Corruption Perception Index: 2011. www.transparency.org, Accessed September 2016

الجدول (٦): دليل الشفافية (الابتعاد عن الفساد) والترتيب الدولي:
٢٠١١-٢٠١٥ تقارير منظمة الشفافية الدولية (٢٤-٢٠)

الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الإمارات	٦٨	٦٨	٦٩	٧٠	٧٠
	الترتيب	٢٨	٢٧	٢٦	٢٣
البحرين	٥١	٥١	٤٨	٤٩	٥١
	الترتيب	٤٦	٥٣	٥٧	٥٠
السعودية	٤٤	٤٤	٤٦	٤٩	٥٢
	الترتيب	٥٧	٦٦	٦٣	٤٨
عمان	٤٨	٤٧	٤٧	٤٥	٤٥
	الترتيب	٥٠	٦١	٦٤	٦٠
قطر	٧٢	٦٨	٦٨	٦٩	٧١
	الترتيب	٢٢	٢٧	٢٦	٢٢
الكويت	٤٦	٤٤	٤٣	٤٤	٤٩
	الترتيب	٥٤	٦٦	٦٧	٥٥

الشكل (٥): دليل الشفافية (الابتعاد عن الفساد) والترتيب الدولي لدول
الخليج: ٢٠١٥



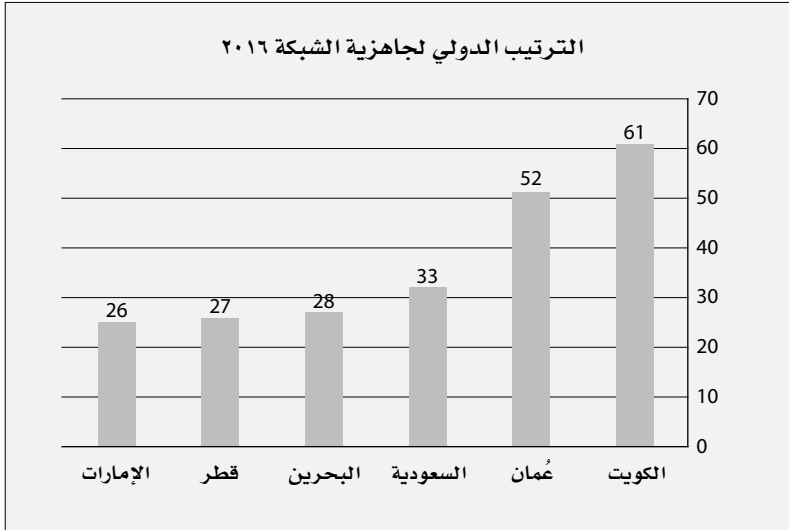
الجاهزية الشبكية في دول الخليج

تُعبّر جاهزية الشبكة في دولة من الدول عن مدى جاهزيتها للخدمات الإلكترونية وتطبيقاتها وفوائدها، بما في ذلك الحكومة الإلكترونية. وهناك دليل دولي يُقيم هذه الجاهزية في دول العالم المختلفة؛ ويصدر هذا الدليل سنوياً عن "المنتدى الاقتصادي الدولي WEF"^(١١) (٢٥-٢٩). ويُبين الجدول (٧) تطور ترتيب دول الخليج في هذا الدليل خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦؛ ويستعرض الشكل (٦) ترتيب هذه الدول في هذا الدليل للعام ٢٠١٦، حيث يُلاحظ وجود فوارق كبيرة في الجاهزية الشبكية بين هذه الدول.

الجدول (٧): الترتيب الدولي لدول الخليج في مجال الجاهزية الشبكية:
(التقارير الدولية لتقنيات المعلومات) ٢٠١٢-٢٠١٦

الدولة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإمارات	٣٠	٢٥	٢٤	٢٣	٢٦
البحرين	٢٧	٢٩	٢٩	٣٠	٢٨
السعودية	٢٤	٣١	٣٢	٣٥	٣٣
عمان	٤٠	٤٠	٤٠	٤٢	٥٢
قطر	٢٨	٢٣	٢٣	٢٧	٢٧
الكويت	٦٢	٦٢	٧٢	٧٢	٦١

الشكل (٦): الترتيب الدولي لدول الخليج في مجال جاهزية الشبكة: ٢٠١٦

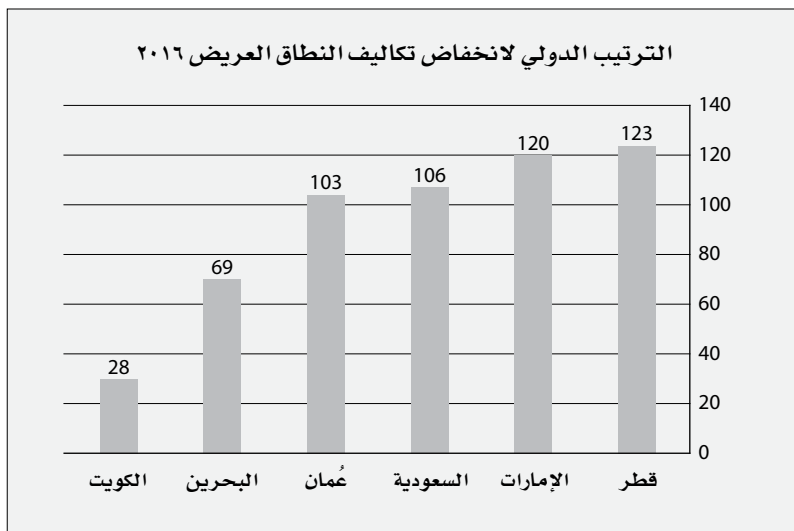


يشمل دليل الجاهزية الشبكية بين مؤشراتته مؤشراً يُحفز، أو ربما يُعيق، استخدام الشبكة والخدمات التي تُقدم عبرها، والاستفادة منها. وهذا المؤشر هو مؤشر مدى "انخفاض تكاليف استخدام النطاق العريض"، بالمُقارنة مع دخل الإنسان. ويتم ترتيب الدول على أساس هذا المؤشر، ويُبين الجدول (٨) تطور ترتيب دول الخليج تبعاً لهذا المؤشر خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. كما يوضح الشكل (٧) ترتيب هذه الدول لعام ٢٠١٦. ويُلاحظ أن دول الخليج، باستثناء الكويت، تعاني من ارتفاع نسبي واضح في تكاليف استخدام الشبكة، وبالتالي إعاقه الاستفادة منها في الخدمات الإلكترونية المختلفة بالشكل المأمول.

الجدول (٨): الترتيب الدولي لدول الخليج في مجال انخفاض تكاليف
النطاق العريض: ٢٠١٢-٢٠١٦ (التقارير الدولية لتقنيات المعلومات)

الدولة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإمارات	٩٤	٩٩	١٠٣	١٢٠	١٢٠
البحرين	٦٥	٧٤	٥٥	٩٨	٦٩
السعودية	٨٨	٦٥	١١٠	١٢٤	١٠٦
عمان	٩٦	٥٩	٥٩	٧٩	١٠٣
قطر	١٠٩	١٠٨	١١٢	١٢٣	١٢٣
الكويت	٧	٢٨	٣٠	٣٠	٢٨

الشكل (٧): الترتيب الدولي لدول الخليج في مجال انخفاض تكاليف
النطاق العريض: ٢٠١٦



الحكومة الإلكترونية في دول الخليج

تهتم الأمم المتحدة ببناء وتنفيذ الحكومة الإلكترونية في مختلف بلدان العالم، بهدف تطوير كفاءة الإدارة الحكومية وفعاليتها، والتفاعل مع المواطن وقطاعات الأعمال المختلفة، والحد من الفساد، وتعزيز النمو الاقتصادي، والتواصل مع العالم. وتقوم، في إطار هذا الاهتمام، بتقييم حالة الحكومة الإلكترونية في دول العالم المختلفة، وترتيب دول العالم تبعاً لهذا التقييم، إضافة إلى نشر تقرير حول ذلك بشكل دوري كل سنتين. ويشمل التقييم دليلين رئيسيين: دليل عام يهتم بمختلف جوانب الحكومة الإلكترونية؛ ودليل خاص يهتم بمشاركة المواطن في قضايا الحكومة المختلفة^(١٢) (١٦-٨).

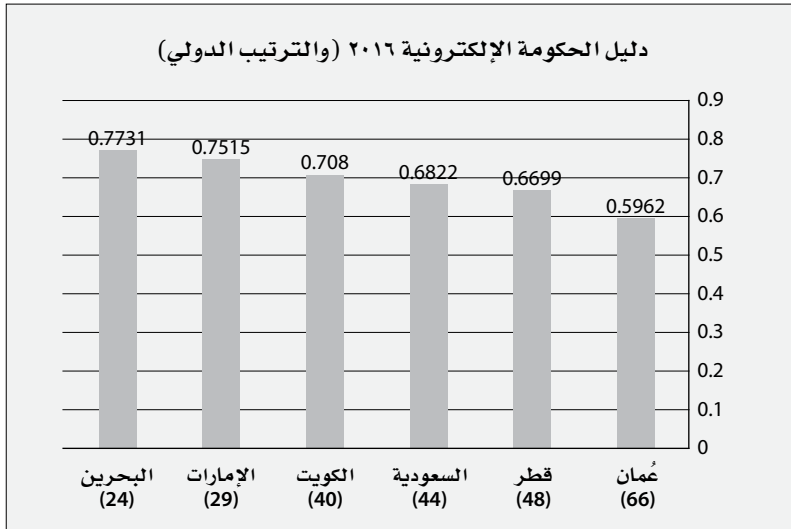
يتكون الدليل العام من ثلاثة أدلة فرعية. يهتم الدليل الفرعي الأول منها "بنية الاتصالات" التي تمكن الجهات الحكومية من التواصل عبرها مع المواطن، ومع قطاعات الأعمال، ومع الجهات الحكومية الأخرى. ويرتبط الدليل الفرعي الثاني "بالثروة البشرية" والمستوى المعرفي الذي تتمتع به، فهذه الثروة هي المستفيدين الذين يستطيعون تلقي الخدمات والاستفادة منها. ثم يركز الدليل الفرعي الثالث على الخدمات الإلكترونية المقدمة وعلى رأسها تلك الخاصة: بالصحة والتعليم؛ والشؤون الاجتماعية؛ والقضايا المالية؛ والعمل؛ والبيئة. وتحظى الأدلة الفرعية الثلاثة بأوزان متساوية في الدليل العام الذي يُعطى في المجال "١-٠". ويبين الجدول (٩) تطور قيمة الدليل في دول الخليج: ٢٠١٠-٢٠١٦؛ كما يوضح ترتيب هذه الدول بين دول العالم خلال هذه الفترة. ويستعرض الشكل (٨) قيم الدليل والترتيب الدولي لعام ٢٠١٦.

(١٢) انظر المراجع ٨-١٦

الجدول (٩): دليل الحكومة الإلكترونية والترتيب الدولي لدول الخليج:
(التقارير الدولية حول الحكومة الإلكترونية) ٢٠١٠-٢٠١٦

الدولة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦
الإمارات	٠,٥٣٤٩	٠,٧٣٤٤	٠,٧١٣٦	٠,٧٥١٥
	٤٩	٢٨	٣٢	٢٩
البحرين	٠,٧٣٦٣	٠,٦٩٤٦	٠,٨٠٨٩	٠,٧٧٣٤
	١٣	٣٦	١٨	٢٤
السعودية	٠,٥١٤٢	٠,٦٦٥٨	٠,٦٩٠٠	٠,٦٨٢٢
	٥٨	٤١	٣٦	٤٤
عمان	٠,٤٥٧٦	٠,٥٩٤٤	٠,٦٢٧٣	٠,٥٩٦٢
	٨٢	٦٤	٤٨	٦٦
قطر	٠,٤٩٢٨	٠,٦٤٠٥	٠,٦٣٦٢	٠,٦٦٩٩
	٦٢	٤٨	٤٤	٤٨
الكويت	٠,٥٢٩٠	٠,٥٩٦٠	٠,٦٢٦٨	٠,٧٠٨٠
	٥٠	٦٣	٤٩	٤٠

الشكل (٨): دليل الحكومة الإلكترونية والترتيب الدولي لدول الخليج: ٢٠١٦

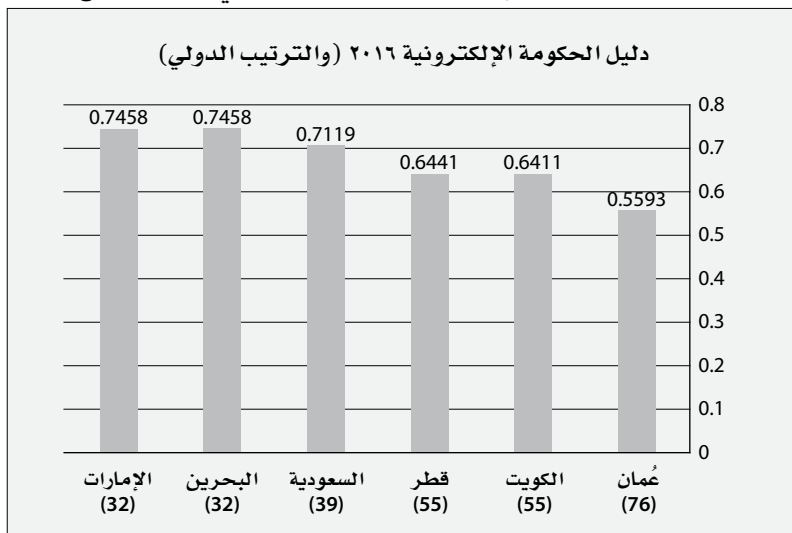


ونأتي إلى "دليل المشاركة الإلكترونية" الذي يُركز على التفاعل بين الحكومة والمواطن عبر ثلاثة نشاطات رئيسية. أول هذه النشاطات هي "تمكين المواطن من النفاذ إلى المعلومات العامة والحصول عليها بطلب أو بدون طلب". أما النشاط الثاني فهو "تمكين المواطن من المشاركة في طرح الآراء حول موضوعات السياسات والخدمات العامة". ويشمل النشاط الثالث "تفعيل دور المواطن في المشاركة في تصميم السياسات العامة وتقديم الخدمات". ويُقدم الجدول (١٠) تطور قيمة الدليل في دول الخليج: ٢٠١٠-٢٠١٦؛ كما يُبين ترتيب هذه الدول بين دول العالم خلال هذه الفترة. ويستعرض الشكل (٩) قيم الدليل والترتيب الدولي لعام ٢٠١٦.

الجدول (١٠): دليل المشاركة الإلكترونية والترتيب الدولي لدول الخليج:
٢٠١٠-٢٠١٦ (التقارير الدولية حول الحكومة الإلكترونية)

الدولة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦
الإمارات	٠،١٢٨٦	٠،٧٣٦٨	٠،٨٤٣١	٠،٧٤٥٨
	الترتيب	٨٦	١١	٣٢
البحرين	٠،٦١٤	٠،٦٥٧٩	٠،٨٢٣٥	٠،٧٤٥٨
	الترتيب	١١	١٩	٣٢
السعودية	٠،١	٠،٦٣١٦	٠،٥٦٨٦	٠،٧١١٩
	الترتيب	١٠٢	٢٢	٣٩
عمان	٠،١٥٧١	٠،٤٤٧٤	٠،٧٠٥٩	٠،٥٥٩٣
	الترتيب	٧٦	٣٥	٧٦
قطر	٠،١٢٨٦	٠،٦٣١٦	٠،٦٠٧٨	٠،٦٤٤١
	الترتيب	٨٦	٢٢	٥٥
الكويت	٠،٢٢٨٦	٠،١٨٤٢	٠،٤٣١٤	٠،٦٤٤١
	الترتيب	٥٣	٧٤	٥٥

الشكل (٩): دليل المشاركة الإلكترونية والترتيب الدولي لدول الخليج: ٢٠١٦



خُلاصة الوضع الراهن في دول الخليج

يُمكن من خلال ما سبق مُلاحظة ما يلي:

تُمثل مُعطيات "الثروة الطبيعية" في دول الخليج نسبة مُرتفعة، ضمن الناتج المحلي الإجمالي، تتراوح بين حوالي "٢٠ ٪"، وحوالي "٥٥ ٪"، وقد شهدت هذه النسبة تناقصاً بطيئاً في مُعظم هذه الدول.

شهد "نمو الناتج المحلي الإجمالي" خلال السنوات السابقة تغيراً غير منتظم، تضمن تغيرات سلبية وإيجابية. وقد تراوح متوسط النمو على مدى خمس سنوات بين حوالي "٥ (-) ٪" وحوالي "٣ ٪".

تختلف دول الخليج في دليل "البعد عن الفساد"، وقد شهد هذا الدليل تغيرات غير مُنتظمة خلال السنوات السابقة. وقد تراوح ترتيب هذه الدول في البعد عن الفساد بين "٢٢" و"٦٠" في تقرير الدليل لعام ٢٠١٦.

تتمتع مُعظم دول الخليج "بجاهزية شبكية مُتقدمة" بين دول العالم وصلت إحداها إلى الترتيب "٢٦" لعام ٢٠١٦؛ لكن دليل انخفاض تكاليف استخدام النطاق العريض بالنسبة إلى الدخل مُقلقة في مُعظم هذه الدول، حيث وصلت في إحداها إلى الترتيب "١٢٣" لعام ٢٠١٦.

شهد "دليل الحكومة الإلكترونية" تحسناً عاماً خلال السنوات السابقة في مُعظم دول الخليج؛ ويتراوح ترتيب هذه الدول في تقرير عام ٢٠١٦ بين "٢٤" و"٦٦". كما شهد دليل الشراكة الإلكترونية تحسناً عاماً أيضاً خلال السنوات السابقة في مُعظم دول الخليج؛ ويتراوح ترتيب هذه الدول في هذا الدليل تقرير عام ٢٠١٦ بين "٣٢" و"٧٦".

وهكذا يكون البحث قد قدم أساساً معرفياً مُناسباً لموضوع الحكومة الإلكترونية وقضايا الإصلاح والتنمية، وألقى الضوء على الوضع الراهن لدول الخليج في هذا المجال، وبقي أن نحاول فيما يلي طرح توجهات المستقبل المأمول.

توجهات المستقبل

يهتم هذا البند بالنظر إلى توجهات المستقبل. ويستند في ذلك إلى ما ورد في البندين السابقين من جهة، وإلى الطموحات المستقبلية على كل من: مستوى العالم، ومستوى دول الخليج. يبدأ البند بإلقاء الضوء على التوجهات المستقبلية الخاصة بالحكومة الإلكترونية على أساس المنطلقات الواردة في "تقرير الأمم المتحدة" لعام ٢٠١٦ بشأنها من جهة، والمُعْطيات المتجددة على الإنترنت من جهة أخرى. ويُرْكَز البند بعد ذلك على توجهات التنمية والإصلاح على المستوى الدولي مُستعيناً "بأهداف التنمية المُستدامة ٢٠٣٠" الصادرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة، وبالقضايا الرئيسية المؤثرة في "تغيرات العالم" التي حددها "تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي ٢٠١٥-٢٠١٦". ويتطرق البند بعد ذلك إلى توجهات التنمية والإصلاح على مستوى دول الخليج، ويعتمد في ذلك على "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" التي لا تختلف عن التطلعات المستقبلية لهذه الدول. ويُقدم البند أخيراً ملامح خطة لتطوير الحكومة الإلكترونية في دول الخليج، وتفعيل دورها في التنمية والإصلاح.

توجهات الحكومة الإلكترونية

رُكِّز تقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٦ (١٦) على أربع قضايا رئيسة تحتاج إلى المزيد من الاهتمام في المستقبل، وتشمل هذه القضايا ما يلي.

- بناء الحكومة الإلكترونية على أساس "مفهوم الحكومة الإلكترونية الشاملة WoG".
 - الاهتمام بخدمة "البيانات الحكومية المفتوحة OGD".
 - تفعيل "المشاركة الإلكترونية E-Participation".
 - العمل على إغلاق "الفجوة الرقمية Digital Divide".
- في القضية الأولى، يرتبط مفهوم "الحكومة الإلكترونية الشاملة" بأربعة مُتطلبات رئيسة يجب العمل على توفيرها، وتشمل هذه المتطلبات ما يلي:
- "منصة إلكترونية حكومية واحدة" تُقدم من خلالها جميع الخدمات الحكومية في مختلف المجالات.
 - "هوية إلكترونية موحدة" لكل مُستخدم يستخدمها في جميع الخدمات الحكومية.
 - "إمكانات بحث" مُتقدمة تستجيب لمتطلبات المُستخدم وتقوده إلى مواقع الخدمة التي يحتاجها بكفاءة وفعالية.
 - "إمكانات مُتابعة" تسمح للمستخدم بتعقب معاملاته في جميع الجهات الحكومية بشفافية كاملة.
- وفي قضية "البيانات الحكومية المفتوحة"، نجد في تقرير الأمم المتحدة العبارات التالية التي توضح الطموح المطلوب وتُبين أهميته:
- "يشير تعبير البيانات الحكومية المفتوحة إلى توفير المعلومات الحكومية على الإنترنت، بحيث يتمكن الجميع من النفاذ إليها، وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها دون قيود".

• "تُسهّم البيانات الحكومية المفتوحة في تفعيل المشاركة الإلكترونية في إجراءات اتخاذ القرار؛ والحد من فقدان الإمكانيات؛ وإطلاق فرص الابتكار والنمو الاقتصادي"

• "يساعد التزاوج بين البيانات الحكومية المفتوحة وأساليب التحليل في البيانات الكبرى في تعزيز إمكانيات مؤسسات الإدارة العامة في تحديد احتمالات المستقبل، بما في ذلك الكوارث الطبيعية".

وفي قضية تفعيل "المشاركة الإلكترونية" نجد في تقرير الأمم المتحدة التوضيح التالي:

• "المشاركة الإلكترونية المطلوبة هي الإجراءات الذي تتفاعل مع المواطنين عبر تقنيات المعلومات والاتصالات في موضوعات: السياسات، واتخاذ القرارات، وتصميم الخدمات وتقديمها؛ من أجل جعلها: خاضعة للشراكة، وشاملة، ومناسبة للتقديم".

وأخيراً نجد في تقرير الأمم المتحدة في قضية "الفجوة الرقمية" ما يلي.

• "يحتاج تحدي الفجوة الرقمية بين الدول والناس إلى سياسات اجتماعية واقتصادية تعمل على تفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات إلى الأكثر فقراً والأكثر حاجة للمساعدة، مع المحافظة على مُتطلبات البيئة".

• "تتضمن الفجوة الرقمية قضايا مثل: تقديم الخدمات إلكترونياً وعبر أنظمة الجوال؛ وتوفير خدمات النطاق العريض؛ واستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية؛ والتنبه لمعطيات إنترنت الأشياء؛ وغير ذلك".

ولابد، بالإضافة إلى ما سبق، من الإشارة إلى التطور الذي شهدته "الشبكات الاجتماعية وخدماتها على الإنترنت"، حيث تؤثر هذه الشبكات تأثيراً كبيراً في تفعيل المشاركة الإلكترونية وإغلاق الفجوة الرقمية. ويُلقي الجدول (١١) الضوء على الشبكات الاجتماعية، وعلى الخدمات المختلفة التي تقدمها للجميع.

وننتقل إلى توجهات التنمية والإصلاح على مستوى العالم.

الجدول (١١): خدمات الشبكات الاجتماعية

الخدمات	توصيف الخدمات	أمثلة
التدوين Blogging	صحافة للجميع على الإنترنت	Blogger / Tumblr / WordPress
التدوين المُصغر (Short Notes)	شراكة في طرح معلومات وآراء محدودة الحجم على الإنترنت	Twitter
المعلومات الحرة Wikis	مجموعة من الموقع حول موضوعات مختلفة تُطرح وتعدل بحرية	Wikipedia: Free Encyclopedia
روابط اجتماعية Social Bookmarking	مواقع تسمح لمستخدمي الإنترنت بالشراكة في روابط إلى مواقع مختلفة	Reddit / Digg / Stumble-Upon
مواقع اجتماعية Social Sites	بناء مواقع تعرض السيرة الشخصية الشراكة في التواصل مع الآخرين استعراض ومتابعة الروابط	Facebook / LinkedIn
مواقع شراكة في المعلومات Media Sharing Sites	شراكة في عروض فيديو وصور	YouTube / Instagram / Pinterest
محتويات العالم الافتراضي Virtual World Content	إتاحة بيئة افتراضية تفاعلية للمستخدمين "على طريقة الألعاب المشتركة"	Second Life Imaginary World

توجهات التنمية على مستوى العالم

سوف ننظر إلى توجهات التنمية على مستوى العالم من خلال منطاريين اثنين هما:

- "أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ SDG" الصادر عام ٢٠١٥ عن الأمم المتحدة؛ وهي الأهداف المُكملة "لأهداف التنمية الألفية MDG" (١٣).
- "قضايا التغيير في العالم Global Change" الصادرة في التقرير السنوي "للمنتدى الاقتصادي الدولي ٢٠١٥-٢٠١٦ WEF" (١٤).

يُقدم الجدول (١٢) أهداف التنمية المستدامة البالغة ١٧ هدفاً، تحتاج جميعها إلى التدخل الحكومي، والتعامل مع المعلومات، بمعنى أن وجود حكومة إلكترونية فاعلة يُمكن أن يُسهم في العمل على تحقيقها. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في الهدف الأخير الذي يتطلب شراكات، تُعززها الحكومة الإلكترونية وجاهزية الشبكة، لتُساهم في تحقيق الأهداف الأخرى المرتبطة بالشؤون المالية، والتقنية، وبناء الإمكانات، والتجارة، ومُختلف القضايا الأخرى.

ويُعطي الجدول (١٣) قضايا التغيير التي طرحها المنتدى الاقتصادي الدولي. ويُلاحظ أن القضية الأولى المُعطاة هي "الاقتصاد الرقمي والمُجتمع"، حيث تُمثل الحكومة الإلكترونية جانباً جوهرياً في هذه القضية. ثم هناك الدور الحكومي والتعامل مع المعلومات في القضايا الأخرى، وهو ما يرتبط بالحكومة الإلكترونية وكفاءتها في التعامل مع هذه القضايا.

ونأتي إلى التوجهات المستقبلية على مستوى دول الخليج.

(13) SDG: Sustainable Development Goals, UNDP <http://www.undp.org/>, Accessed September 2016.

(14) WEF: World Economic Forum, Annual Report 20152016-, Geneva.

الجدول (١٢): أهداف التنمية المستدامة SDG

المؤشرات	مُستهدفات خاصة	مُستهدفات عامة	الهدف
٩	٥	٢	(١) القضاء على الفقر
١٥	٥	٣	(٢) القضاء التام على الجوع
٢٥	٩	٤	(٣) الصحة الجيدة والعيش الكريم
١١	٧	٣	(٤) التعليم الجيد
١٤	٦	٣	(٥) المساواة بين الجنسين
١٠	٦	٢	(٦) المياه النظيفة والنظافة الصحية
٦	٣	٢	(٧) الطاقة النظيفة وبأسعار مُناسبة
١٥	١٠	٢	(٨) عمل لائق ونمو اقتصادي
١٢	٥	٣	(٩) الصناعة والابتكار والبنية الأساسية
١٢	٧	٣	(١٠) الحد من عدم المساواة
١٣	٧	٣	(١١) مُدن ومُجتمعات محلية مُستدامة
١٢	٨	٣	(١٢) المسؤولية في الاستهلاك والإنتاج
٥	٣	٢	(١٣) الاهتمام بالأحوال المناخية
١٠	٧	٣	(١٤) الاهتمام بالحياة تحت الماء
١٥	٩	٣	(١٥) الاهتمام بالحياة البرية
٢١	١٠	٢	(١٦) السلام والعدل والمؤسسات الراسخة
	٢٤	١٩	(١٧) شراكات لتحقيق الأهداف (الشؤون: المالية؛ والتقنية؛ وبناء الإمكانيات؛ والتجارة؛ وقضايا أخرى)
٢٢٩	١٢٦	٤٣	(المجموع)

الجدول (١٣): قضايا التغيير في العالم

(١)	الاقتصاد الرقمي والمجتمع
(٢)	التنمية الاقتصادية الشمول الاجتماعي
(٣)	التعليم والعمل ومسألة الجنسين
(٤)	البيئة وأمن الموارد الطبيعية
(٥)	الاستثمار بعيد المدى، والبنية، والتنمية
(٦)	الأنظمة المالية وأنظمة النقد
(٧)	الأمن الغذائي والزراعة
(٨)	الصحة والعناية الصحية
(٩)	التجارة الدولية والاستثمار

توجهات التنمية على مستوى دول الخليج

لعله يُمكن النظر إلى "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" على أنها تُعبر عن التوجهات المُستقبلية ليس للمملكة فقط، بل لدول الخليج الأخرى أيضاً. تشمل الرؤية هذه ثلاثة محاور رئيسة هي^(١٥).

- محور "الوطن الطموح".
- ومحور "المجتمع الحيوي".
- ومحور "الاقتصاد المزدهر".

يتطلع محور "الوطن الطموح" إلى وجود "حكومة فاعلة" من جهة، و"مواطنة مسؤولة" من جهة أخرى. وتُعطي الرؤية خمس خصائص رئيسة للحكومة الفاعلة، وتُقدم أيضاً ثلاث خصائص للمواطنة المسؤولة؛ كما هو مُبين في الجدول (١٤-أ). وتشمل المؤشرات المُستهدفة لهذا المحور موضوع "الحكومة الإلكترونية" التي تُمثل وسيلة رئيسة لتعزيز أداء الحكومة الفاعلة المنشودة، وتحفيز المواطنة المسؤولة. فالحكومة الإلكترونية رابط هام للعلاقة بين الطرفين.

(١٥) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ / برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، www.vision2030.gov.sa

الجدول (١٤-أ): رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: الوطن الطموح

مؤشرات مُستهدفة: الإيرادات الحكومية غير النفطية فاعلية الحكومة الحكومة الإلكترونية مدخرات الأسرة القطاع غير الربحي العمل التطوعي	(١)	الشفافية	حكومة فاعلة
	(٢)	المحافظة على الموارد الحيوية	
	(٣)	التفاعل مع الجميع	
	(٤)	الكفاءة في الإنفاق والتوازن المالي	
	(٥)	المرونة	
	(٦)	المسؤولية في الحياة	مسؤولية مواطنة
	(٧)	المسؤولية في الأعمال	
	(٨)	المسؤولية في المجتمع	

ويهتم محور "المجتمع الحيوي" بثلاث قضايا رئيسة هي: "القيم الراسخة"، و"البيئة العامرة"، إضافة إلى "البنیان الاجتماعي المتين". ويضع المحور ثلاث خصائص للقيم، وأربع خصائص للبيئة، وأربع خصائص أخرى للبنیان، ويُحدد أيضاً مجموعة من المؤشرات المُستهدفة، كما هو موضح في الجدول (١٤-ب). وتحتاج هذه القضايا والمؤشرات إلى التعامل مع المعلومات وإلى دور للحكومة، إلى جانب دور المواطن، ودور القطاعات المختلفة. وعلى ذلك فإن للحكومة الإلكترونية أهمية كبيرة في العمل على تحقيق طموحات هذا المحور بالشكل المأمول.

الجدول (١٤-ب): رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: المجتمع الحيوي

مؤشرات مُستهدفة: خدمة ضيوف الرحمن المواقع الأثرية تصنيف المدن السعودية الإنفاق على الترفيه ممارسة الرياضة الخدمات الاجتماعية زيادة متوسط العمر	(١)	المبادئ الإسلامية	القيم
	(٢)	الهوية الوطنية	
	(٣)	خدمة ضيوف الرحمن	
	(٤)	الثقافة والترفيه	
	(٥)	الحياة الصحية	
	(٦)	تطوير المدن	البيئة
	(٧)	استدامة البيئة	
	(٨)	الأسرة	
	(٩)	شخصية الأبناء	البنیان الاجتماعي
	(١٠)	الخدمات الاجتماعية	
	(١١)	الرعاية الصحية	

ويطرح محور "الاقتصاد المزدهر" أربعة قضايا رئيسة هي: "الفرص المثمرة"، و"الاستثمار الفاعل"، و"التنافسية الجاذبة"، إضافة إلى "الموقع المُستغل". ويُركز المحور على أربع "فرص" رئيسة، وعلى ثلاثة مجالات "للاستثمار"، وأربعة حقول "للتنافسية"، إضافة إلى ثلاث خصائص "للموقع"، كما هو مُوضح في الجدول (١٤-ج)؛ ويُحدد المحور أيضاً مجموعة من المؤشرات المُستهدفة. وتُغطي مُعطيات المحور مُختلف قضايا التنمية التي تحتاج إلى الدعم الحكومي، وتُفعيل نشاطات المواطنين، وحُسن استجابة قطاعات العمل المُختلفة. ويأتي دور الحكومة الإلكترونية هنا في تعزيز التفاعل المعلوماتي المطلوب بين هذه الأطراف الرئيسة.

ليست تطلعات رؤية المملكة عبر محاورها الثلاثة مقصورة عليها فقط، بل لا شك أن دول الخليج الأخرى تُشاركها هذه التطلعات "وطنياً واجتماعياً واقتصادياً". ومن الواضح أن هذه التطلعات لا تقتصر على التنمية الاقتصادية، بل تشمل تنمية إنسانية واجتماعية أيضاً. أي أن فيها إصلاح شامل يتضمن الاستفادة من تقنيات المعلومات المُمكنة للحكومة الإلكترونية، في تطوير أداء الأجهزة الحكومية وخدماتها، وتوفير الشفافية، والتفاعل مع الإنسان ومع مؤسسات قطاعات الأعمال المُختلفة. وعلى ذلك فإن تمكين الرؤية من المسيرة المناسبة التي تستطيع من خلالها تحقيق الطموحات المنشودة يتطلب وجود حكومة إلكترونية راسخة في مُختلف دول الخليج تتمتع بمُختلف الخصائص التي تُفعل دورها المنشود.

وسوف نُلقي الضوء فيما يلي على ملامح خطة مُستقبلية تسعى إلى بناء الحكومة الإلكترونية المنشودة في كُل من دول الخليج، وإلى التفاعل بين هذه الدول نحو المزيد من التعاون.

الجدول (١٤-ج): رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: الاقتصاد المزدهر

مؤشرات مُستهدفة: تخفيض البطالة إسهام المنشآت في الناتج المحلي المرأة في سوق العمل حجم الاقتصاد النفط والغاز الاستثمارات العامة التنافسية الاستثمارات الأجنبية دور القطاع الخاص الخدمات اللوجستية الصادرات غير النفطية	(١)	التعليم من أجل العمل	مؤشرات مُستهدفة
	(٢)	المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة	
	(٣)	الفرص للجميع	
	(٤)	استقطاب الكفاءات	
	(٥)	تنمية القدرة الاستثمارية	مؤشرات مُستهدفة
	(٦)	إطلاق القطاعات الواعدة	
	(٧)	تخصيص الخدمات الحكومية	
	(٨)	تحسين بيئة الأعمال	
	(٩)	تأهيل المدن الاقتصادية	مؤشرات مُستهدفة
	(١٠)	تأسيس مناطق خاصة	
	(١١)	رفع تنافسية قطاع الطاقة	
	(١٢)	منصة لوجستية للاستثمار	
	(١٣)	تكامل إقليمي ودولي	مؤشرات مُستهدفة
	(١٤)	دعم الشركات الوطنية	

ملامح خطة مُستقبلية

تستند ملامح الخطة المُستقبلية المطروحة هُنا إلى مُعطيات أحد البحوث السابقة حول تطوير الحكومة الإلكترونية^(١٦). على هذا الأساس، ينظر البحث إلى مشهد وضع خطة إستراتيجية لبناء الحكومة الإلكترونية وتطويرها عبر العوامل التالية الموضحة في الشكل (١٠).

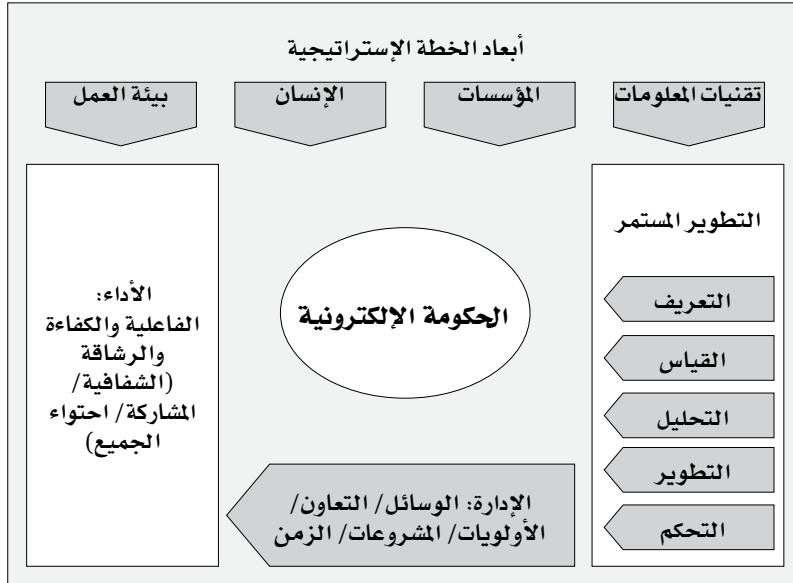
- أبعاد الخطة والجهات والمُعطيات ذات العلاقة.
- مراحل البناء والتطوير المُستمر استجابة للمُستجدات والمُتطلبات.
- مقاييس الأداء والمتابعة.
- مُتطلبات الإدارة بجوانبها المُختلفة.

(16) S.H. Bakry, Development of e-government: A STOPE view, International Journal of Network Management 14 (5), 3392004, 350-

تشمل أبعاد الخطة "تقنيات المعلومات" وأنظمتها والتطبيقات المعلوماتية المختلفة للحكومة الإلكترونية وخدماتها وأنظمة التفاعل معها من الثبات ومن الحركة. وتتضمن هذه الأبعاد أيضاً "المؤسسات" ذات العلاقة بما يشمل: الإدارات الحكومية المقدمة للخدمات الإلكترونية، وشركات الأعمال المتعاملة معها والمستفيدة منها في شتى المجالات. ثم هناك "الإنسان" بما في ذلك المستفيدين من المواطنين والمقيمين، إضافة إلى خبراء التقنية والعاملين في مختلف المؤسسات. وهناك أيضاً "بيئة العمل" والقواعد المنظمة له، وعوامل تحفيز العاملين والمستخدمين، إضافة إلى معرفة تكاليف استخدام التقنية التي تحدثنا عنها في إطار جاهزية الشبكة.

الشكل (١٠): معالم خطة إستراتيجية مستقبلية للحكومة الإلكترونية في

دول الخليج



في موضوع مراحل البناء والتطوير المستمر، يُمكن اعتماد خطوات الإجراء المتكرر المرتبط بتطوير الجودة تبعاً لما يُعرف بمبادئ "الأبعاد الستة Six Sigma". وتتضمن هذه الخطوات: "التعريف" بالوضع الراهن، بما يشمل الأبعاد المطروحة؛ والعمل على "قياسه"؛ و"تحليل" نتائج القياس؛ والقيام "بالتطوير" اللازم؛ ثم التشغيل و"التحكم" تبعاً للوضع الجديد الناتج عن التطوير؛ والعودة بعد ذلك مرة أخرى إلى "التعريف" بالوضع الراهن وإعادة الإجراء مرة أخرى.

وهناك مسألة الأداء التي تهتم بالقياس والمتابعة، وترتبط بكل من الأبعاد المطروحة، ومراحل التطوير المستمر. وتشمل عوامل الأداء "الفاعلية" بمعنى تنفيذ متطلبات الخدمات على أفضل وجه ممكن؛ و"الكفاءة" بمعنى الفاعلية بأقل التكاليف الممكنة؛ و"الرشاقة" بمعنى التوفير في زمن تقديم الخدمات إلى الحد الأدنى. وفي إطار هذه العوامل هناك مُعطيات "الشفافية" والحد من الفساد؛ وإتاحة المعلومات و"المشاركة" في الرأي وفي اتخاذ القرارات؛ والاهتمام بالأقل حظاً، وإغلاق "الفجوة الرقمية".

ونأتي إلى موضوع الإدارة والإحاطة بكل ما سبق من خلال استخدام "الوسائل" الإدارية المناسبة؛ وتفعيل "التعاون" بين أصحاب العلاقة؛ وتحديد "الأولويات"؛ وإعداد "مشروعات" البناء والتطوير؛ والاهتمام بعامل "الزمن"؛ وغير ذلك من النواحي الإدارية المطلوبة.

ولعل دول الخليج تستطيع في المستقبل التعاون في وضع خطة تطوير مُشتركة للحكومة الإلكترونية في إطار مثل هذه الملامح.

الخلاصة

تُعطي الحكومة الإلكترونية آفاقاً مُتجددة للتفاعل بين ركايز المُجتمع: الحكومة والمواطن ومؤسسات الأعمال في شتى المجالات. وتُقدم هذه الحكومة الخدمات الحكومية للمواطنين وللمؤسسات الأعمال "بفاعلية، وكفاءة ورشاقة" تُعزز أداء المجتمع وتسهم في توعيته وفي تنميته أيضاً. وهي وسيلة هامة من وسائل "الشفافية والحد من الفساد"، و"توفير المعلومات والمشاركة في الرأي، واحتواء الجميع بما في ذلك من هم أقل حظاً". وتسهم الحكومة الإلكترونية في "تمكين مجتمع المعلومات، وفي بناء مجتمع المعرفة" وتعزيز الإبداع والابتكار وفتح آفاق جديدة للتنمية. وهي أيضاً عامل مؤثر في حياة الإنسان، تدفعه إلى الأمام نحو عالم أكثر وعياً وتفاهماً وأداء وسلاماً، وسعادة أيضاً.

حققت دول الخليج تقدماً واضحاً في بناء الحكومة الإلكترونية، وفي تفعيلها والاستفادة منها؛ وأمامها مهمات وجهود كبيرة نحو المزيد. الإنفاق على الحكومة الإلكترونية ليس إنفاق استهلاك، بل إنفاق استثمار. فهي تُقدم فوائد كثيرة للإدارة الحكومية؛ وكذلك للمواطن، وللمؤسسات الأعمال في شتى المجالات، وبالتالي للمجتمع بأسره. ويضاف إلى ذلك أن تقنيات المعلومات المُمكّنة للحكومة الإلكترونية تحقق تقدماً مُستمراً ينعكس على إمكانات وخدمات هذه الحكومة ويفتح مجالات إيجابية جديدة بشأنها؛ ولعل من أهم مُعطيات هذا التقدم "إنترنت الأشياء، ومنجزات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وغير ذلك". وعلى دول الخليج أن تهتم بذلك، وأن تتعاون معاً على القيام بأعمال مُشتركة تُعزز الحكومة الإلكترونية، وتُفعل الاستفادة منها على أفضل وجه مُمكن.

والأمل أخيراً أن يكون هذا البحث قد قدم تحفيزاً لدول الخليج نحو مزيد من الاهتمام بالحكومة الإلكترونية، وتفعيل مُعطياتها في الإصلاح والإسهام في التنمية.

المراجع

1. Time magazine, Feb 11th issue, 2011.
٢. سعد علي الحاج بكري، منظومة مُجتمع المعرفة في عيون تتأمل وعقول تأمل، برنامج مُجتمع المعرفة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٨.
3. ITU: Information Society, International Telecommunication Union, World Telecommunication Development Report: Access Indicators for the Information Society, ITU, Geneva, 2003.
4. WSIS: Declaration of Principles: Building the Information Society: a global challenge in the new Millennium, World Summit on the Information Society, Geneva 2003 - Tunis 2005.
5. UNESCO: Toward Knowledge Societies, United Nations Education Scientific and Cultural Organization, Paris, 2005.
6. UNESCO: Toward Inclusive Knowledge Societies, United Nations Education Scientific and Cultural Organization, Paris, 2010.
7. UNESCO: Building Inclusive Knowledge Societies, United Nations Education Scientific and Cultural Organization, Paris, 2015.
8. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, Benchmarking E-Government 2001: Assessing Progress of UN Member States, PA, 2001.
9. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, UN Global E-Government Survey 2003.
10. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, UN Global E-Government Report 2004: Toward Access for Opportunity, New York, 2004.
11. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, UN Global E-Government Readiness Report 2005: From E-Government to E-Inclusion, New York, 2005.
12. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, UN E-Government Survey 2008: From E-Government to Connected Governance, New York, 2008.
13. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, UN E-Government Survey 2010: Leveraging E-Government at a Time of Financial & Economic Crisis, New York, 2010.
14. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, UN E-Government Survey 2012: E-Government for People, New York, 2012.
15. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, UN E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want, New York, 2014.
16. UNDESA: United Nations Department of Economic & Social Affairs, E-Government Survey 2016: E-Government in Support of Sustainable Development, New York, 2016.
17. Worldbank, E-Government,
18. <http://www.worldbank.org/en/topic/ict/brief/e-government>, Accessed September 2016.
19. WB: World-bank.
20. <http://data.worldbank.org>, Accessed September 2016.
21. TI: Transparency International, Definition of corruption
22. <http://www.transparency.org/what-is-corruption#define>
23. TI: Transparency International, Corruption Perception Index: 2015.
24. www.transparency.org, Accessed September 2016.
25. TI: Transparency International, Corruption Perception Index: 2014.
26. www.transparency.org, Accessed September 2016.
27. TI: Transparency International, Corruption Perception Index: 2013.
28. www.transparency.org, Accessed September 2016.
29. TI: Transparency International, Corruption Perception Index: 2012.
30. www.transparency.org, Accessed September 2016.
31. TI: Transparency International, Corruption Perception Index: 2011.
32. www.transparency.org, Accessed September 2016.
33. GTR: The Global Information Technology Report: 2016.

34. www.weforum.org, Accessed September 2016.
35. GTR: The Global Information Technology Report: 2015.
36. www.weforum.org, Accessed September 2016.
37. GTR: The Global Information Technology Report: 2014.
38. www.weforum.org, Accessed September 2016.
39. GTR: The Global Information Technology Report: 2013.
40. www.weforum.org, Accessed September 2016.
41. GTR: The Global Information Technology Report: 2012.
42. www.weforum.org, Accessed September 2016.
43. SDG: Sustainable Development Goals, UNDP
44. <http://www.undp.org/>, Accessed September 2016.
45. WEF: World Economic Forum, Annual Report 20152016-, Geneva.
٤٦. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ / برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠
47. www.vision2030.gov.sa, Accessed September 2016
48. S.H. Bakry, Development of e-government: A STOPE view, International Journal of Network Management 14 (5), 339 - 350, 2004.

تأثير منصات «الإعلام الجديد» في مشهد الاتصال السياسي الخليجي:

أنماط الاستهلاك وجدلية الفضاء العام

د. خالد الجابر

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على التوجهات والأبعاد والمتغيرات التي طرأت على مشهد الاتصال السياسي في الخليج خلال العقود الماضية، وخصوصاً مع تطور التقنيات الرقمية، وبروز أنماط استهلاكية وقيم واتجاهات مغايرة في عملية تبادل المعلومات، وفي فضاء التواصل والتشابك عن طريق وسائل الإعلام الجديد من قبل الجمهور في دول الخليج، وما تحققه من استخدامات ودوافع وإشباعات مختلفة. كما تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة العوامل والتأثيرات المتباينة في المجالات السياسية والفكرية والاجتماعية التي أحدثتها منصات مواقع التواصل الاجتماعي من خلال المساهمة في إيجاد الفضاء العام أو ساحة المجال العام، في المجتمعات الخليجية بشكل خاص.

العلاقة الجدلية بين حرية الإعلام والديمقراطية تستند على حقيقة أن قواعد الديمقراطية الحقيقية تتمثل في فاعلية الاتصال السياسي بين القاعدة الشعبية والسلطة والنخب، وإرساء حرية التعبير والفكر والاعتقاد، وقطعاً لا يمكن أن تتوافر كل هذه العوامل إلا في وجود منظومة متكاملة تحتفظ بمسافة متوازنة من الجميع ولديها القدرة على الرقابة والتدقيق والتحقيق والنقد (Dahlgren, 2009; Mutz, 2001)، بالإضافة إلى عرض القضايا الحساسة والمصيرية والهامة وفتح حوار مجتمعي ومناقشات حولها (Habermas, 2006). كما يحتاج المهتمون بالحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية إلى تفعيل وسائل التواصل والوسائط المختلفة والمنابر المتعددة والمتنوعة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم ووجهات نظرهم، وبالتالي فإن أي تراجع في حرية الاتصال أو تقييد وسائل الإعلام والتضييق على حريات التعبير سيؤدى بالضرورة إلى تراجع الديمقراطية. وقد شدد توماس جيفرسون Thomas Jefferson الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية، وأحد الآباء المؤسسين للجمهورية، والكاتب الرئيسي لإعلان الاستقلال في عام ١٧٧٦، على أهمية وسائل الاتصال والصحافة الحرة والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، وجاء في الجملة الشهيرة التي نُقِلَتْ عنه قوله "بما أن الأساس الذي تقوم عليه حكومتنا هو رأي الشعب، فإن الهدف الأول يجب أن يكون صيانة هذا الحق، ولو أنني خيَّرت بين أن تكون لدينا حكومة بدون صحف، أو صحف بدون حكومة، لما ترددت لحظة في تفضيل الخيار الأخير". كما وتعتبر

وسائل الإعلام التي تمثل سلطة افتراضية أطلق عليها مسمى "السلطة الرابعة"، مكمل أساسي للسلطات الرسمية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتعد الصحافة المهنة الوحيدة المذكورة في الدستور الأمريكي الذي ينص على ما يلي: "لا يجوز للكونغرس أن يضع أي قانون... يحدد من حرية الكلام أو الصحافة"، ويؤكد الكاتب والمفكر السياسي الفرنسي أليكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville أنه "لا يمكن وجود صحف حقيقية بدون ديمقراطية، ولا يمكن وجود ديمقراطية بدون صحف" (Epstein, 2006).

وعلى الرغم أن مشهد الاتصال في الخليج بشكل عام اتسم بارتباطه بعلاقة جدلية بين السلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة التابعة والجمهور المستهدف، وبمحاولة السيطرة المباشرة وغير المباشرة أو التحكم والتوجيه لأدواته ومخرجاته لعقود طويلة من قبل الدولة الراعية (Rentier State) (Bebawi & Luciani, 1990; Morse, 2007)، وفي ظل غياب أو عدم فاعلية أو ضعف توافر قنوات الاتصال السياسي (السلطة الرابعة - البرلمان، المجالس النيابية - الأحزاب السياسية - مؤسسات المجتمع المدني)، فلم يكن هناك فصل واضح ومحدد بين السلطات لتأتي وسائل الإعلام وأدواتها وتكمل المشهد وتعمل كسلطة رابعة فاعلة ومراقبة ومساندة للسلطات الثلاث الأخرى (Arab Advisors Group, 2008; Ayish, 2006; Gunter & Dickinson, 2013; Kraidy, 2006). إلا أنه مع انتشار وتزايد استخدام ووسائل الإعلام الجديد ومنصاتهما، ساعد في إعادة تشكيل الساحة الاتصال السياسي والإعلامي في الخليج وتغيرت معها قواعد اللعبة وتبدلت أدوار اللاعبين التقليديين، ودخل لاعبين جدد، ووفرت أرضية قائمة على إتاحة مساحة واسعة من التعبير والحوار والنقاش المفتوح والمشاركة في الرأي والرأي الآخر وتبادل المعلومات والأخبار، يمكن أن نطلق عليها اصطلاحاً "ديمقراطية الاتصال"، حيث تشمل مشاركة كبيرة من جانب السواد الأعظم من الناس خصوصاً الفئات المستبعدة أو المهشمة وفي صدارتها المرأة والقطاعات الشبابية التي تمثل الأغلبية والقوى الصاعدة في المجتمعات الخليجية. لكن أيضاً رافقتها العديد من المضغلات التي شكلت عوائق في طريق التعامل والاستخدام الأمثل لهذه الوسائل والمنصات الاتصالية الجديدة (Salem, 2012 & Salem, 2012; Saad & Kilany).

وسائل الاتصال السياسي والإعلامي في دول الخليج

يعد الاتصال السياسي أحد نماذج علم الاتصال الذي يهتم بالجوانب والقضايا والأطروحات السياسية في المجتمع ويقوم بدراسة التأثيرات والتغيرات في الآراء والأفكار والقناعات لدى السلطة ومؤسسات المجتمع والجمهور من خلال دراسة وسائل الإعلام (Blumler & Kavanagh, 1999; Dahlgren, 2005). وصار يحظى باهتمام الوحدات والتيارات السياسية كونه المعبر عن فكرها وفلسفتها ونشاطاتها وتطورها وقدرتها على التأثير في الجمهور (Al-Bukhari, 2010; Ayish, 2002; McNair, 2012; Rogers, 2004). وتلعب أدوات الاتصال المتعددة دور الوسيط في الاتصال السياسي وتعتبر مرآة المجتمع العاكسة لأهم القضايا التي تثير الساسة وصناع القرار والرأي العام. وتهدف العملية الاتصالية فيه إلى تحقيق أهداف محددة ذو طبيعة سياسية، وينصب جوهرها على إحداث التأثيرات وتغيير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل من خلال توظيف وسائل الإعلام المختلفة (Blumler & Kavanagh, 1999; Chaffee, 1975). ويعرف تشاف في Chaffee الاتصال السياسي بشكل مختصر بأنه "أثر الاتصال وظيفته في العملية السياسية" (Chaffee, 1975). وعرف روبرت ميدو Robert Meadow الاتصال السياسي بأنه الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته أو أنه الطريقة التي تقوم فيها ظروف الاتصال بتشكيل مجال السياسة (Meadow, 1980).

ارتبط مشهد الاتصال السياسي في دول الخليج وأدواته بوسائل الإعلام خلال العقود الماضية، بمبدأ تمثيل الدولة للمجتمع والفرد من غير تمويض من الجمهور أو الرأي العام، حيث يصبح ذوبان الفرد في المجتمع وانقياد المجتمع لمنطق الدولة (Ayish, 2002; Held & Ulrichsen, 2013; Mohamed, 2008). وتكون الدولة مختزلة في قيادتها السياسية العليا (Al-Haj, 1996) وهو بشكل عام، موزع المفاصل والأجزاء بين تبعية للسلطات الحاكمة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تبعية بمضمون المادة الإعلامية للرقابة والأجندات الداخلية والخارجية، وفي

موقف عاجز عن مواجهة ما تعرضه المؤسسات ووكالات الأنباء الكبرى الغربية، مما أدى إلى إيجاد وضع مضطرب انعكس سلباً على الأداء الإعلامي والاتصال السياسي في كل دولة من دولة الخليج خلال العقود الخمسة الماضية والتي تلت مرحلة الاستقلال وتكوين كيان الدولة ومؤسساتها وتعاطيلها مع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. وتشكلت من خلال الممارسات المختلفة بين قمة الهرم والقاعدة علاقة زواج كاثوليكي بين منظومة الاتصال السياسي ونهج السلطة والنظام القائم، وتوجهاته ومواقفه وممارساته وخطابه السياسي.

وعلى صعيد التأثير والتأثر تماهت أدوات الاتصال السياسي خاصة وسائل الإعلام والصحف والمطبوعات مع النزاعات والتداعيات السياسية والتيارات الفكرية والاجتماعية في مرحلة الخمسينيات والستينيات مع صعود المد القومي العربي، والمطالبة بالاستقلال ورحيل الاستعمار الأجنبي، لكن مع درجة الاحتفاظ بالخصوصية الخليجية التي رفضت الأيدولوجية الثورية وإسقاط الكيانات والأنظمة الملكية القائمة، وتوحد الأقطار عن طريق استخدام القوة (Al-Haj, 1996; Al Ghailani, 2014; J. B Alterman, 2000; BuMetea, 2013; Christopher, 2013). وكانت خيبة الأمل الكبرى في إيجاد إعلام موضوعي يتمتع بمصدقية مع انكشاف الغطاء عن دور الإعلام الدعائي الذي مثلته وسائل محسوبة على الأنظمة والدول في المنطقة، مثل محطة صوت العرب (Labidi, 2002) والتي كان يستمع لها الجمهور في الخليج وفي العالم العربي وهي تبث بيانات انتصارات الجيوش العربية على إسرائيل لتكتشف الهزيمة الأكبر في تاريخ العربي المعاصر أو "النكسة" كما أطلق عليها في اليوم التالي في عام ١٩٧٦ (هويدي، ١٩٧٥). وتباينت المخرجات الإعلامية بين الصعود والهبوط وبناء التحالفات والأجندات السياسية لكل دولة من دول الخليج مع مرحلة الوفاق العربي (عقد السبعينيات)، ومرحلة قيام الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات وتبني الدستور الإيراني لمبدأ (تصدير الثورة) ونظرية ولاية الفقيه، وصولاً إلى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية بسنواتها الثمانية، وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومرحلة انفجار الانقسام العربي

- العربي مع بداية التسعينيات على إثر اجتياح العراق للكويت. ولكن المشهد اتسم بالحفاظ على العلاقة الخاصة في السيطرة على مخرجات الاتصال السياسي-الإعلامي والحفاظ على الوضع القائم Status Quo، وممارسة التأثير والتوجيه والرقابة أو الاحتواء على وسائل الاتصال لتصبح ضمن أدواتها في تحقيق أهدافها والترويج لسياستها الداخلية والخارجية.

كان لنتائج حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، فتح فصل جديد من تاريخ مشهد الاتصال السياسي-الإعلامي في دول الخليج بالتحديد وفي العالم العربي بشكل عام (Lo & Chang, 2006; MacArthur, 2004; Mellor, 2007; Pan, Ostman, 1994; Moy, & Reynolds, 1994)، وذلك نتيجة تأثير وتداعيات التغطية الحصرية والمباشرة والمتواصلة التي قدمتها شبكة سي إن إن CNN الأمريكية لحرب تحرير الكويت وطرد القوات العراقية منها على يد قوات التحالف الدولي (S Aday, Livingston, & Hebert, 2005; Bennett & Paletz, 1994; Coughlin, 1996; Zelizer, 1992) IL, "title": "Taken by storm: The media, public opinion, and US foreign policy in the Gulf War", "type": "book", "uris": ["http://0cef-4b5b--www.mendeley.com/documents/?uuiid=f502d4a0926bff9bd117"], {"id": "ITEM-3", "itemData": {"DOI": "10.1111/-b157tb00769.x", "author": [{ "dropping-particle": "", "family": "Zelizer", "given": "Barbie", "non-dropping-particle": "", "parse-names": false, "suffix": "" }], "container-title": "Journal of Communication", "id": "ITEM-3", "issue": "1", "issued": {"date-parts": [["title": "CNN, the Gulf war, and journalistic", "81-"1992"]] }, "page": "66 practice", "type": "article-journal", "volume": "42" }, "uris": ["http://3d5f-4f46--www.mendeley.com/documents/?uuiid=22e1cda74b553c4ce1ee"] }, {"id": "ITEM-4", "itemData": { "URL": "http://-bf95x.html", .96.02.08/2/www.yale.edu/ynhti/curriculum/units/1996 "accessed": { "date-parts": [["2015", "12", "20"]] }, "author": [{ "dropping-particle": "", "family": "Coughlin", "given": "Toni", "non-dropping-particle": "", "parse-names": false, "suffix": "" }], "container-title": "Yale-New Haven Teachers Institute", "id": "ITEM-4", "issued": { "date-parts": [["1996"]] }, "title": "The Gulf war and its consequences", "type": "webpage" }, "uris": ["http://www.-mendeley.com/documents/?uuiid=82750c09-e8cb-45ef-b2a4

47edc07eb2cd"] }], "mendeley": { "formattedCitation": "(S Aday, Livingston, & Hebert, 2005; Bennett & Paletz, 1994; Coughlin, 1996; Zelizer, 1992. حيث مكنت أجهزة البث الفضائي العابرة للحدود، على إيجاد ما يسمى المشهد الإعلامي Media Scene وفيه يتم إحلال الوجود الظاهري لمشاهد الحروب والنزاعات السياسية محل الصور الحقيقية وهي شكلت منعطف في تاريخ التغطية الإعلامية في العالم (Lewis, 2006; Lo & Chang, 2006; MacArthur, 2004; Maslog, Lee, & Kim, 2006). تبع ذلك ظهور القنوات الفضائية التي تبث عبر الأقمار الصناعية وبرز وانتشار تغطيات وبرامج والتي لم تكن مطروحة في الساحة الإعلامية الخليجية والعربية، مع تعدد أنواع المواد التي يتم بثها، والتي تشمل المواد الإخبارية والترفيهية والوثائقية والسياسية (Amin, 2001; Fournoy & Stewart, 1997; Schleifer, 2005).

في بداية المشهد الجديد انطلقت المحطة الفضائية أم بي سي MBC من العاصمة البريطانية لندن في ١٩٩١، وهي اعتبرت أول محطة خليجية وعربية شاملة، مدعومة برؤوس أموال سعودية، حدثت نقلة من الإعلام الورقي إلى التلفزيون، تبعها شبكة راديو وتلفزيون العرب ART ١٩٩٣، والتي دشنت من العاصمة الإيطالية روما، والتي تميزت بدورها بالبث التلفزيوني المتخصص في المنطقة الخليجية-العربية، من خلال إطلاق مجموعة من القنوات المتخصصة في الموسيقى والأفلام والمنوعات والأطفال إضافة إلى الرياضة (Abdel Rahman, 1998; Al-Jaber & Elareshi, 2014; Ayish & Qassim, 1996; Horan, 2010). تلتها محطة أوربت Orbit التي اعتبرت من أولى القنوات الرقمية التي بثت المسلسلات الأمريكية وإعادة بث نشرات أخبار القنوات الأمريكية من أن بي سي NBC، أي بي سي ABC، سي بي أس CBS، وغيرها، كما سمحت لمشتريها بالحصول على ٤٠ قناة إذاعية وتلفزيونية (Jon B Alterman, 1998; Ayish & Qassim, 1996; Marghalani, Palmgreen, & Boyd, 1998; Miladi, 2006).

ولعبت محطة الجزيرة الفضائية منذ انطلاقتها من الدوحة عاصمة قطر عام ١٩٩٦، الدور الأبرز من بين القنوات الإخبارية العربية العابرة للحدود

Pan-Arab Satellite News Channel، والذي أثار العديد من الجدل ولايزال من حيث طبيعتها ونهجها وتغطياتها (Auter & Al-Jaber, 2003; El-Nawawy, 2003; El-Nawawy & Iskander, 2002; Lynch, 2006). وحظيت بالاهتمام عالمياً بعد تغطية الانتفاضة الفلسطينية الثانية ٢٠٠٠، والحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان ٢٠٠١، وفي العراق ٢٠٠٣، والصراعات في فلسطين ولبنان والصومال والعديد من المناطق الساخنة الأخرى في العالم، وصولاً إلى ما يسمى "الربيع العربي" الذي انطلق في أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق شاب جامعي عاطل عن العمل نفسه، ونجحت في الإطاحة بالنظام وهروب الرئيس التونسي، وتمكنت الثورات من تغيير عدة أنظمة عربية منها مصر وليبيا واليمن ووصول تأثيرها وارتداداتها وتداعياتها إلى عدة عواصم عربية وخليجية أيضاً في البحرين وعمان والكويت (Beinin & Vairer, 2011; Dowson-Zeidan, Eaton, & Wespieser, 2014; Lotan et al., 2013; Wolfsfeld, Segev, & Sheaffer, 2011). وهو الأمر الذي عزز من دور المحطات المدعومة من رؤوس أموال خليجية في المشهد الإعلامي الإقليمي والدولي حيث لم يعد نقل المعلومات وتداول الأخبار حكراً على المصادر الغربية، وعكست اتجاه البوصلة ومسار سريان المعلومات من الشرق إلى الغرب الذي سيطر عليها الأخير على الساحة الإعلامية الدولية خلال عقود طويلة (Al-Mahdi, 2011; Gunter & Dickinson, 2013; Lynch, 2012b; Rubinstein, 2014).

وقد استتبع الخطوات المغايرة في مشهد الاتصال السياسي-الإعلامي الخليجي-العربي التي أقدمت عليها محطة الجزيرة والممولة من الحكومة القطرية، التي تحولت بدورها إلى شبكة إعلامية، إلى زيادة عدد الفاعلين في الفضاء الإعلامي الخليجي-العربي وادى إلى إنشاء عدد من المحطات الإخبارية الفضائية على مدار الأربع والعشرين ساعة مثل القناة العربية السعودية ٢٠٠٣، وقناة الحرة الأمريكية ٢٠٠٤، وقناة بي بي سي عربي BBC البريطانية ٢٠٠٨، وقناة فرنس ٢٤ France ٢٤ ٢٠٠٨، وقناة سكاي نيوز Sky News الممولة من الحومة الإماراتية ٢٠١٢، وقنوات روسية وصينية وألمانية ناطقة باللغة العربية (Barkho, 2006).

Ferjani, 2009; Gause III, 2011; Gillespie, 2013; Miladi, 2006; Mobarak, 2014; Abdul-Karim Ziani, Fahmy, Al-Jaber, & Elareshi, 2005). وأدى كل ذلك إلى انفتاح فضائي وتنافس غير مسبوق تقف فيه الحكومات في المنطقة ومؤسساتها موقف العاجز في مواجهة حجم مألوف من كمية معلومات الهائلة والمتدفقة مقابل سيطرة تنحصر على وسائل الإعلام التي تمتلكها بشكل مباشر أو غير مباشر، أهمها وسائل الإعلام الحكومية مثل التلفزيون والإذاعة والصحف الرسمية، وتشير الدراسات إلى حجم التراجع الكبير في متابعتها مقارنة بالمحطات الإخبارية والترفيهية الخاصة، واقتصارها على المناسبات الوطنية المحددة أو بعض البرامج الترفيهية المحلية فيها (AlShehri & Gunter, 2002; Halverson, Ruston, & Trethewey, 2013; Rugh, 2004; Saleh, 2004; Wolfsfeld et al., 2013). لكن من جانب آخر يواجه الإعلام الإخباري الفضائي الناطق باللغة العربية العديد من المصاعب في ظل انخفاض نسب المشاهدات والمتابعة، وابتعادها عن معايير المهنية ومتطلباتها، وتراجع دور الثقة والمصداقية التي تميزت بها عن الوسائل الحكومية الرسمية نتيجة إقدامها على تغطيات إخبارية معينة وبشكل مكثف ومركز وتجاهل أخرى، ونقل وجهة نظر أحادية، أو انحياز لرواية طرف واحد محدد على طرف آخر، والفشل في الحفاظ على تغطية متوازنة لأحداث المنطقة (Ayish, 2004; Elareshi & Gunter, 2012; Sultan, 2013). بالإضافة إلى تنفيذ أجندات الممولين أو الدول التي أسستها. كما وساهمت التكنولوجيا والطفرات التي حدثت في مجال علوم تقنية الاتصالات والدخول في العصر الرقمي والاتصال الشخصي عن بعد، من إحداث نقلة نوعية كبيرة في أنماط الاستهلاك حيث أثرت بشكل كبير على متابعة القنوات الإخبارية الفضائية بشكل غير مسبوق خاصة مع دخول وسائل الإعلام الجديد وأدواته خصوصاً المواقع الاجتماعية في مشهد الاتصال في دول الخليج، وتنوع عدد الوسائط الجديدة التي أصبحت مثل رغيف يومي من الصعوبة أن يتم السيطرة عليها أو تخضع للرقابة المباشرة من جانب السلطة أو المؤسسات الرسمية (Gunter & Elareshi, 2016; Kinninmont, 2013; Salem & Mourtada, 2011; Saudi Gazette, 2014; York, 2011).

لكن وعلى الرغم من الانفتاح في المشهد الإعلامي في السنوات الأخيرة في معظم دول الخليج، إلا أن مشهد وسائل الإعلام التقليدية بشكل خاص والمؤسسات الإعلامية الحكومية أو الممولة منها والتي ارتبطت بعملية الاتصال السياسي، لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تحد من إحداث تغييرات جذرية في المنظومة نفسها خصوصاً في الشكل والمضمون والقوانين والتشريعات والرسائل المواجهة وحماية الحقوق والحريات والقيم الديمقراطية والقطيعة مع الممارسات القمعية والاستبدادية (Sean Aday, Farrell, Lynch, Sides, & Freelon, 2012; Ghannam, 2011; Howard & Hussain, 2013). وتشير العديد من الدراسات والمؤشرات الدولية المعنية بقياس حرية الصحافة والإعلام على تراجع حرية الرأي والتضيق عليها في العديد من الدول الخليجية (Freedom House, 2013, 2014, 2015, 2016). وعلى الرغم أن الدساتير في معظم الدول الخليجية تنص صراحة على حرية التعبير، إلا أنه يتم ربطها بشكل صريح بالقوانين المكبلة لها والتشريعات المقيدة للحريات الصحافة والإعلامية والنشر والمطبوعات من خلال فرض قيود والمنع على الكلام والرقابة على الكتابة والتأليف ومصادرة الكتب والمطبوعات والتوقيف والغرامات والحبس (Al Khalidi, 2015; Duffy, 2013; Jones, 2016; Underwood, 2014). ومن الديباجات التي تكون متشابهة في معظم القوانين والتشريعات الخليجية تلك التي تشير إلى حظر نشر كل ما من شأنه المساس بسلامة الدولة أو أمنها الداخلي والخارجي وكل ما يتعلق بالأجهزة العسكرية والأمنية وأنظمتها ولوائحها الداخلية وأية وثائق أو معلومات أو أخبار أو اتصالات رسمية سرية سواء أكان النشر من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة أو من خلال استخدام شبكة المعلوماتية أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات إلا بإذن من السلطات المختصة في البلاد (Al Khalidi, 2010; Saidi, 2015; الانصاري, ١٩٧٦).

بينت تقارير التنمية البشرية الذي يصدر عن الأمم المتحدة أن الصحافة والإعلام، ووسائل النفاذ إليه وبنيتها التحتية ومضمونه، "تعاني الكثير بشكل عام، مما يجعلها دون مستوى تحدى بناء مجتمع المعرفة. فوسائل الإعلام

في أغلب البلدان الخليجية تحكمها بيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الكلمة والتعبير عن الرأي، وتكشف الممارسات الفعلية عن انتهاكات مستمرة للحريات الإعلامية والصحفية وممارسة منهجية التضيق على سقف الحريات والتعسف في استخدام العقوبات والتهديدات، بالإضافة إلى الخطوط الحمراء في مقدمتها رموز السلطة العليا، التي لا يجب حتى التفكير بالاقتراب منها أو مسألتها أو نقدها (Zayani & Ayish, 2006; داي، ٢٠١٢). ورغم ذلك، فقد ظلت هناك استثناءات في بعض الدول الخليجية تحاول فيها الصحف أن تكسر الدائرة المغلقة التي تطوقها لتتطرق وتلتحق بركب التغيير والتجديد والتطوير، ويعود ذلك إلى عدة متغيرات منها رفع الرقابة الحكومية المباشرة واللصيقة عن الصحف اليومية، وإلغاء وزارة الإعلام في بعض دول الخليج، وارتفاع سقف الحرية والتعبير والانفتاح بشكل نسبي وحذر على القضايا السياسية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي (Reporters2008;2016withoutBorders).

ويحسب لقانون المطبوعات الكويتي الأخير الذي دشن في ٢٠٠٦ أنه فتح الباب لممارسة إعلامية على نطاق أوسع من خلال إصدار صحف ومجلات ومطبوعات جديدة. ٢٠ لقد كان القانون القديم واسعاً ومطاطاً وملئاً بالعقوبات والغرامات وكان يعطي حق منح وسحب وتعطيل استخدام التراخيص الصحفية بمقتضى قرار إداري دون أن يكون للمتظلم حق اللجوء للقضاء، أما القانون الأخير اعتبر قفزة إلى الأمام حيث ينص على حظر إلغاء الترخيص للصحف من دون قرار نهائي من المحكمة. واليوم يقدر عدد الصحف الكويتية بحوالي ١٥ صحيفة يومية ناطقة بالعربية وثلاث صحف تصدر بالإنجليزية ومواقع إخبارية متعددة، ومع أن هذا العدد يعتبر كبيراً إذا ما قيس بحجم القراء وعدد السكان في الكويت حيث تشير الاستطلاعات أن ما يقدر بـ ٢٠٪ من سكان الكويت يقرأون الصحف بشكل يومي. ٣ وما زالت الصحف التي تأسست منذ ٤٠ سنة متربعة على عرش التوزيع رغم المنافسة والتحدي الذي فرضته الصحف الجديدة على الساحة، وهي أصبحت لصيقة أكثر من قبل بالقراء من خلال عرض أطروحاتهم وأفكارهم وتبني قضاياهم المعيشية والدفاع عنها، كما أن زيادة عدد الصحف

وتنوعها في إضافة رؤى جديدة ساهمت في رفع الوعي الوطني وزيادة التنوع الفكري والثقافي في المجتمع.

وتشير تقارير فريدم هاوس Freedom House، إلى عدم التغير في حالة تصنيف دول الخليج العربي من حيث حرية الإعلام. حيث بينت التقارير في الأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ أن معظم دول الخليج العربي كان إعلامها غير حر باستثناء دولة الكويت والتي مازال الإعلام يتمتع بالحرية الجزئية، كما بينت نفس التقارير أن إعلام البحرين كان يتصف بالحرية الجزئية في عام ٢٠٠٩، ثم ليصبح إعلاماً غير حر في الأعوام التالية بما فيها مرحلة أحداث ٢٠١١.

ووفقاً للمقياس فإن الدول التي تحصل على درجات تتراوح بين صفر و ٣٠ درجة تكون الأقل قمعاً لوسائل الإعلام والتي تمنح الإعلام كامل الحرية، أما الدول التي تحصل على درجات تتراوح بين ٣١ درجة و ٦٠ درجة، فتشير إلى الدول التي توفر حريات جزئية لحرية التعبير والرأي ووسائل الإعلام، بينما الدول الأسوأ والأشد قمعاً للحريات والإعلام فهي التي تتراوح درجاتها بين ٦٠ و ١٠٠ درجة.

جدول ١ يوضح تصنيف دول الخليج من قبل منظمة مراسلون بلا حدود وفريدم هاوس لمنطقة الشرق الأوسط عام (٢٠١٥-٢٠١٦)

الدولة	مراسلون بلا حدود		فريدم هاوس	
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
السعودية	١٦٤	١٦٥	غير حرة	غير حرة
البحرين	١٦٣	١٦٢	غير حرة	غير حرة
الكويت	٩٠	١٠٣	حرية جزئية	حرية جزئية
عمان	١٢٧	١٢٥	غير حرة	غير حرة
قطر	١١٥	١١٧	غير حرة	غير حرة
الإمارات	١٢٠	١١٩	غير حرة	غير حرة

الشبكات الاجتماعية ومواقع الإعلام الجديد

يستخدم مصطلح الاتصال الرقمي Digital Communication، لوصف الاتصال المدعوم بالحاسوب والإنترنت والشبكات الاجتماعية على أنواعها، والأدوات الرقمية التي تساعد على التسجيل والبث، إضافة إلى الألواح الإلكترونية والهواتف الذكية والتطبيقات الرقمية وغيرها، وهو أشبه بمنظومة اجتماعية يتم فيها الاتصال عن بعد بين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل الاتصالية والإعلامية المتنوعة واستقبالها من خلال النظم الرقمية ووسائلها المختلفة والمتعددة والمستجدة.

يعتقد الآن أن وسائل الإعلام الجديد لعبت التي شكلت أهم أدوات الاتصال الرقمي دوراً كبيراً في تعزيز الحوار والنقاش ونقل وسائل التواصل إلى عالم أرحب عابر للحدود والمسافات، وتجاوزت الدور التقليدي الذي ارتبط بالأبعاد التقنية في مجال الإرسال والاستقبال، إلى إيجاد أنماط جديدة وإحداث تحولات بنيوية في قطاعات ومجالات عديدة (Elareshi & Al-Jaber, 2016; Sponder, 2012; Underwood, 2013; Abdual-Karim Ziani & Elareshi, 2016). لقد تغيرت العديد من المفاهيم وبرزت تحولات كبيرة في المشهد الاتصالي مع بداية سيطرة وسائل الإعلام الجديد على المسار، منذ ما يقارب عقدا من الزمن وهي مدة ليست طويلة في تاريخ الشعوب، ومع ذلك أحدثت أثرها البارز في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتربوية والثقافية بدرجات متفاوتة من مكان إلى آخر (Al-Khoury, 2012; Al-Sayegh, 2013; Grail Research, 2012; Underwood, 2013; Zuehlke, 2012). وشاركت في التغيرات والثورات والاحتجاجات والمطالبات، وكان نصيب العالم العربي، ومنها دول الخليج أيضاً في التعاطي معها هو الأكبر على الإطلاق، في ظل تراجع الدولة والمجتمع والفرد والقانون والحرية والديمقراطية وتحول وسائل الإعلام إلى مشاريع وأجندات سياسية (Diamond & Plattner, 2012; Freedom House, 2016; Jones, 2016).

وتمكنت وسائل التواصل الاجتماعي Social Media، والتي تعد من أبرز أدوات الإعلام الجديد، من أن تعرض محتوى مغايراً مختلفاً عما تقدمه وسائل الإعلام التقليدية (Ahmed, 2016; Khondker, 2011; Miladi, 2011)، وتحولت من كونها أداة للترفيه، ارتبطت بالتواصل الاجتماعي بين أفراد، إلى أداة للتنظيم والتنظيم والقيادة، وسيلة فعالة لنقل الحدث، ومتابعة الميدان، ومصدراً أولياً لوسائل الإعلام الدولية التي تنقل عنها خصوصاً في أماكن الصراعات والحروب والنزاعات التي لا يستطيع المراسل الإعلامي أن يصلها، وتجاوزت حتى الدور الذي أنشئت من أجله لتصبح لها دور فاعل في قضايا الصراع السياسي والثقافي والتاريخي علي المستوى العالمي (Al-Jaber & Gunter, 2013; Ghannam, 2011, 2012; Salem & Mourtade, 2012b). لقد ساهمت الشبكات الاجتماعية مثل (الفيس بوك، تويتر، يوتيوب) في نقل مجريات أحداث وصراعات وقصص بتفاصيلها الدقيقة بعيداً عن الرقابة والقطع والمنع (Menaceur, 2015; Salem, Mourtada, Al-Dabbagh, & Underwood, 2013; Tufekci & Wilson, 2012; Gargani, 2011). وهي لم تقدم المعلومات حصراً بل أصبحت جزء من الحكاية، ومنحت الفرصة لأطراف القصة وعناصرها أن يتفاعلوا ويعبروا وينقلوا ما يدور من الداخل بالصوت والصورة والفيديو؛ وباعتبارهم مشاركين فاعلين في نقل الأحداث ومناقشتها وتحليلها؛ فهم تحولوا إلى الأبطال الحقيقيين وراء نقل الأحداث ونشرها إلى العالم، ولم يعودوا متفرجين على ما يدور حولهم خلف الشاشة التلفزيونية، أو منتظرين سماع البيانات الرسمية خلف الراديو أو مطلعين على الأخبار اليوم التالي في الصحف أو في المواقع الإخبارية (Sean Aday, Farrell, Lynch, & Halverson et al., 2012; Dewar, 2013).

إن مفهوم الإعلام "كسلطة رابعة" ليس له معنى، ناهيك عن أي دور فاعل، في غياب الفصل بين السلطات الرئيسية، وضعف المشاركة السياسية الفعالة، وغياب المجتمع المدني. لذلك لم يكن هناك مجال لتشكيل فضاء عام في معظم دول الخليج لكي يخلق رأياً عاماً قوياً وفعالاً يراقب السلطة ويؤهل الفرد في

المجتمع ليكون فاعلاً ومشاركاً وواعياً بما له وما عليه وما يدور حوله (Elshitawi, 2013; Mohsen, 2013; Salah, 1997; Wolfsfeld et al., 2005). لكن يحسب لوسائل التواصل الاجتماعي محاولتها إيجاد منصة واسعة للفضاء العام أو المجال العام Public Sphere، وهو المصطلح الذي أشار إليه الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس Jürgen Habermas، وقدمه عام ١٩٦٢م، في كتابه الشهير "التحولات البنيوية في المجال العام"، وفيه تتطلب قضايا المجتمع جدلاً سياسياً أو اجتماعياً يتشارك فيه ويتداخل العام والخاص، بما يؤدي لتشكيل رأي عام في المجتمع نحو تلك القضية أو ذلك الموضوع (Kutchinsky, 2014; Lynch, 2012a). وفي خضم هذا الجدل يصبح معيار الشرعية في القضايا هو المنطق والعقل والتبرير وليس تدرجات أو ظلال السلطة، فيتراخى دور السلطة أمام تنامي وتطور الجدل العام في موضوعات النقاش المجتمعي. وتتضمن العناصر الأساسية للمجال العام على اندماج الفرد في المجتمع، ومشاركة المواطن في الحياة العامة والسياسية، والمساهمة في تعزيز الثقافة الديمقراطية والتأثير في عمل وأجندات وسلوك السلطة السياسية وطريقة اتخاذ القرارات، وتشكل الرأي العام النقدي الذي يوظفه الجمهور.

ومع أن الفضاء العام في دول الخليج لا يزال لم يتشكل بعد بالمفهوم الذي يعرف فيه في المجال العام الغربي، إلا إنه يمكن القول بأنه مع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تشكلت مجتمعات افتراضية Virtual Community، تمكنت من تطوير قدرتها في التواصل التفاعلي والقدرة على الحشد والتعبئة وممارسة العديد من الضغوطات لطرح قضايا جدلية وإثارة النقاش العام حول مواضيع سياسية وفكرية لم يكن من الممكن تداولها من خلال وسائل الإعلام التقليدية، بل أن بعضها تجاوز مُركّز التابوهات الرسمية والاجتماعية والدينية المصنفة في خانة التحريم والمنع (Gunter & Dickinson, 2013; Lynch, 2012a). استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي في دول الخليج من طرح بدائل في مواجهة دور حراسة البوابة الإعلامية Gatekeeping، وهي العملية التي تتعرض فيه الرسائل الإعلامية خلال رحلتها من المصدر حتى

تصل إلى الملتقى لنقاط تفتيش، وتمحيص وتدقيق وحجب ومنع من البوابات الإعلامية وأجنداتها المختلفة في كل دولة خليجية. وتمكنت أيضاً من أن تتجاوز دور وسائل الإعلام الخليجية التقليدية الرئيسية (الصحف والتلفزيون والإذاعة)، في تحديد أولويات اهتمام الرأي العام، فلم تعد لديها القدرة لتعيين وتحديد طبيعة المواضيع والقضايا والأجندات بشكل حصري (Salah, 1997). وحسب نظرية ترتيب الأولويات (Agenda Setting) أن تركيز بعض الوسائل الإعلامية على عدد معين من القضايا والموضوعات العامة، يأتري في تصورات الجمهور باعتبار تلك القضايا هي الأكثر أهمية من قضايا أخرى. لذلك أصبح للمستخدمين الحرية في استخدام وإعادة توزيع ونشر القصص الإخبارية على شبكة الإنترنت من خلال شبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك (Meraz, 2009).

يعود انتشار استخدام الإعلام الجديد، والنمو الكبير في حسابات مواقع التواصل الاجتماعي في منطقة دول الخليج، إلى توافر الإنترنت بسرعات وتقنية عالية، وانتشار الأجهزة والهواتف الذكية عند معظم الفئات؛ وخصوصاً الجيل الجديد من الشباب الذي يمثل الأكثرية السكانية، حيث تمتلك دول المجلس، خاصة قطر والإمارات العربية المتحدة أعلى معدلات انتشار الهواتف المحمولة في العالم، بمعدل ١٠٦ هاتف لكل شخص.

حيث ذكرت الدراسة السنوية التي أجرتها جامعة نورث وسترن Northwestern University في قطر، تحت عنوان التعامل مع وسائل الإعلام ٢٠١٥، والتي تتناول كيفية تعامل مع وسائل الإعلام، وكيفية تأثيرها في السلوك السياسي والاجتماعي، أن ما يقارب نسبته من ٩٥٪ من مستخدمي الإنترنت في دول الخليج يستخدمون إحدى وسائل التواصل الاجتماعي (Dennis, Martin, 2013a, 2013b). وخلصت الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي مستخدمون إيجابيون، أي يقومون بالتعليق والتفاعل ومشاركة الأخبار مع الآخرين، كما وجدت أن النساء يقضين

وقتاً أكبراً في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة مع الرجال الذين يقضون وقتاً أكبراً في التواصل بشكل شخصي مع الآخرين (Aman & Jayroe, 2013; Miladi, 2011; Salem & Mourtade, 2015; Underwood, 2013).

وتشير الدراسة التي نشرها موقع بيزنس إنسايدر Business Insider، إلى إن منطقة دول الخليج تصدرت دول العالم في نسبة المستخدمين النشطين لمواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة إلى إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت بشكل عام، حيث حصلت عند المقارنة مع استخدام موقع تويتر على نسبة ٤٥٪، مقارنة بالولايات المتحدة ٢٣٪، والصين ١٩٪ فقط. وهناك ما يتجاوز أكثر من ٥٠٠ ألف تغريدة يومياً، تنطلق من دول الخليج. ونحو ٨٠٪ من مستخدمي تويتر يغردون عبر هواتفهم الجوال، كما أن ٩٠٪ يشاهدون الفيديو على هواتفهم الذكية. كما كشف تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي - الصادر على هامش قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب في دبي ٢٠١٥ أن فيس بوك وواتس آب وتويتر ويوتيوب يعد من المنصات الأكثر استخداماً بين وسائل التواصل الاجتماعي في دول الخليج "أنظر الجدول (٢)". (Mohsen, 2013; Shirky, 2011).

جدول ٢ معدل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في دول الخليج العربي (٢٠١٥)

الدول	فيس بوك	واتس أب	تويتر	يوتيوب
السعودية	٨٠٪	٩١٪	٥٣٪	٤٠٪
قطر	٨١٪	٨٠٪	٣٥٪	٥٥٪
الإمارات	٩٠٪	٨٢٪	٥١٪	٥٠٪
الكويت	٧٥٪	٨٤٪	٤١٪	٤٣٪
البحرين	٨١٪	٨٥٪	٤٧٪	٤٤٪
عمان	٨٦٪	٨٠٪	٣٦٪	٤٠٪
*تقرير استخدام منصات التواصل الاجتماعي في دول الخليج (٢٠١٥)				

أنماط الاستهلاك واستخدامات المنصات الاجتماعية

شكلت منصات التواصل الاجتماعي فضاء مفتوح يلجأ إليه المواطنون الخليجيون للتعبير عن الآراء وطرح القضايا السياسية والاجتماعية والدينية وغيرها من الموضوعات الحساسة التي كان التطرق إليها محظوراً، الأمر الذي كان له تأثير على الخطاب السياسي والاجتماعي والديني في غالبية دول الخليج؛ حيث أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي للشباب فرصة للرد أو الجدل مع السياسيين ورجال الدين والمسؤولين التنفيذيين والإعلاميين والمثقفين والنخب الفكرية وكذلك الوافدين والمقيمين (Ahmed, 2016; Dickinson & Gunter, 2013). وتكمن قوة الدور الذي يلعبه الإعلام الاجتماعي في دول الخليج كونه يتيح فرصة حقيقية للشرائح المهمشة وفي طليعتها المرأة للتعبير عن قضاياها بلغتها والحشد من أجل التعااطي معها من خلال المبادرات ودعم الحركات النسوية الساعية لرسم صورة أكثر فاعلية وممارسة أدوار أكثر استقلالية وتحرراً من ذي قبل في المجتمعات الخليجية وخصوصاً المحافظة منها (Abdual-Karim Ziani & Elareshi, 2016; Abdul-Karim Ziani et al., 2014).

استخدام المنصات الاجتماعية ساعد في إحداث نقلة نوعية حين وفرت مساحة واسعة وفعالة من النقاش والحوار والجدل وطرح الرأي والرأي الآخر السياسي- الاجتماعي بالتحديد، وهي غيرت قواعد اللعبة القديمة وأدخلت لاعبين جدد في مشهد الاتصال السياسي في دول الخليج، وأصبح التأثير الفكري في المجتمع لنشطاء فضاء الإعلام الجديد من الشباب أكبر بكثير من تأثير المثقف التقليدي أو النخب القديمة ووسائل الإعلام التقليدية (Linaker, 2014; Radcliffe, 2014; Sabbagh, Mourad, Kabbara, Shehadi, & Samman, 2012; Salem & Mourtade, 2012a). كما تم استخدامها لعرض مطالب فئات في المجتمع ذات الخصوصية غير مطروحة في وسائل التعبير التقليدية، كقضايا المطالبات السياسية والتابوهات الاجتماعية، ومواضيع دينية وثقافية وفكرية وتعليمية واقتصادية وصحية بجرأة غير معهودة، مثل

موضوع قيادة المرأة للسيارات في المملكة العربية السعودية، وحقوق الإنسان والعمالة في دول الخليج الأخرى، وقضايا الرشاوي ومحاربة الفساد، ومشكلات العنوسة والطلاق والحجاب والسفور والاختلاط وغيرها (Ghannam, 2012; The Nielsen Company, 2012; Underwood, 2013).

ولقد كانت أنماط الاستهلاك ودوافع الاستخدام لوسائل التواصل الاجتماعي تتفاوت بين دولة وأخرى، وفي الكويت على سبيل المثال، تم توظيف المنصات الاجتماعية في الحشد والتعبئة في مظاهرات ما أطلق عليه قضيتي الإيداعات المليونيرة والتحويلات الخارجية ٢٠١١ (Ghannam, 2011)، والتي سارت للتعبير عن احتجاجات المعارضة البرلمانية مع مجموعة كبيرة من المواطنين، وطالب المتظاهرون بتقديم الحكومة لاستقالتها وتغيير رئيس الوزراء، مما أدى إلى استقالة الحكومة والدعوة لانتخابات مبكرة واختيار رئيس وزراء جديد (AlSalem, 2016; Mourtada & Salem, 2012; Salem et al., 2011). كما برز من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت حراك أيضاً لبعض الطبقات المهمشة في المجتمع وفي مقدمتها "البدون" وتعرف بفئة غير محددية الجنسية، ودرات مطالبهم حول الحصول على حقوق الإنسان في التعليم والصحة والانتقال والعمل، والزواج والسفر والرغبة الأكيدة في الحصول على الجنسية الكويتية (Dickson, 2015). بل نستطيع أن نشير إلى أن انتشار وسائل الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي كان لها الفضل في بروز قضايا هذه الفئة إلى العلن في الكويت ودول الخليج الأخرى، وجعلها في مقدمة المشاركات في المنتديات والصفحات الاجتماعية التفاعلية والفيس بوك والتويتر، كما أنشأت العديد من صفحات تدوين خاصة على الإنترنت بلوغز Blogs يتعرض فيه لهموم والمآسات التي تعيشها هذه الفئة وهناك العديد من الأشرطة والفيديوهات تنقل المحاضرات والندوات والقصص الحزينة على صفحات اليوتيوب (Al-Qimlass, 2015; إبراهيم، 2016; الجزيرة، 2015). وتشكل فئة البدون ما نحو ١٠٦ آلاف شخص في الكويت من نسبة المواطنين (٢٣٪)، وفي الإمارات عشرون ألف شخص من نسبة المواطنين (٢٣٪)، وفي قطر ١٢٠٠

شخص من نسبة المواطنين (١٦٪)، وفي السعودية سبعون ألف شخص من نسبة المواطنين (٧٣٪)، وعددهم الإجمالي في الدول الخليجية ما يقارب ١٨٤ الاف شخص طبقاً لإحصائية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقدير منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch.

في البحرين لعب موقع الفيس بوك ومنصة التويتر دوراً مهماً أثناء الأزمة التي مرت بها البلاد في أحداث ٢٠١١، حيث زاد عدد المستهلكين في المواقع الاجتماعية إلى أكثر من ٨٠٪ حسبما ذكر موقع (www.ehulool.com/ar). الوضع الإقليمي للبحرين يختلف كثيراً عن غيرها في دول الخليج، فمن ناحية "تجاورها دولتان كبيرتان تتنازعا ن ولاء سكانها خصوصاً من الناحية الدينية المذهبية، وهما العراق وإيران، بالإضافة إلى العمق الخليجي وتشابكها وتداخلها السياسية والاجتماعية والبعد المذهبي السني. وحول الأزمة السياسية في البحرين أجرت الباحثة لولوة بودلانة دراسة حول "تأثير الشبكات الاجتماعية التفاعلية الإلكترونية في تأزيم أحداث مملكة البحرين لدى الشباب البحريني" وتوصلت إلى أن ما يقارب ٤٦٤٣ تغريدة كانت مؤيدة تأييداً كاملاً للنظام والقيادة ولا ترى أن هناك أي نقص أو تقصير في الخدمات أو غيرها، بينما هناك ٢٨٢٣ ترى أن هناك نقصاً في الخدمات وفي تحقيق مطامح المواطنين لم ينفذها النظام البحريني حتى الآن بينما جاءت ١٥٣٤ تغريدة حيادية لم يُبد أصحابها أي رأي. وهناك دراسات أخرى توصلت إلى نتائج مختلفة لكنها جميعها تشير على مدى التعاطي الكبير مع وسائل التواصل الاجتماعي ودخولها ساحة الصراع السياسي والاجتماعي والديني والمذهبي وتوظيفها من قبل جميع الأقطاب بدون استثناء. كما قامت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني في البحرين وفي مرات عديدة بالقبض على عدد من الأشخاص لقيامهم "بإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال نشر مواد تحريضية تضمنت مخالفات يعاقب عليها القانون"، وهناك حادثة شهيرة عبارة عن نشر صورة مسيئة على مواقع التواصل الاجتماعي أطاحت بوزير الإعلام في البحرين في ٢٠١٦.

وفي سلطنة عمان مكنت وسائل التواصل الاجتماعي من الدفع في تشكّل حراك شعبي ومطالبات سياسية واقتصادية واجتماعية ولم يمنع قانون حظر التجمعات في سلطنة عمان مئات الأشخاص من الخروج إلى الشوارع للاحتجاج، وانصبّت هذه الاحتجاجات التي وقعت في عُمان في العام ٢٠١١ بالمعيشة والحياة الكريمة وإيجاد فرص عمل، ورفع الأجور والرغبة في محاربة الفساد الإداري والمالي، وفصل السلطات، واستقلالية القضاء، وتحقيق العدالة الاجتماعية، أما الاستجابات الحكومية فقد جاءت في شكل حزم وشملت جوانب كبيرة من مطالبات المحتجين (Rane & Salem, 2012; Teller, 2012).

وفي الإمارات كانت القضية الأشهر التي عرفت (التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين) حكمت فيها المحكمة الاتحادية العليا، حيث نسبت السلطات الإماراتية إلى المتهمين بالقضية، تهمة إنشاء وتأسيس وإدارة فرع لتنظيم ذي صفة دولية بغير ترخيص من جانب السلطات المختصة بالدولة الخليجية، في إشارة إلى جماعة "الإخوان المسلمين". ومحاولة الاستيلاء على الحكم، ومناهضة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، والإضرار بالسلم الاجتماعي. ومن الوقائع والأحداث التي ارتبطت بالقضية المذكورة تبني المتهمون عريضة عرفت بعريضة الثالث من مارس ٢٠١١ (أحمد، إيمان، ٢٠١٦)، طالب الموقعون عليها من أكاديميين وصحفيين وناشطين حقوقيين بانتخاب جميع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من قبل المواطنين، وطالبوا أيضاً بتعديل المواد الدستورية ذات الصلة بالمجلس الوطني الاتحادي بما يكفل له الصلاحيات التشريعية والرقابية الكاملة (Ahmed, 2016; Reyaee & Ahmed, 2015). وقد استحوذت القضية ومحاكمة المتهمين فيها على اهتمام وسائل الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، وانتقلت المشادات من مجرد نقل الأخبار والمعلومات أو التغريدات إلى صراع ذات نطاق أوسع تجاوزت حدوده مواقع التواصل الاجتماعي على المستوى الداخلي والخارجي.

وفي المملكة العربية السعودية من القضايا التي كانت محل اهتمام كبير ولا تزال تتمثل في مطالبة القيادة السياسية بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة (Jamjoom & Smith-Spark, 2013). وقد ظهرت حملات على موقع التواصل الاجتماعي في الأعوام الماضية تطالب في خروج النساء السعوديات وسواقتهن في الشوارع في تحدى سافر للسلطات السياسية والدينية والاجتماعية، وعلى الرغم أن جميعها فشلت في رفع الحظر واعتقلت السلطات العديد من النساء وجعلتهن يوقعن تعهدات بعدم القيادة مرة أخرى، إلا أنها أثارت الكثير من الجدل وقسمت المجتمع السعودي بين مؤيد ومعارض (Bradley, 2015). مما جعل وزير الإعلام السعودي من خلال موقع تويتر يشير إلى دعمه لقيادة المرأة للسيارة في السعودية معتبراً ذلك حق لها. كما بدأت الأصوات تعلق في السعودية ضد ما سمي بـ "تجاوزات" رجال "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (موقع مصدر، ٢٠١٦). حيث تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى منصة لنشر هذه الانتهاكات، من خلال نشر الفيديوهات على موقع اليوتيوب، أو عمل الهاشتاغ (#) على Twitter، أو إنشاء الصفحات على الفيس بوك، والتي تهدف إلى الضغط ومحاولة تغيير السلوكيات التي تقوم بها الهيئة، أو حتى للمطالبة بإلغاء الشرطة الدينية في البلاد (موقع الجزيرة، ٢٠١٦).

وفي دولة قطر قام مجموعة تطلق على نفسها "قطريون من أجل الإصلاح" في نشر تقارير ودراسات عن أوجه الخلل المسكوت عنها في بلدهم. وفي مقدمتهم الباحث القطري المعروف الدكتور علي خليفة الكواري الذي يستضيف مجموعة لقاءات شهرية منذ مارس ٢٠١١ (مفيد، الزيدي، ٢٠١٣)، ٤، أثمرت مجموعة أوراق وبحوث (تحولت إلى كتاب) يتم نشرها على صفحات الإنترنت والترويج لها من خلال صفحات الفيس بوك والمواقع الشخصية (البلوغز). وتغطي هذا الأوراق والدراسات الجوانب الدستورية والسلطة القضائية وحكم القانون والمسألة السكانية والمجتمع والثقافة والإعلام والتعليم والهوية وتراجع دور اللغة العربية في الإدارة والتعليم واستخدامات الغاز الطبيعي وصادرات الغاز والبيئة في قطر وغيرها من القضايا والمواضيع. وتشمل عقبات الإصلاح في قطر في

أربع جوانب رئيسية كما يشير لها إصدار "قطريون من أجل الإصلاح"، أولها حجب المعلومات ذات العلاقة بالشأن العام ولاسيما في القضايا المهمة كالسكان والتجنيس والمال العام، وثانيها غياب الشفافية تجاه القرارات المصيرية المحددة "لحاضر البلد ومصير المجتمع ومستقبل أجياله القادمة"، كما في الاتفاقيات الأمنية ونظام التأمين الصحي والتعليم. وثالثها ضيق هامش حرية التعبير عن الرأي وغياب مؤسسات المجتمع المدني المستقلة التي تهتم بالشأن العام وبحقوق المواطن وحقوق المهنيين والعمال وواجباتهم. أما العقبة الرابعة فهي الخلط بين العام والخاص وقصور نظام الإدارة العامة الأمر الذي يعرقل قيام الإدارة العامة بوظيفتها المركزية وضمان توظيف المال والنفوذ والقرار العام من أجل المصلحة العامة التي يتم التوصل إليها من خلال الدراسات والحوارات الجادة التي يشارك فيها المواطنون عامة والمهنيين على وجه الخصوص.

التحديات والمخاطر في فضاء التواصل الاجتماعي

كان الرأي العام يصاغ في اليونان القديمة في ما يعرف بالأغوار Agora، وهي عبارة عن الساحة التي تعقد فيها المجالس البلدية، ويتم فيها مناقشة واتخاذ القرارات السياسية وغيرها، ثم تطور المجال مع عصر الأنوار الأوروبية وظهور الدولة ومؤسساتها ليشمل الفضاءات العمومية الصحافة والبرلمان والبلديات ومؤسسات المجتمع، وصعود الطبقة البرجوازية والنخبوية التي ساهمت في صناعة القرار وتعزيز وتفعيل دور ما يعرف الآن بالاتصال السياسي، ليصل إلى عصر العولمة Globalisation أو الديجتال ميديل ويتشكل فضاء عام يسع عملية تبادل المعلومات وتتباين الفجوة أيضاً بين معرفة القوة وقوة المعرفة وما يحيطها من جدلية طرحت في أدبيات الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault وآخرين بعده.

ورغم الزخم الكبير في استخدام الإعلام الجديد ومنصات التواصل الاجتماعي في دول الخليج، إلا أن التحديات التي تواجهها متفارقة وتختلف من دولة إلى أخرى، حيث تتشابه في الجوهر وتتباين في الدرجة. فقد أنشأت معظم دول مجلس التعاون هيئات تنظيم اتصالات تشرف على الجوانب الفنية لشبكة الإنترنت، وتمارس من خلالها أيضاً الرقابة على مواقع الإنترنت في مجالات معينة، كما وتملك وزارة الإعلام أو المؤسسات التي تقع تحت إشرافها الصلاحية الرقابية على الوسائط الجديدة فيها، وقد يلتزم الأمر إغلاق أو إيقاف مواقع على الإنترنت والتنصت على المحادثات وتتبع الرسائل الشخصية في الهواتف الذكية (Duffy, 2014). ولكن على الرغم من التشابه في الخصائص الرقابية، غير أن بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون تعتبر أكثر انفتاحاً من غيرها في المجلس (Duffy, 2013).

وعن أنماط الاستهلاك نلاحظ أن هناك تفاوت صارخ بين ارتفاع نسبة قطاعات الشرائح السنية ما بين (١٥ - ٣٠ عاماً) والتي تمثل الأغلبية بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، مقارنة بتدني استخدام الشرائح الأكبر عمراً (فوق ٣٠ عاماً) لهذا المنصات، كما يلاحظ ضعف مشاركة الشريحة الأولى في مؤسسات العمل السياسي بالتحديد وصناعة القرارات في الشأن العام وارتفاع نسبة إسهام

الشريحة الثانية، خصوصاً تلك التي لها مصالح مترابطة مع مؤسسات السلطة السياسية، مما يجعل صراع الأجيال حول الحاضر والمستقبل واسع. وهذا بالطبع يخلق حاجز نفسي عند الأجيال الشابة في الشعور بالعزلة والتهميش والتوقع على الذات، وقد يؤدي إلى حالة من الانفصال عن الواقع الحقيقي المعاش والعالم الافتراضي المتخيل (Dennis et al., 2013a; Dennis, Martin, & Wood, 2014).

كما برزت في السنوات الأخيرة على أثر التداعيات والانقسامات التي خلفتها أثار ما يسمى "الربيع العربي" ٢٠١١، مسألة الاستخدام المسؤول وغير المفرد لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث تحولت ميادين تصفية للخلافات ومعارك مفتوحة لأخلاقية، وحروب دينية وأثنية ومذهبية وطائفية، واستقطابات وتخذقات ايدلوجية وإثارة للفتن، والشائعات، والفضائح، والترويج للتطرف والعنصرية والإرهاب (Reyae & Ahmed, 2015; Wolfsfeld et al., 2013).

كما تم استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي كميادين تحريض للشباب الخليجي على "الجهاد" في صفوف الجماعات المتشدد واستغلها بعض الدعاة ومشايخ الدين لتجنيد الآلاف للانخراط في صفوف تنظيمات "القاعدة" و"الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" (Farwell, 2014; Singer & Brooking, 2015).

وقد تبين في دراسة تحليلية قام بها جامعة نيويورك ونشرها مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أن ما يفوق الـ ٧ ملايين مشاركة باللغة العربية تم بثها بين شباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠١٥، أن أعمال العنف وبُنى الشبكات الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في نقل اللغة الطائفية والمناهضة للطائفية (مروان، المعشر، ٢٠١٥). وأن الغالبية العظمى من المشاركات والتغريدات التي تتضمن لغة معادية للشيعية أو معادية للسنة أو مناهضة للطائفية، أرسلت من بلدان الخليج العربي. كما وتنتشر اللغة الطائفية على الإنترنت عبر كل من رجال الدين، والمتطرفين، ووسائل الإعلام، والنخب الخليجية. مما يدل على أن وسائل التواصل الاجتماعي بدورها لا تعمل بمعزل عن الواقع المعاش؛ بل إنها تعد في كثير من الأحيان مجرد انعكاس محض لهذا الواقع وتداعياته وتدخلاته وصراعاته المختلفة.

بدورها أقدمت معظم السلطات الخليجية على شن حملات منظمة استهدفت المفردين من خلال تحويلهم إلى النيابة وتقديم الشكاوى والدعوات القضائية ضدهم بحجة تهديد الوحدة الوطنية، إضافة إلى السجن والاعتقالات والتوقيف والملاحقة الأمنية بلا تهم معينة أو تهم ملفقة خصوصاً للمفردين الشباب.. وصولاً إلى القرصنة واختراق أجهزة تابعة للسلطة لحسابات عدد من المفردين، وبث تغريدات تسيء لهم ولتوجهاتهم!! إلى المواجهة الحادة مع مؤسسات وسائل التواصل الاجتماعي نفسها (Ahmed, 2016). فتقرير شفافية موقع تويتر (٢٠١٥)، أشار إلى تزايد الضغوط التي تواجهها من قبل الحكومات العربية للحصول على معلومات بتوقيف حسابات معينة وأغلبها موجودة في دول الخليج العربي. كما أن الرقابة اللصيقة للنشطاء السياسيين والمدنيين باتت قدراً محتوماً، يقابلها اقتحام ساحة الفتوى الدينية وتوظيفها في المعركة السياسية من قبل أفراد ومؤسسات دينية ومذهبية، للحد من استخدام أدوات الإعلام الجديد، للتعبير عن الأفكار السياسية والاجتماعية والدينية غير المتوافقة مع توجه السلطة وأجنداتها، فوسائل التواصل الاجتماعي غدت ساحة لتبادل الاتهامات وترويج الأكاذيب ونشر الفساد. بالإضافة إلى صعوبة وضع ميثاق شرف لأخلاقيات وضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في دول الخليج الذي يضعف فيه دور مسئولية المجتمع المدني مقابل النهج السلطوي الشمولي.

يكنز الراهن في استمرار نمو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشار الهواتف الذكية، وظهور شبكات بصرية تركز على مقاطع الفيديو في أنه لو تكررت أحداث عام ٢٠١١ مرة أخرى، يمكننا أن نتوقع رؤية طوفان من المواد القادمة من مواقع التواصل الاجتماعي وهي ليست بالضرورة أن تصب في مجال الاستقرار أو تنهاى مع الوضع السياسي القائم في معظم دول الخليج الذي لم يطرأ عليه تغيير كبير منذ انطلاقة شرارة الثورات من قرية تونسية منسية نهاية عام ٢٠١٠.

الختامة

إن تأثير وتداعيات أدوات الإعلام الجديد لخصت جل النظريات والإسهامات التي تناولت دراسة وسائل الاتصال خلال العقود الماضية عن القرية الكونية وانتشار العولمة. كما أدى التطور التكنولوجي في قطاع تقنية الاتصالات والمعلومات إلى تعاظم أهمية وسائل الاتصال والإعلام، التي أصبحت تمارس من خلال الهواتف الذكية أو ساعات اليد الحديثة، وتبرز دورها في تزويدنا بالمعرفة والأفكار والمعلومات، وقدرتها وعلى نطاق واسع في التأثير على طريقة تفكيرنا، وصياغة آرائنا، وتشكيل نظرتنا لمختلف الأحداث، التي تدور في مجتمعاتنا، وحياتنا الشخصية بشكل خاص، وكيفية نظرتنا لمختلف الأمور والقضايا في الداخل والخارج، والمتعلقة بالدول والحكومات والاقتصاد والمجتمع والناس، وتساهم في تشكيل الرأي العام وتوجهاته، كما أنها تحولت إلى الآلة الرئيسية للثقافة والتسلية، وتشارك اللحظات والساعات والدقائق التي نقضيها في مشاهدة البرامج أو مقاطع التلفزيون في اليوتيوب، ومطالعة الجرائد والمجلات المحلية والدولية من خلال تصفح الإنترنت أو من خلال شاشة إلكترونية صغيرة تحمل في الجيب، في تكوين آرائنا أو الصورة النمطية عن العالم حولنا، وموقفنا وتواصلنا معه.

لقد كان التغير الذي أصاب المنطقة منذ انطلاق شرارة ثورات ما يسمى "الربيع العربي ٢٠١١" لا تزال تردداته تشمل السياسة والمجتمع والثقافة والتعليم، لكن أهمها يكمن في مجال وسائل الاتصال الجديدة من خلال توظيف الأدوات الصغيرة مثل الهاتف الذكية والكمبيوتر المحمول لتوصيل الأفكار ونشر الأخبار وانتقال المعلومات، التي كان يصعب تداولها بحرية في العالم العربي من الدول العربية في المحيط إلى عواصم الخليج العربي، دون أن تمر بين أيدي السلطة ومؤسساتها وشخصوها.

في هذا الإطار يبدو أن الإعلام الرسمي الحكومي في دول الخليج خسر الكثير من قدراته وزخمة وانتشاره الذي تميز به خلال فترة السبعينيات والثمانينيات

حتى منتصف التسعينيات، وتراجعت مخرجاته وتأثيره مع دخول القنوات الفضائية الخليجية والعربية العابرة للحدود، وعلى رأسها المحطات الإخبارية التي غيرت نهج سريان المعلومات واسترجاعها وتغطية الأخبار وأولوياتها للأبد، والذي ارتبطت في معظمهن بالديباجة المتكررة في استقبال وتوديع القيادات والرسمية وإبراز فعاليات وأنشطة المسؤولين والمؤسسات في الدولة. ولكن بالرغم من أهمية دور المحطات الإخبارية الفضائية في رفع سقف الحرية توسيع مساحة الحوار والجدل السياسي الخليجي والعربي إلا أن الأثر كان هامشياً ومحدوداً على صعيد إحداث تغييرات سياسية حقيقية جذرية على الأرض في دول الخليج على عكس مكان متوقع منذ انطلاقة أثر هذه المحطات وتأثيرها في منتصف التسعينيات، وتبين أن الإعلام وحده لا يستطيع تحقيق التغيير المنشود. كما أحدثت منابر الإعلام الجديد نقطة التحول الأكبر في مشهد الاتصال السياسي الخليجي وخصوصاً عند الأغلبية المهمشة من الفئة الشبايية الخليجية والعربية على حد سواء والتي تمثل الغالبية. هذا الفئة لم تعد تطالب بتحسين أوضاعها الاقتصادية حصرياً، بل أصبحت لها مطالب واضحة تتمثل في المطالبات السياسية والاجتماعية والدينية غير المألوفة وربما المحرمة في مجتمع لا يزال يحكم بنهج الدائرة الضيقة ويعتمد على التماهي مع ممارسة الأنظمة (الأحادية) المرتبطة بالبعد القبلي والعشائري والمذهبي.

هنا عاد الجدل مرة أخرى حول مفهوم المجال العام الذي صاغه الفيلسوف الألماني هابرماس. وقد بدأ ينتشر في الفضاء الخليجي والعربي مقابل تدهور وتقهر دور الإعلام التقليدي الرسمي، والدور السلبي الذي لعبه الإعلام الحكومي في بعض الدول العربية والخليجية في ممارسة التضليل للرأي العام والتشويش القضايا والموضوعات المصيرية. فهل سيكون الفضاء العام حالة مغايرة واستثنائية؟ وهل ستمكن أدواته من أن تتحول إلى عامل للتغيير تعمر أكثر مما تدمر. يتمحور الجدل الذي يُطرح اليوم في المجالات الأكاديمية والإعلامية المهمة بدراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مدى قدرة وسائل الإعلام الجديد وإعلام المواطن، في تشكيل وتمكين بنية (الفضاء

العام- المجال العام) في مجتمعاتها، ومدى قدرتها في أن تلعب دور مركزي في قيادة الحراك الديمقراطي السلمي في العالم العربي بشكل عام وفي دول الخليج بشكل خاص، للمساهمة في بناء وعي تراكمي يفسح المجال للمطالبة بالإصلاح السياسي العميق، والتخلص من منظومة القيم السلطوية البالية، وتشكيل وتوجيه الرأي العام وتعبئة وتجنيد المجتمع، من أجل إنتاج ثقافة وقيم وسلوكيات جديدة تتوافق مع الخيارات الديمقراطية الحديثة.

المراجع:

1. Abdel Rahman, H. (1998). Uses and gratifications of satellite TV in Egypt. *Transnational Broadcasting Studies*, (1).
2. Aday, S., Farrell, H., Lynch, M., & Dewar, M. (2013). Watching from afar: Media consumption patterns around the Arab Spring., XX(X), 121-. *American Behavioral Scientist*, XX(X), 121-.
3. Aday, S., Farrell, H., Lynch, M., Sides, J., & Freelon, D. (2012). *New media and conflict after the Arab spring*. United States Institute of Peace. Washington, DC.
4. Aday, S., Livingston, S., & Hebert, M. (2005). Embedding the truth: A cross-cultural analysis of objectivity and television coverage of the Iraq war. *The International Journal of Press/Politics*, 10(1), 321-. <http://doi.org/10.1177/1081180/X05275727>
5. Ahmed, S. (2016). Social media and political change in the Gulf. In Gunter, B., Elareshi, M. & Al-Jaber, K. In B. Gunter, M. Elareshi, & K. Al-Jaber (Eds.), *Social media in the Arab world: Communication and public opinion in the Gulf States* (pp. 202221-). London: I.B Tauris Publishers.
6. Al-Bukhari, M. (2010). Means of communication and mass media as tools for effective political systems. Retrieved June 27, 2015, from http://muhammad-2009.blogspot.co.uk/201002//blog-post_4346.html
7. Al-Haj, A. J. (1996). The politics of participation in the Gulf Cooperation Council states: The Omani consultative council. *The Middle East Journal*, 559571-.
8. Al-Jaber, K., & Elareshi, M. (2014). *The future of news media in the Arab world*. Germany: LAMBERT Academic Publishing.
9. Al-Jaber, K., & Gunter, B. (2013). News developments and changes to news consumption patterns in the Arab world. In B. Gunter & R. Dickinson (Eds.), *News media in the Arab world: A study of 10 Arab and Muslim countries* (pp. 135152-). New York, NY: Bloomsbury.
10. Al-Khouri, A. (2012). Population growth and government modernisation efforts. The Case of GCC countries. *IRACST- International Journal of Research in Management & Technology*, 2(1). Retrieved from file:///C:/Users/AVSGuest/Downloads/Population Growth and Government Modernisation Efforts.pdf
11. Al-Mahdi, S. (2011). The digital revolution and its impact on Arab affairs.
12. Al-Qimlass, A. (2015). The counseling profession in Kuwait: Its journey and future. *International Journal for the Advancement of Counselling*, 37(4), 355366-.
13. Al-Sayegh, F. (2013). The impact of social media on UAE society. Retrieved May 25, 2014, from http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=en&ftId=/FeatureTopic/Fatma-ALSayegh/FeatureTopic_1698.xml
14. Al Ghailani, A. (2014). Gulf Cooperation Council: The obligations of the Union and the challenges of policy. In Paper presented at the 5th Conference of the Association of Sharia Scholars in the Gulf 2324- May. Manama, Bahrain. Retrieved from <http://www.alfalq.com/?p=6640>
15. Al Khalidi, H. (2015, March 30). Kuwait: Kuwait tweeter jailed for emir insult: opposition's Hamad Al Khalidi sentenced to 2 years. *Gulf News*. Retrieved from <http://gulfnews.com/news/gulf/kuwait/kuwait-tweeter-jailed-for-emir-insult-opposition-s-hamad-al-khalidi-sentenced-to-2-years-1.1164979>
16. AlSalem, F. (2016). Women and online political participation in Kuwait. In B. Gunter, M. Elareshi, & K. Al-Jaber (Eds.), *Social media in the Arab world: Communication and public opinion in the Gulf States* (pp. 135155-). London and New York: I.B. Tauris.
17. AlShehri, F., & Gunter, B. (2002). The market for electronic newspapers in the Arab world. *Aslib Proceedings*, 54(1), 5670-.
18. Alterman, J. B. (1998). *New media, new politics?: From satellite television to the Internet in the Arab world* (Vol. 48). Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy.
19. Alterman, J. B. (2000). Counting nodes and counting noses: Understanding new media in the Middle East. *The Middle East Journal*, 355361-.
20. Aman, M. M., & Jayroe, T. J. (2013). ICT, social media, and the Arab transition to democracy: from venting to acting. *Digest of Middle East Studies*, 22(2), 317347-.
21. Amin, H. (2001). Mass media in the Arab states between diversification and stagnation. In K. Hafez (Ed.), *Mass media, politics and society in the Middle East* (pp. 2344-). New Jersey: Hampton Press.

22. Arab Advisors Group. (2008). Reports on the Arab world's communications and media markets. Retrieved from <http://www.arabadvisors.com>
23. Auter, P., & Al-Jaber, K. (2003). Qatar media/Al-Jazeera TV. In D. DesJardins (Ed.), *World press encyclopedia* (pp. 759762-). Farmington Hills, MI: Gale Group.
24. Ayish, M. (2002). Political communication on Arab world television: Evolving patterns. *Political Communication*, 19(2), 137154-.
25. Ayish, M. (2004). News credibility during the Iraq war: A survey of UAE students. *Transnational Broadcasting Studies*, 12.
26. Ayish, M., & Qassim, A. (1996). Direct satellite broadcasting in the Arab Gulf region: Trends and policies. *International Communication Gazette*, 56(1), 1936-.
27. Barkho, L. (2006). The Arabic Aljazeera vs. Britain's BBC and America's CNN: Who Does Journalism Right? *American Communication Journal*, 8(1), 115-.
28. Beblawi, H., & Luciani, G. (1990). The rentier state in the Arab world. In *The Arab state* (pp. 4962-). London, UK: Routledge.
29. Beinini, J., & Vairer, F. (2011). Afterward: Popular uprisings in Tunisia and Egypt. In J. Beinini & F. Vairer (Eds.), *Social movements, mobilization, and contestation in the Middle East and North Africa* (pp. 237254-). Stanford: Stanford University Press.
30. Bennett, W. L., & Paletz, D. L. (1994). *Taken by storm: The media, public opinion, and US foreign policy in the Gulf War*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
31. Blumler, J. G., & Kavanagh, D. (1999). The third age of political communication: Influences and features. *Political Communication*, 16(3), 209230-.
32. Bradley, J. R. (2015). *Saudi Arabia exposed: Inside a kingdom in crisis*. New York: St. Martin's Griffin.
33. BuMetea, A. J. (2013). *Political communication in the Arabian Gulf countries: The relationship between the government and the press*. Bloomington: Xlibris Corporation.
34. Chaffee, S. H. (1975). *Political communication: Issues and strategies for research*. Sage Publications, Inc., 4.
35. Christopher, D. (2013). *After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies*. New York: Oxford University Press.
36. Coughlin, T. (1996). The Gulf war and its consequences. Retrieved December 20, 2015, from <http://www.yale.edu/ynhti/curriculum/units/1996/02.08/2/x.html>
37. Dahlgren, P. (2005). The internet, public sphere, and political communication: Dispersion and deliberation. *Political Communication*, 22, 147162-.
38. Dahlgren, P. (2009). *Media and political engagement*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
39. Dennis, E., Martin, J., & Wood, R. (2013a). Media use in the Middle East: An Eight-Nation survey. Retrieved from <http://menamediasurvey.northwestern.edu/>
40. Dennis, E., Martin, J., & Wood, R. (2013b). Media use in the Middle East: An eight-nation survey. Retrieved from <http://menamediasurvey.northwestern.edu/>
41. Dennis, E., Martin, J., & Wood, R. (2014). Entertainment media use in the Middle East: A six-nation survey. Retrieved from <http://mideastmedia.org/>
42. Diamond, L., & Plattner, M. F. (2012). *Liberation technology: Social media and the struggle for democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
43. Dickinson, R., & Gunter, B. (2013). What is the future for news in the Arab world? In B. Gunter & R. Dickinson (Eds.), *News media in the Arab world: A study of 10 Arab and Muslim countries* (pp. 173188-). London, UK: Bloomsbury.
44. Dickson, H. R. P. (2015). *The Arab of the desert (RLE Saudi Arabia): A glimpse into Badawin life in Kuwait and Saudi Arabia*. London and New York: Routledge.
45. Dowson-Zeidan, N., Eaton, T., & Wespieser, K. (2014). After the revolution: Libyan and Tunisian media through the people's eyes. Retrieved September 13, 2016, from http://downloads.bbc.co.uk/rmhhttp/mediaaction/pdf/research/libya_tunisia_media.pdf
46. Duffy, M. (2013). Media laws and regulations of the GCC countries: Summary, analysis and recommendations. Retrieved February 3, 2015, from http://www.dc4mf.org/sites/default/files/gcc_media_law_en_0.pdf

47. Duffy, M. (2014). Arab media regulations: Identifying restraints on freedom of the press in the laws of six Arabian Peninsula countries. *Berkeley Journal of Middle Eastern and Islamic Law*, 6. Retrieved from <http://scholarship.law.berkeley.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=>
48. El-Nawawy, M. (2003). Why Al-Jazeera is the most popular network in the Arab world. *Television Quarterly*, 34(1), 1015-.
49. El-Nawawy, M., & Iskander, A. (2002). *Al-Jazeera: How the free Arab news network scooped the world and changed the Middle East*. US: Westview Press.
50. Elareshi, M., & Al-Jaber, K. (2016). The new media as alternative medium in the GCC region: the growing influence of social networks. In B. Gunter, M. Elareshi, & K. Al-Jaber (Eds.), *Social media in the Arab world: Communication and public opinion in the Gulf States* (pp. 157178-). London, UK: I.B Tauris Publishers.
51. Elareshi, M., & Gunter, B. (2012). Credibility of televised news in Libya: Are international news services trusted more than local news services? *Journal of Middle East Media*, 8(1).
52. Elshitawi, S. (2005). The role of the satellite channels in developing cultural awareness within Libya youth. Information Section. School of Arts and Information. Faculty of Higher Studies. Tripoli. Libya.
53. Epstein, J. (2006). *Alexis De Tocqueville: Democracy's guide*.
54. Farwell, J. P. (2014). The media strategy of ISIS. *Survival*, 56(6), 4955-.
55. Ferjani, R. (2009). Arabic-language television in France postcolonial transnationality. *Global Media and Communication*, 5(3), 405424-.
56. Flournoy, D. M., & Stewart, R. K. (1997). *CNN: Making news in the global market*. London: University of Luton Press.
57. Freedom House. (2013). Freedom in the world. Retrieved from <http://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2013#.U0uSdfm-1cY>
58. Freedom House. (2014). Freedom on the net. Retrieved May 25, 2014, from <https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2014/egypt>
59. Freedom House. (2015). Freedom in the world. Retrieved October 20, 2016, from <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015#.WA9Kw48rKUK>
60. Freedom House. (2016). Freedom in the world. Retrieved October 20, 2016, from <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2016>
61. Gause III, F. G. (2011). Why Middle East studies missed the Arab spring: The myth of authoritarian stability. *Foreign Affairs*, 90, 8190-.
62. Ghannam, J. (2011). Social media in the Arab world: Leading up to the uprisings of 2011. Washington, DC: Center for International Media Assistance.
63. Ghannam, J. (2012). Digital media in the Arab world one year after the revolutions. Washington, DC: Center for International Media Assistance.
64. Gillespie, M. (2013). BBC Arabic, social media and citizen production: An experiment in digital democracy before the Arab Spring. *Theory, Culture & Society*, 139-.
65. Grail Research. (2012). Mobile social networking in MENA: Opportunities and implications. Retrieved February 25, 2014, from http://www.integreon.com/pdf/Blog/Grail-Research-Mobile-Social-Networking-in-MENA_237.pdf
66. Gunter, B., & Dickinson, R. (2013). The changing nature of news and the Arab world. In B. Gunter & R. Dickinson (Eds.), *News media in the Arab world: A study of 10 Arab and Muslim countries* (pp. 120-). New York: Bloomsbury.
67. Gunter, B., & Elareshi, M. (2016). Introduction. In B. Gunter, M. Elareshi, & K. Al-Jaber (Eds.), *Social media in the Arab world: Communication and public opinion in the Gulf states* (pp. 124-). London, UK: I.B Tauris Publishers.
68. Habermas, J. (2006). Political communication in media society: Does democracy still enjoy an epistemic dimension? The impact of normative theory on empirical research. *Communication Theory*, 16(4), 411426-.
69. Halverson, J., Ruston, S., & Trethewey, A. (2013). Mediated martyrs of the Arab spring: New media, civil religion, and narrative in Tunisia and Egypt. *Journal of Communication*, 63(2), 312332-.
70. Held, D., & Ulrichsen, K. (2013). *The transformation of the Gulf: politics, economics and the global order*. London and New York: Routledge.

71. Horan, D. (2010). *Shifting sands: The impact of satellite TV on media in the Arab world*. Washington, DC.
72. Howard, P. N., & Hussain, M. M. (2013). *Democracy's fourth wave? Digital media and the Arab spring*. Oxford University Press on Demand.
73. Jamjoom, M., & Smith-Spark, L. (2013). Saudi Arabia women defy authorities over female driving ban.
74. Jones, M. (2016). Social media, surveillance, and spying in the Bahrain uprising. In *Social media in the Arab world: Communication and public opinion in the Gulf States* (pp. 178201-). London and New York: I.B. Tauris.
75. Khondker, H. (2011). Role of the new media in the Arab Spring. *Globalisations*, 8(5), 675679-.
76. Kinnimont, J. (2013). To what extent is twitter changing gulf societies. Retrieved March 15, 2015, from <http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/189413>
77. Kraidy, M. (2006). Reality television and politics in the Arab world: Preliminary observations. Annenberg School for Communication. Retrieved from <http://repository.upenn.edu/asc.papers/303>
78. Kutchinsky, S. (2014). World thinkers 2014: The results. *Prospect Magazine*, 12.
79. Labidi, K. (2003). The voice of the Arabs is speechless at 50. *The Daily Star*, 7(10).
80. Lewis, J. (2006). *Shoot first and ask questions later: Media coverage of the 2003 Iraq War*. Peter Lang.
81. Linaker, E. (2014). Top five 2014 Middle East social media trends. Retrieved May 10, 2014, from <http://social.ogilvy.com/top-five-2014-middle-east-social-media-trends/>
82. Lo, V., & Chang, C. (2006). Knowledge about the Gulf Wars A theoretical model of learning from the news. *The Harvard International Journal of Press/Politics*, 11(3), 135155-.
83. Lotan, G., Graeff, E., Ananny, M., Gaffney, D., Pearce, I., & Boyd, D. (2011). The revolutions were tweeted: Information flows during the 2011 Tunisian and Egyptian revolutions. *International Journal of Communication*, (5), 13751405-.
84. Lynch, M. (2006). *Voices of the new Arab public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East politics today*. New York: Columbia University Press.
85. Lynch, M. (2012a). political science and the new Arab public spheres. Retrieved from <http://publicsphere.ssrc.org/lynch-political-science-and-the-new-arab-public-sphere/>
86. Lynch, M. (2012b). *The Arab uprising: The unfinished revolutions of the new Middle East*. New York: Public Affairs.
87. MacArthur, J. R. (2004). *Second front: Censorship and propaganda in the 1991 Gulf War*. California, U. S. A: University of California Press.
88. Marghalani, K., Palmgreen, P., & Boyd, D. (1998). The utilization of direct satellite broadcasting (DBS) in Saudi Arabia. *Journal of Broadcasting & Electronic Media*, 42(3), 297314-. <http://doi.org/10.1080/08838159809364451/>
89. Maslog, C. C., Lee, S. T., & Kim, H. S. (2006). Framing analysis of a conflict: How newspapers in five Asian countries covered the Iraq War. *Asian Journal of Communication*, 16(1), 1939-.
90. McNair, B. (2012). *An Introduction to political communication* (5th ed.). London: Routledge.
91. Meadow, R. G. (1980). *Politics as communication*. Michigan, US: Ablex Publishing Corporation.
92. Mellor, N. (2007). *Modern Arab journalism: Problems and prospects*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
93. Menaceur, K. (2015). Social media network as academic tool: A study of media group in the Facebook page. *Journal of Social Studies and Research*. University of Martyr Himmatt Likhadr, (13288-279 ,(14/. Retrieved from file:///C:/Users/p12003338/Documents/Downloads/4131395
94. Meraz, S. (2009). Is there an elite hold? Traditional media to social media agenda setting influence in blog networks. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 14(3), 682707-.
95. Miladi, N. (2006). Satellite TV news and the Arab diaspora in Britain: Comparing Al-Jazeera, the BBC and CNN. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 32(6), 947960-.
96. Miladi, N. (2011). New media and the Arab revolution: Citizen reporters and social activism. *Journal of Arab & Muslim Media Research*, 4(25-3 ,(3/.
97. Mobarak, R. (2005). Television Al Hurra: US public diplomacy after September 11. *Global Media Journal*, 1(1).
98. Mohamed, H. (2008). *Political communication and agenda-setting a case study of the Egyptian newspapers*. University of Leicester, UK.

99. Mohsen, S. (2013). The role of new information and communication technologies and social media during the Arab spring. (Unpublished master's dissertation). University of Ottawa, Canada.
100. Morse, E. (2007). Oil and tyranny of political economy of the state rentier. Beirut, Lebanon: Institute for Strategic Studies.
101. Mourtada, R., & Salem, P. (2012). Social media in the Arab world: The impact on growth, women and social change. Retrieved March 12, 2013, from www.iemed.org/observatori-en/arees-danalsi/arxius-adjuncts/anuari/med.2012/mourtada-salem-en
102. Mutz, D. C. (2001). Facilitating communication across lines of political difference: The role of mass media. In American Political Science Association (pp. 97114-). Cambridge, MA: Cambridge University Press.
103. Pan, Z., Ostman, R. E., Moy, P., & Reynolds, P. (1994). News media exposure and its learning effects during the Persian Gulf War. *Journalism Quarterly*, 71(1), 719-.
104. Radcliffe, D. (2014). Social media in the Middle East: The story of 2014. Retrieved from <http://bit.ly/2aQwego>
105. Rane, H., & Salem, S. (2012). Social media, social movements and the diffusion of ideas in the Arab uprisings. *Journal of International Communication*, 18(1), 97111-.
106. Reporters without Borders. (2008). Freedom of the press worldwide. Retrieved October 26, 2016, from <https://rsf.org/en>
107. Reporters without Borders. (2016). Freedom of the press worldwide. Retrieved October 26, 2016, from <https://rsf.org/en/ranking>
108. Reyae, S., & Ahmed, A. (2015). Growth pattern of social media usage in Arab Gulf States: An analytical study. *Social Networking*, 4(2), 23.
109. Rogers, E. M. (2004). Theoretical diversity in political communication. In L. L. Kaid (Ed.), *Handbook of political communication research* (pp. 316-). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
110. Rubinstein, D. (2014). The Arab betrayal, then as now. Retrieved January 13, 2016, from <http://www.i24news.tv/en/news/international/38435140728--the-betrayal-of-the-arabs-then-as-now>
111. Rugh, W. (2004). Arab mass media: Newspapers, radio, and television in Arab politics. London: Praeger.
112. Sabbagh, K., Mourad, M., Kabbara, W., Shehadi, R., & Samman, H. (2012). Understanding the Arab digital generation. Dubai: Booz & Company and Google.
113. Saidi, S. (2010). The political forces in Kuwait: Arab nationalists from achievement to fragmentation and evanescence. *Kuwait Newspaper*, 1. Retrieved from <http://www.aswaqnet.net/archive/index.php/t-16354.html>
114. Salah, K. (1997). The role of the Egyptian media in setting the public agenda. Unpublished MA dissertation. Cairo University, Cairo.
115. Saleh, F. (2004). The press in the Arab world. In Paper presented at the Sharm el-Sheikh Conference "Book in newspaper" 1922- November. Sharm el-Sheikh, Egypt.
116. Salem, F., & Mourtada, R. (2011). Civil movements: The impact of Facebook and Twitter. Retrieved March 12, 2015, from <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/dsg/unpan050860.pdf>
117. Salem, F., Mourtada, R., Al-Dabbagh, M., & Gargani, G. (2011). The role of social media in Arab women's empowerment. Retrieved April 20, 2013, from <http://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR Report 3.pdf>
118. Salem, F., & Mourtade, R. (2012a). Facebook usage: Factors and analysis. Retrieved April 20, 2013, from <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/dsg/unpan044212.pdf>
119. Salem, F., & Mourtade, R. (2012b). Social media in the Arab world: Influencing societal and cultural change. Retrieved March 12, 2015, from www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR 4 updated 29 08 12
120. Salem, F., & Mourtade, R. (2015). Arab Social Media Report 2015. Retrieved March 14, 2016, from [file:///C:/Users/p12003338/Documents/Downloads/ArabSocialMediaReport-2015 \(1\).pdf](file:///C:/Users/p12003338/Documents/Downloads/ArabSocialMediaReport-2015 (1).pdf)
121. Saudi Gazette. (2014). Facebook and Twitter gain more users in Saudi Arabia. Retrieved March 23, 2015, from <http://english.alarabiya.net/en/media/digital/201409/01/Use-of-mobiles-in-social-media-on-the-rise-in-Saudi-Arabia.html>
122. Schleifer, S. A. (2005). The impact of Arab satellite television on prospects for Democracy in the Arab World. *Transnational Broadcasting Studies*, 12.

123. Shirky, C. (2011). The political power of social media. Retrieved March 20, 2015, from <http://www.foreignaffairs.com/articles/67038/clay-shirky/the-political-power-of-social-media>
124. Singer, P. W., & Brooking, E. (2015). Terror on twitter: How ISIS is taking war to social media—and social media is fighting back. Retrieved October 26, 2016, from <http://www.popsoci.com/terror-on-twitter-how-isis-is-taking-war-to-social-media>
125. Sponder, M. (2012). Social media analytics: Effective tools for building, interpreting, and using metrics. New York: McGraw-Hill.
126. Sultan, N. (2013). Al Jazeera: Reflections on the Arab spring. *Journal of Arabian Studies*, 3(2), 249264-.
127. Teller, M. (2012). Why social media - not violence - could bring change to Oman. Retrieved October 26, 2016, from <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-20243400>
128. The Nielsen Company. (2012). State of the media: The social media report (2012). Retrieved May 21, 2014, from <http://www.nielsen.com/us/en/insights/reports/2012/state-of-the-media-the-social-media-report-2012.html>
129. Tufekci, Z., & Wilson, C. (2012). Social media and the decision to participate in political protest: Observations from Tahrir Square. *Journal of Communication*, 62(2), 363379-.
130. Underwood, M. (2013). UAE and social media: Dangers out in the open. Retrieved May 25, 2014, from <http://www.thenational.ae/news/uae-news/uae-and-social-media-dangers-out-in-the-open>
131. Wolfsfeld, G., Segev, E., & Sheaffer, T. (2013). Social media and the Arab Spring: Politics comes first. *The International Journal of Press/Politics*, 18(2), 115137-. <http://doi.org/10.1177/1940161212471716/>
132. York, J. (2011). Twitter trolling as propaganda tactic: Bahrain and Syria. Retrieved February 16, 2015, from <http://jilliancork.com/2011/12/10/twitter-trolling-as-propaganda-tactic-bahrain-and-syria/>
133. Zayani, M., & Ayish, M. (2006). Arab satellite television and crisis reporting. *International Communication Gazette*, 68(5497-473), (6-.
134. Zelizer, B. (1992). CNN, the Gulf war, and journalistic practice. *Journal of Communication*, 42(1), 6681-. <http://doi.org/10.1111/j.14602466.1992.tb00769.x>
135. Ziani, A.-K., & Elareshi, M. (2016). Mobile phone and Internet usage in the GCC region: University students' perspectives. In B. Gunter, M. Elareshi, & K. Al-Jaber (Eds.), *Social media in the Arab world: Communication and public opinion in the Gulf States* (pp. 91115-). London and New York: I.B Tauris Publishers.
136. Ziani, A.-K., Fahmy, S., Al-Jaber, K., & Elareshi, M. (2014). Young adults' perceptions of satellite TV news services in Bahrain. *Journal of Arab & Muslim Media Research*, 7(1), 320-.
137. Zuehlke, E. (2012). In Arab countries, mobile internet and social media are dominant, but disparities in access remain. Retrieved from <http://www.prb.org/Publications/Articles/2012/arab-region-internet-use.aspx>.
138. (2016). أحمد إيمان. *الاخوان المسلمون في دولة الإمارات: التحديات والافاق*. Retrieved October 26, 2016, from <http://www.eipss-eg.org/>
139. (2016). إبراهيم غادة. *تقرير مفصل عن البدون في الكويت*. Retrieved October 27, 2016, from <http://www.almsal.com/post/311840>
140. الانصاري, محمد. (1976). *قصص من تاريخ صحافة الخليج*. مجلة الدوحة, 86-91.
141. (2015). *البدون في الكويت*. *فئة الجزيرة*. Retrieved October 27, 2016, from <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/20152/6/>
142. (2013). دافقي, م. جورج. *قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي: ملخص وتحليل وتوصيات*.
143. مروان العنشر. (2015). *التحديات التي تواجه العالم العربي*. Retrieved October 26, 2016, from <http://carnegie-mec.org/201522/10/ar-pub-61817>
144. (2013). مفيد الزبيدي. *قطريون من اجل الإصلاح يضعون خارطة طريق للتغير في بلادهم*. Retrieved October 26, 2016, from <http://www.middle-east-online.com/?id=148142>
145. (2016). *موقع الجزيرة*. *قيادة المرأة بالسعودية تشعل تويتر*. Retrieved October 26, 2016, from <http://www.aljazeera.net/news/trends/201618/4/>
146. (2016). *موقع مصدر*. *يقرار رسمي... المرأة السعودية تفقد السيارة*. Retrieved October 26, 2016, from <http://zamanmasdar.net/archives/10915>
147. هويدي, أمين. (1975). *أضواء على أسباب نكسة 67 وعلى حرب الاستنزاف*. دار الطليعة للطباعة والنشر.

ثورة التواصل الاجتماعي والتغيير السياسي.. الخليج أنموذجا

د. إبراهيم عبدالرحمن الشيخ

عندما تتطور المعرفة لتصبح وعاء للحضارة، فإنها بلا شك تُنتج حصدا علميا وثقافيا وتقنيا يتيح للأمة المنشغلة بها أن تُبدع وتبتكر، كما يضعها على أرضية صلبة لتصنع ثورات مختلفة في كافة مناحي الحياة العلمية والمهنية والاجتماعية والتقنية.

تطوّر التعليم والمعرفة في دول مختلفة من أمريكا إلى أوروبا وصولا إلى آسيا، أخرج جيلا متقنا - بل متفوقا - في لغة التقنية الحديثة على وسائل الاتصال، والتي خرجت من رحمها مشاريع مبهرة في التواصل الاجتماعي (Social Media)، كان نتيجتها تطور طبيعي للتجارب والممارسات، وضعت العالم بأسره تحت رحمة عالم افتراضي^(١) تتحكم فيه مواقع التواصل الاجتماعي.

مواقع التواصل الاجتماعي صنعت ثورات سياسية واقتصادية واجتماعية، أسقطت حكومات ورفعت أخرى، أثّرت جيلا جديدا أتقن كيف يستغل تلك الفرصة لتحقيق الشراء، كما اخترقت الكثير من الأخلاق والقيم والمحرمات.

وإذا كنا نتحدث عن مواقع التواصل الاجتماعي وكيف أحدثت التغيير في حياة الأفراد والمجتمعات، فإن الهواتف الذكية (Smart Phone) لوحدها قد غيرت وجه التكنولوجيا في العالم، وقتلت كل أوجه الخصوصية للأفراد، حتى باتت تلك الهواتف بتطبيقاتها أصفارا في أرباح مليونية فلكية لشركات التكنولوجيا والاتصال.

في هذه الورقة سنستعرض المدى الذي وصلته هذه الثورة في دول الخليج العربي، وكيف باتت وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية رقما مؤثرا في التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في هذه البقعة المؤثرة من إقليم مضطرب تموج أحداثه موجا، كما سنخرج في ختام هذه الورقة على انعكاس هذه الثورة التقنية على التشيئة السياسية وعيا ومشاركة، في منطقة تُقدّم رجلا وتؤخر أخرى، في ولوج الحد الأدنى من الديمقراطية والمشاركة السياسية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية وليست القابلة للعرض على الأررف كقطع الزينة.

(١) مجتمع يتكون من أفراد يتفاعلون ويوظفون على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العلاقة فيما بينهم دون الارتباط بثقافة أو مجتمع أو أسرة أو نطاق مكاني محدد (السويدي، ٢٠١٣)

بداية الاجتياح

التطور المعرفي والتقني حالة من البناء التراكمي، لذلك فإن ما نشاهده اليوم -وسنشاهده في المستقبل- من خطوات واسعة في هذا الميدان، لم تبدأ بالتطور الذي نعيشه اليوم، وإنما بدأت بأفكار بسيطة ومختلفة ما لبث التطور التقني أن حوّلها إلى "إعلام جديد"، تحوّلت مع الوقت إلى سلطة خامسة فاقت في تأثيرها ما سبقها، كونها أتاحت لجميع من يمتلك تلك الأجهزة الذكية، أن يتحوّل إلى مراقب وناقل لكل ما يدور حوله من أحداث، أو ما بات يطلق عليه "المواطن الصحفي"^(٢).

كان موقع Theglpb.com الذي ظهر على شبكة الإنترنت في أمريكا في العام ١٩٩٤ هو بداية تشكيل التجمعات المتناثرة، لحقه في نفس العام موقع Gerocities، ثم تلاهم موقع Tripod في العام الذي يليه (١٩٩٥). (الدبسي، الطاعات، ٢٠١٣، ص: ٧٠)

ولا بد للتجارب أن تتطور إذا وُجدت ثقافة البناء المعرفي والتقني، وهذا ما حدث سنة ١٩٩٥ إذ أنشئ موقع Classmates.com وذلك بغرض التواصل الاجتماعي بين طلبة الجامعات الأمريكية. تبعه موقع sixdegrees.com في العام ١٩٩٧، والذي ركز على الروابط المباشرة بين الأشخاص، وبدأت معه الاحتفاظ بالملفات الشخصية للأفراد، وإمكانية إرسال الرسائل الخاصة. (خالد، ٢٠٠٨، ص: ٥)

بعدها خرجت العديد من مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بإثنيات عرقية معينة. على سبيل المثال خرج موقع Asianavenue.com لربط الأمريكيان من أصل آسيوي، ثم موقع Blackplanet.com لذوي البشرة السمراء، كان ذلك بين عامي (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)^(٣).

(٢) تسمى أيضا صحافة المواطن وتسمى الصحافة التشاركية وصحافة الشارع والصحافة الشعبية. يقول "جاي روزين" أستاذ الصحافة في جامعة نيويورك في تعريفها: عندما يوظف الأفراد الذين كانوا يعرفون سابقا بالجمهور، الأدوات الصحافية التي يمتلكونها لإعلام الآخر، هذا هو صحافة المواطن. (السيد، ٢٠١٣)

(٣) مدونة آرائي، نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣، انظر http://fatenahh.blog-post_22.html/11/blogspot.com/2013

ولا بد هنا من ذكر المعلومة التالية، وهي أن تلك التكنولوجيا وإن كانت تتطور في أمريكا بشكل لافت، فإن دولاً أخرى غيرها كانت حاضرة أيضاً بشكل ما في إنشاء وتطوير شبكات التواصل الاجتماعي ذات الأغراض المحددة في نفس هذه الفترة، مثل كوريا حيث أنشئ فيها موقع cyworld في العام ١٩٩٩، وفرنسا التي أنشئ فيها موقع skyrock.com في النصف الثاني من ٢٠٠٣، الذي بدأ كمنصة للتدوين ثم كشبكة للتواصل الاجتماعي، فضلاً عن مواقع أخرى مختلفة، كانت عبارة عن محاولات بعضها نجحت واستمرت وأخرى اندثرت (شدان أبو يعقوب، ٢٠١٥).

في العام ٢٠٠٢، انتقلت تلك التجربة إلى حضور اجتماعي واسع تمثل في ظهور موقع Frindster.com للتعارف وإنشاء الصداقات.

وبما أن معرفة البشر تراكمية - كما أسلفنا - فقد تطورت التجارب إلى أن وصلنا إلى العام ٢٠٠٣، حيث بدأت ثورة التواصل الاجتماعي الحقيقية مع تأسيس الموقع الأمريكي الشهير My Space، والذي يُعتبر من أوائل وأكبر شبكات التواصل الاجتماعي التي غزت أمريكا والعالم، ولا زال حاضراً إلى اليوم.

لحقت تلك الانطلاقة ثورة حقيقية تمثلت في خروج LinkedIn في ٢٠٠٣، ثم Facebook في ٢٠٠٤، وtwitter في ٢٠٠٦ ثم WhatsApp في ٢٠٠٩ و Instagram في ٢٠١٠ و Snapchat في ٢٠١١.

مواقع كثيرة، كل واحد منها حقق نقلة نوعية في نوعية معينة من التواصل وأعداد المشتركين المليونية، والتي حققت لهم قيمة سوقية كبيرة جداً، ما دفع بعض الشركات الكبيرة لالتهام الأصغر منها، كما حدث مع شركة Facebook حينما استولت على WhatsApp، على الرغم أن ذات الشركة رفضت توظيف مؤسس WhatsApp في بداية تنفيذها لفكرة مشروعه.

جدول (١) أهم مواقع التواصل الاجتماعي بأعداد المشتركين واستخدامهم لتطبيقات الهواتف الذكية والقيمة السوقية (الأرقام عرضة للتغيير المستمر)

الموقع	عدد المستخدمين (المشتركين)	استخدام التطبيقات عبر الهواتف الذكية	القيمة السوقية مليار دولار
LinkedIn	٤١٤ مليون مستخدم	٢٧٪ من مستخدمي الموقع يستخدمون أجهزتهم المحمولة للدخول لحساباتهم	١٤
& Facebook WhatsApp (تم الاستحواذ عليها من شركة فيس بوك في ٢٠١٤)	١,٤٤ مليار مستخدماً و ٨٠٠ مليون مستخدم لتطبيق "ماسنجر"	٧٥١ مليون مستخدم	٣٠٨
Twitter	يفوق ٣٠٠ مليون مستخدم	٨٥٪ من المستخدمين	١١
Instagram	تخطى حاجز ٤٠٠ مليون مستخدم	-	٣٧
Snapchat	أكثر من ١٠٠ مليون مستخدم	٦٥٪ نشر يومي نشر أكثر من ١٢ مليون صورة ٦١ مليار فيديو يوميا (Snaps ٤٠٠ مليون يوميا) ٧٥٪ من مستخدميهم تحت سن ٣٥ و ٤٥٪ (١٨ - ٢٤ سنة) ٧٠٪ من مستخدميهم (الإناث)	٢٠
YouTube	× مليار مستخدم شهرياً × تحميل ١٠٠ ساعة من الفيديو على يوتيوب كل دقيقة	نسبة ٤٠٪ تقريباً من وقت المشاهدة في YouTube على الصعيد العالمي مصدرها أجهزة الجوّال	٤٠× مليار\$. أرباح للأفراد كل عام تفوق ١٠٠ ألف \$

من يقرأ الأرقام وسط الجدول السابق، يدرك أننا نتحدث عن سلطة خامسة نافذة، باتت تؤثر بشكل مباشر وجوهري على نمط حياتنا، تفوقت فيه على السلطة الرابعة في رصد الأحداث ونقدها بل وصنعها أيضا. تلك السلطة تجاوزت تواجدها في مكان ما، فالإحصائيات تتحدث عن ٨٠٪ من عدد زيارات يوتيوب مصدرها خارج الولايات المتحدة (محمد عبدالله، ٢٠١٦)، كما أن موقع "ويبو" الصيني الشبيه بتويتر والذي تأسس سنة ٢٠٠٩، تفوق حاليا قيمته السوقية موقع تويتر الأصلي بمليار دولار تقريبا.

تعليقا على الجدول السابق، يمكننا القول أن الكتلة البشرية في العالم العربي لا يمكن استئناؤها من ذلك الشغف والانشغال بوسائل التواصل الاجتماعي، حيث بدأ الجميع يستشعر أثرها ومكانتها بعد أحداث ٢٠١١ السياسية في الكثير من دولنا العربية.

ليس ذلك فحسب؛ فإذا كنا نعلم بأن الكتلة الغالبة في العالم العربي هم من الشباب، حيث تمثل الفئة العمرية من ٢٥ عاما وأصغر ثلث عد السكان، فإن الغالبية العظمى من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في هذه البقعة من العالم هم من فئة الشباب بين ١٥ و ٣٤ عاما (تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي، ٢٠١٥). لذلك كان صوت الشباب طاغيا في موجة مطالبات التغيير في وجه الاستبداد، والإصلاح في مقابل الخوف والتخويف من شعارات العدالة والمساواة.

الأرقام تتحدث عن تفوق الواتس آب في الانتشار والاستخدام في العالم العربي على الفيس بوك الذي يأتي بعده (نفس المصدر السابق)، بالرغم من أننا نتحدث عن قبيلة (شركة) واحدة تجميع الفيس بوك والواتس آب، من هنا نقرأ كيف توظف تلك التكنولوجيا في السيطرة على الاستثمار والعقول. بقي أن نعرف أن التقرير سجل أن ٤ من بين كل ٥ يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي يستخدمون الواتس آب، وهو رقم يبين حجم "الهيمنة".

أما بالنسبة عن دول الخليج العربي، فقد ذكر نفس التقرير السابق أن الواتس أب أكثر تفضيلاً في سلطنة عمان ثم المملكة العربية السعودية والبحرين وأخيراً الكويت، بينما كان الفيس بوك أكثر تفضيلاً وبالتالي استخدمها في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر على التوالي.

وقد كانت لافتاً ما ذكره ذلك التقرير، من أن السعودية والإمارات سجلتا أعلى تفضيل لاستخدام تويتر على مستوى العالم العربي، كما سجلت الإمارات والبحرين أكثر دخولا على التطبيق عبر أجهزة الهواتف الذكية.

جدول (٢) أعداد السكان حول العالم ومستخدمي الإنترنت والمستخدمين النشطين على وسائل التواصل الاجتماعي

عدد السكان حول العالم	(٧,٣٩٥) ترليون
مستخدمي الإنترنت	(٣,٤١٩) ترليون
مستخدم نشط لوسائل الاتصال الاجتماعي	(٢,٣٠٧) ترليون
المصدر: Digital Yearbook 2016	

تحدث الأرقام أن عدد السكان حول العالم قد بلغ في العام ٢٠١٦ ما يقارب من (٧,٣٩٥) ترليون نسمة، كما بلغت الزيادة السنوية لأعداد المستخدمين النشطين للإنترنت أكثر من ١٠٪، بزيادة ٣٣٢ مليون عن السنة الماضية. أما الزيادة السنوية لأعداد المستخدمين النشطين على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد بلغت أكثر من ١٠٪ أيضاً، بزيادة قدرها ٢١٩ مليون عن العام الماضي. وبالنظر للأرقام السابقة، يتضح أن الأمية الرقمية لا زالت مرتفعة، ولكن نحن نتحدث هنا عن دول فقيرة ومعدمة لا تمتلك ما تشرب وما تأكل، حينها يكون الحديث عن الإنترنت والتكنولوجيا ترفاً. ومن الملاحظ هنا، أننا في نفس الوقت الذي نتحدث فيه عن ارتفاع نسب استخدام الهواتف الذكية، فإننا نتحدث تلقائياً عن وسائل التواصل الاجتماعي وأعداد مستخدميها، وكأنهما يأتیان في رزمة واحد مع بعض. بالطبع لا يمكن التغافل هنا عن أعداد ليست بسيطة، تحولت للهواتف الذكية المربوطة والمتصلة بالإنترنت، لأنها وفرت لها وسيلة للتواصل المجاني العابر للقارات، بالصوت والصورة ومن دون أي قيود.

جدول (٣) السكان واستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في دول الخليج العربي

السعودية	البحرين	الكويت	قطر	الإمارات	عمان	
٣١,٨٥	١,٣٩	٣,٩٥	٢,٢٦	٩,٢١	٤,٥٧	عدد السكان مليون
٢٠,٢٩	١,٣٠	٣,١٥	٢,٠٧	٨,٨١	٣,٢١	مستخدم نشط للإنترنت مليون
١١,٠٠	٠,٦٩	١,٩٠	١,٧٠	٦,٣٠	١,٢٠	نشط على وسائل الإعلام الاجتماعي مليون
٥٧,٥٨	٢,٦١	٧,٥٩	٤,٧٣	١٧,١٩	٦,٦٤	اتصال الإنترنت مليون
المصدر: Digital Yearbook 2016						

أما إذا اتجهنا لدول الخليج العربي، فنسجد بين عدد (٥٣,٢٣) مليوناً - وهم عدد سكان الخليج العربي تقريباً -، فإن (٣٨,٨٢) مليون تقريباً منهم يعدون مستخدمين نشطين للإنترنت، متعاطين للتكنولوجيا الرقمية بحدود مختلفة، بينهم ما يقارب (٢٢,٧٩) مليون شخص، يعدون فاعلين على وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائها المختلفة. الأرقام السابقة توضح أن الشعب السعودي هو صاحب السبق تواجداً وتأثيراً على وسائل التواصل الاجتماعي، وبالأخص تويتر طبعاً، ويكفي متابعة حروب الهاشتاقات اليومية هناك، لنعرف أثر الهاشتاق في الحروب الإلكترونية اليوم، بعد أن كنا نتحدث عن أثر الرصاص والأسلحة والقنابل في المعارك العسكرية.

الهواتف الذكية.. هيمنة من نوع آخر

ما يؤكد صحة وصف "الهيمنة" فيما سبق، هو تربع شركات التكنولوجيا والإعلام، المراكز الأربعة الأولى على قائمة الشركات الأعلى قيمة سوقية حول العالم.

لقد كان الترتيب كالتالي (مليار دولار): ألفا بت (الشركة الأم لمحرك البحث جوجل) كانت الأولى بقيمة (١, ٥٣٧)، تلتها شركة أبل (٩, ٥٢٣) ثم مايكروسوفت (٢, ٤١٩)، ورابعا شركة فيسبوك (٦, ٣٢٦)، ثم أتت شركات نفطية وصحية وغيرها.

تلك الهيمنة، تؤكد الاجتياح والاختراق الرهيب الذي نعيشه في عالمنا اليوم، والذي مكن التكنولوجيا الحديثة من خصوصيات الأفراد، حيث لم تعد هواتفنا وأجهزتنا متصلة بالإنترنت فقط، وإنما جذبت أجسادنا أيضا، لتبقى متصلة Wi-Fi وليبقى أثير وسائل التواصل الافتراضي حاضرا دائما، ولكم أن تقيسوا تأثير هذا الارتباط المجنون على الصحة، نمط التفكير، الثقافة، الاهتمامات، حصيلة المعلومات، نوع المعلومات، مصداقيتها، ونشر الإشاعات، لنكتشف بعدها أنها عبودية ولكن ناعمة، لنمط معيشي له أضراره التي لا تعد ولا تحصى.

لم يكن مستغربا أن يؤكد غالبية الشباب العربي وبنسبة (٨٣٪)، بأنهم يقومون باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية الخاصة بهم في معظم الأوقات، بالمقارنة مع (١١٪) من عدد الأشخاص الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر المحمول للوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا مؤشر أن العلاقة بين الأجهزة الذكية أو يطلق عليها (Smart Phone) ^(٤) وتطبيقات التواصل الاجتماعي المتعددة، قد رفعا أعداد مستخدمين تلك التطبيقات، كما رفع نسبة استخدام تلك الهواتف، حيث كان في المحصلة رفع القيمة السوقية للآتين.

(٤) الهاتف الذكي جهاز محمول يعمل وفق نظام تشغيل متطور يمزج بين تقديم خدمات الهواتف التقليدية والحواسب الشخصية بطريقة احترافية تتيح لمستخدمه تلقي المعلومات والتواصل مع الناس وإنجاز المهمات المختلفة. (الجزيرة نت، مواقع إلكترونية)

المشاركة (السياسية) ووسائل التواصل الاجتماعي

الديموقراطية و(الحريات) السياسية في الغرب، أتاحت الفرصة لنشوء أجيال تمارس تلك الحريات على الأرض بأوسع و(أبشع) صورها، وفي كافة المجالات. دولنا العربية والخليجية على وجه الخصوص، مازالت تحوم حول الحمى لكنها تخشى من ولوجه حتى لا تتحمل كافة تبعاته. نموذج الديمقراطية في الكويت والبحرين، انطلقا بوجه مغاير عما وصلنا إليه اليوم.

ما سبق كان نتاج لتنشئة سياسية واجتماعية، نتج عنها ثقافة معينة في المعرفة السياسية التي انعكست بالتالي على الاهتمام والمشاركة السياسية، التي سنتحدث عنها قليلا خلال هذا الجزء من الورقة. في أمريكا والدول الأوروبية، هناك أحزاب وجماعات ضغط شعبية، تمارس دورها الاحتجاجي بكل حرية في الشوارع، ترفع اللافتات وتنفذ الاعتصامات بحماية رجال الأمن^(٥).

أما في دولنا فقد باتت مرايع العالم الافتراضي (وسائل التواصل الاجتماعي) هي ميادين الاحتجاجات، بينما تحولت (الهاشتاقات #) إلى لافتات يعبر فيها المواطن الخليجي والعربي عن تأييده أو اعتراضه واحتجائه على المواقف والأفراد والقضايا المختلفة.

لقد كانت أحداث ما أطلق عليه الربيع العربي استثناء بكل ما تحمله تلك الكلمة من معنى، والدليل أنه لم يصمد طويلا أمام الموجات الارتدادية، التي لم تكتف باستعادة مواقع وتأثير (الحرس القديم) فحسب؛ ولكنها أعادت بعض دولنا عشرات السنين إلى الخلف سياسيا واقتصاديا بل وحضاريا أيضا.

تعتبر المشاركة السياسية هي الحد الأدنى من الحقوق التي بإمكاننا بعدها أن نطلق على أي حكومة بأنها ديموقراطية بشكل فعال. تلك المشاركة تعتبر غاية في الأهمية لتمكين الناس من فهم طبيعة المؤسسات الديمقراطية وآلية العملية

(٥) ذلك لا يعني بأنها النموذج، حيث مشاهد الانتهاكات داخل تلك الدول وخارجها لا تنتهي، ولكننا هنا نتحدث عن صيغة التنشئة هنا وهناك.

السياسية، واكتساب مثل هذا الإدراك يتكون عبر تطور التنشئة السياسية والاجتماعية التي تتم من خلال عدة مصادر مثل: العائلة، الأصدقاء، المدرسة، رفاق العمل، الانخراط المباشر في العمل السياسي أو من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة. (هيمان، ١٩٥٩: اقربين ستين، ١٩٦٥: هيس، تورني، ١٩٦٧: فلانيجان، ١٩٦٨: لانجتون، ١٩٦٩: داوسون وبريوت، ١٩٦٩: اتكين وغانتر، ١٩٧٨).

عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية، لم يكن نقصاً في دولنا الخليجية أو العربية فحسب، بل أكدته الكثير من الأبحاث الغربية التي تناولت هذه القضية. ذلك النقص في المشاركة السياسية انعكس على غياب الاهتمام بالأخبار التي تقدمها وسائل الإعلام (اتكن و جانتز، ١٩٧٨: فورنهام وغانتر، ١٩٨٣).

منذ نهاية القرن الفائت، نمت هذه الاهتمام خاصة فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الوسائط الإعلامية الرقمية وبالأخص الانترنت في مجال الاتصالات السياسية والتنشئة السياسية (نيومان وربنسون، ٢٠٠١: وير، ٢٠٠٢: بورجيدا وستارك، ٢٠٠٢: بولات، ٢٠٠٣: دي جنير ودوتن، ٢٠٠٦: لينهارت و مادن و ماك جل وسميث، ٢٠٠٧).

كنّا نظن ولوهلة بأن تنشئة الشباب العربي الاجتماعية والسياسية، بعيدة جداً عن توظيف تكنولوجيا الوسائط الرقمية وطفرة وسائل التواصل الاجتماعي في حراكه المدني والسياسي، حتى جاء العام ٢٠١١، والذي شهد انتفاضة شعبية ضد الاستبداد في العديد من الدول، كان لوسائل التواصل الاجتماعي فيها الدور المؤثر، على الرغم من أن تلك القفزة كانت بين طريقتين في تنشئة تلك الأجيال.

ليست الشعوب فقط، فتطبيقات الهواتف الذكية، والتي تصنف ضمن وسائل التواصل الاجتماعي، استخدمها الرئيس التركي المنتخب أردوغان عبر اتصال هاتفي مصور ومباشر، كان له الأثر في استعادة شرعية حكمه السياسي، من مؤامرة دولية كبرى خططت ونفذت محاولة انقلابية فاشلة لإسقاطه في العام ٢٠١٦.

وسائل الإعلام الإلكترونية، باتت ذات قوة وأحد عوامل التعبئة الجماهيرية في الحياة السياسية منذ العام ٢٠٠٠ تقريبا، ولم يتأخر انتقال ذلك التأثير بسرعة إلى عالمنا العربي والإسلامي. تطور الحالة من استخدام المدونات ثم المنتديات الإلكترونية وصولاً إلى وسائل التواصل الاجتماعي باختلاف أشكالها أثبت أن اقتحام تلك التكنولوجيا لم يعد اختياريا، ولكنها سنة من سنن التطور التي لا يمكن الهروب منها.

الأبحاث التي ناقشت دور تلك الوسائل أثناء أحداث ٢٠١١ في دولنا العربية، أكدت على لسان عدد من النشطاء السياسيين دورها وبالأخص الفيسبوك (نادي دبي للصحافة، ٢٠١٢).

ومما يؤكد أثرها ما ورد في نفس التقرير، من أن حكومات بعض الدول العربية مثل مصر وتونس، حاولتا حجب شبكة الإنترنت لإعاقة تواصل النشطاء السياسيين. التقرير يذكر بأن تلك المحاولات جعلت المستخدمين أكثر تصميمًا لإيجاد طرق مبتكرة لتنظيم أنفسهم والتواصل فيما بينهم.

الإنترنت اليوم بات مصدرا للمشاركة والحصول على المعلومة ونقلها، وهو أداة رخيصة ومفتوحة وغير محددة، والأهم أنها سريعة (اندوز، كانتيجوش، وجاليكو، ٢٠٠٩)، ولعل ظاهرة ويكيليكس وتداعياتها وملاحقات المتورطين فيها تشرح ما نعنيه، كما تشرح في الوقت ذاته قيمة المعلومة، سواء المنشورة أو المخفية والمستتر عليها.

ماذا بالنسبة عن خليجنا العربي؟

في "ملتقى مغردون" ٢٠١٦ الذي عُقد في الرياض، قال وزير الدولة لشؤون الدفاع في دولة قطر خالد بن محمد العطية إن تويتر "غير الكثير من المفاهيم لديه"، ثم أردف معلقاً: "العصفور جننا" قبل أن يضيف: "تويتر كسر جميع الحواجز العمودية؛ إذ أن الأمور في الوطن العربي كانت من الأعلى إلى الأسفل، لكنه حوّلها إلى شكل أفقي". ما قاله الوزير القطري قاله بقية الوزراء المشاركون في ذات الملتقى بشكل أو بآخر، لكن مع ذلك يبقى السؤال مطروحا: هل منصات التواصل تلك، تقوم بالدور الحقيقي الذي تحدث به الوزير؟ بصيغة أخرى: هل منصات وسائل التواصل الاجتماعي -خليجيا- باتت رقما صعبا في تشكيل الرأي العام الشعبي وصولا إلى التأثير والتغيير السياسي الحكومي، أم أنها لا تعدو كونها مجرد قطع من الأثاث التكميلي الذي يوضع على رفوف "الحريات" في دولنا، كما "الديموقراطية" قبلها، لنقول للغرب بأن لدينا ما لديكم؟

هل الحكومات الخليجية في قابلية لسماع الصوت الآخر، وعلى استعداد لتبني التغيير من خلال ما يطرح من أفكار جادة وحيوية عبر سلطة شعبية خامسة متجردة، أم أن تلك الوسائل تدرج ضمن نظرية "قولوا ما تريدون وسنفعل ما نريد"؟

هل تلك المنصات خدمت حكومات المنطقة، كونها وفّرت مكبا للغضب والتذمر الشعبي لتفريغ شحنات الغضب والقهر والرفض، أم أنها تقوم بدورها في الرقابة الشعبية التي يتسع لها صدور أصحاب القرار، ما يعني أن ذلك التأثير يتبعه تغيير على الأرض.

في كتابه "وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك"^(٦)، يحدد مؤلف الكتاب جمال السويدي تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي في ستة مجالات: السياسي والاجتماعي والإعلامي والاقتصادي والأمني والعسكري.

لعل هذه الورقة تركّز على المجالات الأكثر وضوحاً في حياة الشعوب الخليجية، وهي تخوض غمار تلك الوسائل المتجددة. في ظني أن الجانب الإعلامي يتداخل مع جميع مجالات التأثير، لذا كان من الواضح في حروب (الهاشتاقات #) تركيزها على قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية على الأغلب. الفئة الشبابية تحت عمر ٣٠ سنة، هي من تبنت الإنترنت وأوجدت له قاعدة مهمة في المشاركة السياسية من قبل الشباب والذين لم يكونوا بالأصل منجذبين إلى السياسة (بوجرس وفورمان، ٢٠٠٣: جيبسون وآخرون، ٢٠٠٥).

كانت الثورات التي اجتاحت العالم العربي ما بين ٢٠١٠-٢٠١٢، قد لفتت الأنظار إلى القوة السياسية الظاهرة للإنترنت، وخصوصاً الجيل الثاني الأكثر ديناميكية على شبكة الإنترنت أو ما يطلق عليه (الويب ٢.٠) حيث يستطيع الجمهور المشاركة بفعالية في عملية إنتاج الأخبار وفي التغيير السياسي (جانتر، ٢٠١٢). في تتبع للهاشتاقات التي تتناثر يومياً على تويتر وتحقق (الترند) أو الأكثر مشاهدة أو مشاركة على مستوياتها المختلفة، تجد القضايا المطروحة تتبدل اسماً، لكنها متشابهة في المحتوى، ما بين قضايا التحديات السياسية في المنطقة والدفع بالاتحاد الخليجي، وصولاً إلى التهديدات الوجودية والحدودية الإيرانية أو الصهيونية أو الاستهداف الغربي عموماً والأمريكي خاصة.

ما بين قضايا مجتمعية وحروب موجهة لا تنتهي بين التوجهات الإيديولوجية، دخل فيها الليبراليون والإخوان والسلفيون والسروريون والمتصهينون والتكفيريون والجاميون والمداخلية، وأسماء ما أنزل الله بها من سلطان. بين قضايا مجتمعية تتعلق بالسياسة حيناً كالانتخابات والتعليق على أداء الوزراء ونقد المجالس النيابية مثلاً، والمجتمع والأخلاق حيناً آخر، وقضايا اقتصادية من ضمنها الفساد والهدر وإهدار حقوق الشعوب في التوزيع العادل لثرواتها مثلاً آخر.

ليس ذلك فحسب؛ فمواقع التواصل الاجتماعي في محيطنا الخليجي، باتت مرتعاً إباحياً يستهدف نساء وشباب الخليج، عبر حسابات تقدم كل ما هو محرم، كما

باتت تلك المواقع بيئة حقيقية واضحة للمواجهات الطائفية والدينية، عززها المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة.

خلال هذه الفترة ارتفع عدد الحسابات الشبابية المغمورة التي تجاوز متابعوها الملايين، إما لنجاحها في معالجة المواقف الحياتية بطريقة كوميدية محترفة في التمثيل والتصوير، وإما لولوجها طريق (الاستهبال والحماسة) وبعضها تجاوز المحرمات لتحقيق شهرة طارئة تتفنن في إشغال الناس بين فترة وأخرى.

تلك الحسابات طورت من تجارتها عبر توظيف اليوتيوب والاستفادة من مادتها المصورة لتحقيق أعلى النسب من المشاهدات والتفضيل، الذي يتحول إلى أموال تضخ في حساباتهم الشخصية، ١٠٠ ألف دولار سنوياً (وهنا أعني للحساب الواحد)، لحسابات أمريكية وغربية أو عربية (محمد عبدالله، ٢٠١٦).

وهنا لا يمكن إغفال حسابات القرصنة، التي برزت بشكل كبير وارتفع صوتها، منها على سبيل المثال مجموعات "أنونيموس - Anonymous"، التي ظهرت في العام ٢٠٠٢ عبر مجموعات غير مترابطة، ثم تطورت وانتهجت مبادئ وقيم معينة ترتبط بالحرية الرقمية والفردية (السويدي، ٢٠١٣).

لا بد هنا من الإشارة إلى أن تويتر، الذي بات يعد وكالة نخبوية، بات يعاني من انخفاض حاد في أسهمه، كما تنادت شركات مختلفة لشرائه، كما أنه -وعلى الرغم من تأثيره في دول خليجية مثل السعودية-، فإنه يعاني من ملايين الحسابات الوهمية، ومن شركات كثيرة باتت تمارس عمليات بيع المتابعين، ورتوتة التغريدات، والإعجاب بالتغريدة، في تجارة لا زالت تكبر، لنجد معها حسابات تتضخم أعدادها فجأة بعشرات الآلاف من المتابعين، بينما تجد التفاعل الحقيقي معها لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

أمام كل ذلك، لا بد من التأكيد على خصوصية الأفراد التي انتهكت وباتت مكشوفة لدول وشركات باتت تتاجر باهتمامات وتواريخ ميلاد وأعداد مستخدميها، من غير حول ولا قوة لمن بات يركض بينهم لتتمكن تلك الأدوات من

تفاصيل حياته، من حيث يشعر أو لا يشعر. لا يمكن للمستخدم اليوم الاشتراك في مواقع التواصل الاجتماعي من غير بريد إلكتروني، كما لا يمكنه الاشتراك في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة دون تقديم بعض المعلومات والتواريخ، والتي قد تجد فيها نوع من الخصوصية والسرية.

من خلال البريد الإلكتروني يتم التعرف على اهتماماته في المشاهدات والبحث، ومن خلال الانفتاح الزائد في نشر الخصوصية وتفاصيل الحياة اليومية للمستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي، يتحول إلى شخص بلا خصوصية ولا أسرار، بكل ما تحمله تلك الكلمة من معاني.

كل ما سبق، حدث في الوقت الذي ارتفعت فيه وتيرة التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي في الفترة بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢ كما ذكر (جانتر، ٢٠١٣)، لكنها عادت وتراجعت وخفت صوته، في تناول قضايا حيوية مثل الحريات وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة وغيرها، بصفة مسؤولية طبعا تعالج ولا تهدم.

نموذج مبسّط:

الوسائل الإعلامية الرقمية كالإنترنت والجيل الثالث للاتصالات (Smart Phone) يمكن أن يتم استخدامها من قبل الناشطين السياسيين والمواطنين العاديين لنشر الأخبار وإيجاد منصة للتعليقات السياسية وتنظيم الأحداث، ما مكن حتى الشخصيات المعزولة من الوصول إلى الجماهير (جانتر، ٢٠١٣).

إن الأحداث التي شهدتها العالم العربي في عام ٢٠١١، قد لفتت أنظار واهتمام الشباب، كما ووفرت لهم الخطابات والأجندة السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي. (حسن، ٢٠١٢). في تلك الأحداث برزت أهمية الإنترنت في ذلك السياق، ليس كمصدر للمعلومات السياسية فقط، ولكن من خلال الوعي السياسي الذي تم تعزيزه. في دراسة قمت بها قبل خمس سنوات على أكثر من ألف طالب وطالبة في المرحلة الثانوية، وجدت أن التوجهات السياسية للشباب كانت أكثر ارتباطاً بالمجموعات الدينية التي ينتمون إليها. كما وجدت بأن الإنترنت تم استخدامه ليكون بمثابة أداة للتحرك من قبل المجموعات الطائفية في المنطقة، وبخاصة ما ينعكس على الحالة البحرينية، حيث استخدمت الإنترنت لفرض السيطرة على وجهات النظر السياسية لأعضاء تلك المجموعات. (حسن، ٢٠١٢)

نفس الدراسة أظهرت أن أعمار الشباب المشاركين تراوحت بين ١٥ - ٢٢ سنة، وأن الشباب البحريني أصبح أكثر وعياً ومشاركة في الجانب السياسي. كما أظهرت بأن الشباب الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة كانوا أقل ثقة في السياسيين ممن يصغرهم سناً. خلال أحداث العنف الطائفي في البحرين قبل خمس سنوات تقريباً، شارك الشباب البحريني سنة وشيعة في المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية، ولكنها كانت مشاركة مختلفة الأهداف والتوجهات بناء على تأثر أحدها بالتوجيه الطائفي الذي أفقدها مصداقيتها، ولو انطلقت من منظور وطني صادق متجرد، لجنى الجميع حقوق سياسية متساوية.

نفس الدراسة أظهرت بأن وسائل الإعلام المختلفة تليها الجماعات الدينية هما الأكثر تأثيراً في الاهتمام والمعرفة والمشاركة السياسية لدى الشباب البحريني. تركز هذا التأثير في وسائل الإعلام والجماعات الدينية أظنه عنصراً مشتركاً، ولو بحثنا سنجده متحققاً في بقية دول الخليج أيضاً، وهذا عائد لطبيعة شعوبنا الخليجية وارتباطها بالدين، إضافة إلى اختراق الإعلام بأدواته الجديدة، كافة مناحي حياتنا اليومية.

الخاتمة:

تطور معرفي هائل نقل العالم إلى حالة من الذهول لازالت قائمة في التعاطي مع ثورة احتلت العقول واخترقت الأجساد. إن دخول السلطة الخامسة المستفز على الخط منذ ٢٠١١ حتى يومنا هذا، غير معادلات الاستقرار والفوضى، أفقد هياكل الاستبداد توازنها كثيرا، منها ما هوى، ومنها ما زال يترنح، ومنها ما عاد أقوى مما كان.

يقول مارك لينش أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن: "بأن أحد التغيرات الهيكلية المهمة التي مهدت للربيع العربي وواكبته هو التغير الهيكلي في الفضاء العام العربي، حيث أضعفت تكنولوجيا الاتصال قدرة النظم على التحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسبها".

عندما يتحول أبطال ومحركي الثورات بين الشعوب من مارتن لوثر كينج وجيفارا وغاندي، إلى أفراد مغمورين على Facebook و Twitter وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، لا بد حينها أن نتوقف كثيرا، لنستوعب مفهوم سلطة الإعلام أيا كانت، رابعة أم خامسة، ودورها في الاستقرار أو الفوضى السياسية؟! لقد اتسم الحراك السياسي العربي مؤخرا بالسرعة في كل شيء، واكتسب زخما وقوة دفع داخلي والسبب في الشباب والإعلام الجديد.

الفئة التي كانت تتحرك خلالها وهي فئة الشباب، أما الوسيلة فهو الإعلام الجديد. تلك التكنولوجيا التي صنعها الغرب وطورها، لكن من وظفها بصورة مغايرة - في فترة ما-، كمحرك للتغيير سريع الانتشار.. عميق التأثير.. بالغ الفعالية، كانت الشعوب العربية.

الإعلام اليوم بسلطتيه الرابعة والخامسة، لم يعد يكتفي بعرض النزاعات والصراعات على وسائل العرض لتشاهدها الجماهير أينما كانت، سواء كانت شاشات تلفاز أم شاشات الأجهزة الذكية، وإنما بات طرفا مؤججا بل متورطا في الصراع والنزاع، يصنع فوضى.. يصنع ثورة.. يصنع ثورة مضادة، كما

يصنع استقرارا مقرونا بسلوك وممارسات الساسة والأنظمة الحاكمة.

مواقع للتواصل الاجتماعي في عالمنا العربي وخليجنا العربي، أحدثت تحولات وتغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث باتت تلعب دور "الإعلام البديل" بكل احتراف واقتدار، كما تحولت إلى مصدر جديد للشراء، في الوقت الذي حطمت فيه الكثير من المحرمات. وإذا كنا نتحدث عن تلك الوسائل، فلا يمكن تجاهل مصدرها، ألا وهي التقنية الحديثة بهواتمها الذكية، التي اجتاحت حياتنا واخترقت الكثير من خصوصياتها.

وسائل تواصل اجتماعي استفادت من طفرة التكنولوجيا الرقمية، لتحدث تغييرا مذهلا على وسائل التواصل الاجتماعي بين عامي ١٩٩٤ - ٢٠١٧، تشرحها أرقام المشتركين في تلك الوسائل، والذين بلغ عددهم خلال العام الماضي ٢,٣٠٧ ترليون إنسان، بزيادة سنوية تفوق المليونين مستخدم، ما رفع القيمة السوقية لشركات التواصل الاجتماعي لتصل مجتمعة إلى ما يفوق ٤٣٠ مليار دولار، وهو رقم يتجاوز ميزانية الكثير من الدول حول العالم.

الوضع لا يختلف كثيرا في دول الخليج العربي، حيث بلغ عدد المستخدمين النشطين لوسائل التواصل الاجتماعي ٧٩, ٢٢ مليون شخص، وهو رقم أقل من نصف عدد السكان بقليل، ما يعني الأثر الحقيقي الذي ستحدثه تلك الوسائل مستقبلا. نتحدث عن توافر الوسائل (Tools)، ولكن الواقع يتحدث عن تشبُّه سياسية تسير بشكل معاكس، ما يُحدث فجوة في توظيف تلك الوسائل التوظيف الصحيح للإصلاح والتنمية والرقابة الشعبية، وتنشيط مجتمع مدني قادر على مساعدة الدولة للنهوض والتخلص مما يضعفها.

المراجع:

1. Al-Eid, A. (2006). Mass Media Uses and Gratification in the Kingdom of Bahrain. Kingdom of Bahrain: Ministry of Information.
2. Al-Salem, F. (1981). The Issue of Identity in Selected Arab Gulf States. *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 4(4), 320-.
3. Al-Salem, F., & Farah, E. (1977). Political efficacy, political trust, and the action orientations of University students in Kuwait. *International Journal of Middle East Studies*, 8(3), 317-328.
4. Atkin, C.K., & Gantz, W. (1978). Television news and political Socialisation. *Public Opinion Quarterly*, 42, 183-194-.
5. Atkin, CK. (1981). Communication and political socialisation. In: Nimmo DD & Sanders KR. (Eds.), *Handbook of Political Communication*. London: Sage.
6. Babbie, (1986). *The Practice of Social Research*. California: Wadsworth Publishing Co.
7. Babbie, E. (1995). *Practice of social research*. Seventh Edition, London: Wadsworth Publishing Limited.
8. Babbie, E., Mouton, J. (2001). *The Practice of Social Research*. Eighth edition. Oxford: Oxford University Press.
9. Bimber, B. (2001). Information and political engagement in America: the search for effects of information technology at the individual level. *Political Research Quarterly*, 54(1), 536-7-.
10. Boogers, M. & Voerman, G. (2003). Surfing citizens and floating voters: results of an online survey of visitors to political web sites during the Dutch 2002 general elections. *Information Polity*, 8, 1727-.
11. Borgida, E., & Stark, E.N. (2004). New media and politics: some insights from social and political psychology. *American behavioral scientist*, 48(4), 467-478-.
12. BuMetee, A. (2009). *The media landscape in the Arab Gulf international conference, new media: new technologies for a new world, countries*. Kingdom of Bahrain: University of Bahrain.
13. Carpini, M. (2000). Gen.com: youth, civic engagement, and the new information environment. *Political Communication*, 17(3) 143-49-.
14. Central Information Organization. (2010). *Population demographic characteristics in the Kingdom of Bahrain: research study about sectarian characteristics*. Unpublished report, Bahrain.
15. Chaffee, S. H., & Yang, S. (1990). Communication and political socialisation. In Ichilov, O., (Eds.), *Political Socialisation for Democracy* (pp: 137-158-). New York: Columbia University, Teachers College Press.
16. Chaffee, S. H., McLeod, J., & Wackman, D. (1973). Family communication patterns and adolescent political participation. In Dennis, J. (Eds.), *Socialisation to Politics: Selected Readings* (pp: 349-364-). New York: John Wiley and Sons.
17. Chaffee, S.H., & Kanihan, S. (1997). Learning about politics from the mass media. *Political Communication*, 14, 421-430-.
18. Chaffee, S., Jackson-Beeck, H., Marilyn, D.J., & Wilson, D. (1976). Mass communication in political socialisation. In *Handbook of Political Socialisation*. (Eds.), S. Renshon. New York: Free Press.
19. Chaffee, S. H, McLeod, Jack, M., & Atkin, C.K. (1971). Parental influences on adolescent media use. *American Behavioral Science*, 14, 323-340-.
20. Chaffee, S., Ward, H., Scott, L., & Tipton, L.P. (1970). Mass communication and political socialisation. *Journalism Quarterly*, 47, 647-659-.
21. Chaffee, S.H., & Albert, T.R. (1982). News media use in adolescence: implications for political cognitions. In *Communication Yearbook*. (Ed.s), M. Burgoon, (Pp. 736-58-). New Brunswick, NJ: Transaction.
22. Dennis, J., Easton, D. & Easton, S. (1969). *Children in the political system: origins of political legitimacy*. New York: McGraw-Hill.
23. Dennis, J. (1973). *Political socialisation research: a bibliography*. United State of America: Sage Publications, Inc.

24. Dhaher, J. A. (1981). Culture and politics in the Arab Gulf States. *Levant*, 4(5), 187207-.
25. Dubai Press Culp. (2012). Report of the Arab media outlook 20112015-. Retrieved from http://www.mediafire.com/?13ndafadlw6bkx5https://docs.google.com/open?id=0B7ST3wAJ_V1SQkdPVldCTWdBX00 OR <http://www.arabmediaforum.ae/ar/amo.aspx>
26. Easton, D., Hess, R. (1960). Socialisation of American State legislators. *Midwest Journal of Political Science*, III, 188206-.
27. Estimated population of the Kingdom of Bahrain by age group. (2010). Nationality and sex-census 2010, Central Information Organisation. Kingdom of Bahrain.
28. Farah, T.E., Kuroda, Y. (1987). Political socialisation in the Arab States. Lynne Rienner: Boulder, CO.
29. Furnham, A., & Gunter, B. (1983). Political knowledge and awareness in adolescents. *Journal of Adolescence*, 6, 373385-.
30. Furnham, A., & Gunter, B. (1987). Young people's political knowledge. *Educational Studies*, 13, No. 1.
31. Greenstein, F.I. (1960). The benevolent leader: children's images of political authority. *American Political Science Review*, LIV, 934943-.
32. Greenstein, F.I. (1965). *Children and politics*. London: Yale University Press.
33. Greenstein, F.I. (1969). *Children and politics*. Revised Edition, London: Yale University Press.
34. Greenstein, F.I. (1960). Children's political perspective: a Study of the development of political awareness and preference among pre-adolescents. University Microfilms, A Xerox Company, Ann Arbor, Michigan, U.S.A.
35. Gunter, B. (1985). News sources and news awareness: a British survey. *Journal of broadcasting and Electronic Media*, 29, 397406-.
36. Gunter, B. (2013). The Evolving Role of Media in Political Engagement in the Arab World. *Arab Media in a Turbulent World*, Chapter one, 3752-.
37. Hasan, E. (2012) News Media and Political Socialization of Young People: The Case of Bahrain. PhD thesis, Department of Media and Communication, University of Leicester, Leicester, UK.
38. Hyman, H.H. (1959). *Political socialisation: a study in the psychology of political behavior*. New York: The Free Press.
39. Klapper, J.T. (1960). *The effect of mass communication*. United State of America: The Free Press, a Corporation.
40. Langton, K. P. (1969). *Political socialisation*. Oxford: Oxford University Press.
41. LaPlante, J. (1998). *Political learning in adolescence: a survey of political awareness and attitudes of middle school students in the Heartland*. Unpublished Doctoral dissertation, University of Oklahoma, Norman, Oklahoma, USA. Retrieved from <http://www.proquest.co.uk/en-UK/products/default.shtml>
42. Lee, Hyo-Seong. (2002). The mediating role of traditional news media and the news web in the political socialisation of Korean immigrations to the host society: predicting political knowledge, interest, and participation. Unpublished Doctoral dissertation, Southern Illinois University, USA. Retrieved from <http://www.proquest.co.uk/en-UK/products/default.shtml>
43. Musaiger, A. (2006). *Surveys in the Bahraini community*. Pen House for Publishing and Distribution: Abu Dhabi, UAE.
44. Norris, P. (2001). *Digital divide: civic engagement, information poverty, and the internet worldwide*. Cambridge: Cambridge University Press.
45. Pew Internet and American Life Project. (2007). *Teens and social media the use of social media gains a greater foothold in teen life as they embrace the conversational nature of interactive online media*. Retrieved from http://www.pewinternet.org/~media/Files/Reports/2007/PIP_Teens_Social_Media_Final.pdf.pdf
46. Putnam, D, Robert. (2000). *Bowling alone: the collapse and revival of American community*. New York: Simon & Schuster Paperbacks.
47. Renshon, S. (1977). *Handbook of political socialisation: theory and research*. New York: Free Press.
48. 2016 Digital Yearbook, Jan, 2016.

٤٩. عبدالكريم، الدبسي، زهير، الطاعات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، مجلة دراسات، ج ٤٠، ع ١٣، ٢٠١٣، ص ٧٠.
٥٠. السويدي، جمال. (٢٠١٤). وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة إلى الفيسبوك. (الطبعة الثالثة)
٥١. السيد، خالد. (٢٠١٣). صحافة المواطن. الإعلام العربي في عالم مضطرب. الفصل السابع، ص: ٣٢٤-٣٨٥.
٥٢. الشهري، حنان. أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية "الفيس بوك وتويتر نموذجا". (مشروع بحثي في علم الاجتماع)، جامعة الملك عبد العزيز: السعودية، ٢٠١٢-٢٠١٣.
٥٣. المنصور، محمد. تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين: دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية، الدنمارك، ٢٠١٢.
٥٤. خالد، محمد، ٢٠٠٩. تقنية الاتصال الحديثة بين القبول والمقاومة. المملكة العربية السعودية نموذجا. المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصال والتغير الاجتماعي. (١٥-١٧ مارس). قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
٥٥. سليم، خالد. ٢٠٠٨. ثقافة مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمعات المحلية. قطر، دار المنتبي للنشر.
٥٦. شدان، أبويعقوب. أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٥.
٥٧. عبد الله، محمد، ٢٠١٦. "بالأرقام حقائق عن الشبكات الاجتماعية في ٢٠١٥"، (تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١٢/٥)، على الرابط:
٥٨. تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي، التقرير الأول (٢٠١٥)، قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب، TNS.
٥٩. مدونة آرائي، نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣

شبكات التواصل المجتمعي والتنمية في دول الخليج العربي

رؤية نقدية مع نموذج مقترح لإنتاج الفرص
التنموية في دول الخليج العربي مما تفرزه
شبكات التواصل المجتمعي من تحديات

د. عبدالله بن ناصر الحمود

شرفني "منتدى التنمية الخليجي" بدعوة كريمة للمشاركة في لقاء حيوي من اللقاءات المهمة التي يعقدها بكفاءة عالية، منذ إنشائه في العام ١٩٧٩م، في مجال التنمية المستدامة في دول الخليج العربي. ففي ضوء أهداف المنتدى الساعية لتحليل الواقع التنموي في دول الخليج واستشراف التطورات المستقبلية وتبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة، كان تحديد موضوع هذه الورقة حول ما تفرزه شبكات التواصل المجتمعي من تحديات، وما تكشف عنه من فرص في قضايا وموضوعات التنمية في الدول الخليجية.

ويبدو أن هذا الموضوع من الموضوعات السهلة الممتعة. فبقدر ما تبدو خصائص الإعلام والاتصال المعاصر واضحة، وبقدر ما تمت مناقشة التعقيدات التنموية في دول الخليج العربي في العصر الحاضر، واتضحت العديد من خصائص التنمية الشاملة في المنطقة، لا يمكن القطع بسهولة الجمع بين المتغيرين "تقنيات الاتصال الراهنة" من جانب، و "التنمية الخليجية الشاملة" من جانب آخر، بغرض قياس الفرص والتحديات التي يمكن أن تنتج جراء هذا الجمع. إذ تشير أدبيات التنمية في دول الخليج العربي إلى أنه تبعاً لعوامل عديدة من أبرزها قدرة المجتمعات الخليجية على التناغم مع مستجدات بيئة الاتصال، تظهر أمام مخططي العمل التنموي العديد من التحديات ذات العلاقة بالجمهور الذي بدا مع ظهور مرحلة شبكات التواصل الاجتماعي الراهنة، جمهوراً أكثر ضراوة ودراية، وأقدر على النقاش بل والجدل في قضايا التنمية، بشكل غير مسبق. لقد كانت المؤسسات الرسمية في المراحل التقليدية للتنمية، وخصوصاً ما قبل ظهور الإنترنت إجمالاً مع مطلع التسعينات الميلادية الماضية، أقدر على السيطرة على القرار التنموي في كافة مراحله، وعلى تبني الفعل التنموي كيفما تراه هي محققاً للمصلحة. لكن الزمن الراهن قلبَ المعادلة تماماً. وبات الجمهور يمتلك حصّة ليست هينة في مخاض صنع القرار التنموي، نتيجة ما أتاحته بيئة الإعلام والاتصال من مصادر متعددة ومتنوعة للأخبار والمعلومات والأفكار، التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على اتجاهات وسلوك الجماهير في المنطقة. وبالتالي، بات أمراً واقعاً أن يدخل الجمهور في معادلة التنمية الخليجية، ليس فقط مستفيداً هذه المرة، ولكن، أيضاً، شريكاً انتزاع صلاحية

مشاركته انتزاعاً بفضل ما أتاحت له بيئة الإعلام والاتصال المعاصرة من أدوات التمكين. وبشكل عام، تسجل معدلات استخدام شبكة الإنترنت في العالم العربي ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى ٥٥٪ بحلول العام ٢٠١٨ مقارنةً بـ ٣٧,٥٪ خلال العام ٢٠١٤. وهي بذلك تتفوق بـ ٧٪ تقريباً على معدل النمو العالمي المتوقع والبالغ ٢,٦ مليار مستخدم. وتتوقع مراكز البحوث مثل "أورينت بلانيت للأبحاث" نمواً في عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم العربي ليلبلغ نحو ٢٢٦ مليون مستخدم بحلول العام ٢٠١٨ م. وذلك وفقاً لـ "تقرير اقتصاد المعرفة العربي ٢٠١٥-٢٠١٦". وتتصدر دول الخليج العربي الدول العربية في منظومة كبيرة من امتلاك واستخدام وسائل وشبكات التواصل المجتمعي.

من هنا، وفي ضوء سعيها لاقتراح نموذج لإنتاج الفرص التنموية في الخليج العربي عبر ما تفرزه شبكات التواصل المجتمعي من تحديات تنموية، تقدم هذه الورقة رؤية نقدية وتطرح عدداً من القراءات والملاحظات في سياق العمل التنموي في دول الخليج العربي عند تقاطعاته المهمة مع البيئة الاتصالية لشبكات التواصل المجتمعي. وتطرح الورقة، وفي هذا السياق المحدد تساؤلين رئيسيين هما:

١. إلى أي مدى تُفرز البيئة الاتصالية لشبكات التواصل المجتمعي تحديات حقيقية أمام أفكار ومشروعات التنمية في المجتمعات الخليجية؟
٢. ما الفرص التي يمكن أن تتمخض عما يواجهه هذا العمل التنموي من تحديات؟ وتسعى هذه الورقة للإجابة عن هذين السؤالين في سبعة أقسام وفقاً لما يلي:

- "تمكين" الجمهور من مفاصل العملية الاتصالية في الخليج العربي.
- الفلسفة الأخلاقية للعمل التنموي في البيئة الراهنة للاتصال.
- رواد شبكات التواصل رأس مال التنمية المنظورة في الخليج.
- تجيش شبكات التواصل المجتمعي يعيق التنمية في الخليج.
- مقارنة تحويل تحديات الإعلام المجتمعي إلى فرص تنموية رائدة.
- "فرص تنموية" في كل "تحدٍ اتصالي".
- نموذج مقترح لإنتاج الفرص التنموية مما تفرزه شبكات التواصل المجتمعي من تحديات.

أولاً: "تمكين" الجمهور من مفاصل العملية الاتصالية في الخليج العربي

إن ما يدفعني ابتداءً لتسميته اتصالياً (تمكين الجمهور)، لم يكن أمراً تمت ملاحظته فقط مع شيوع شبكات التواصل الاجتماعي خلال السنوات القليلة الراهنة. لكن تلك الشبكات قد رسخت بشكل عميق ذلك (التمكين)، حيث "انتزع" الجمهور العديد من عناصر العملية الاتصالية التقليدية، وتملكها عنوة، ليصبح أكثر من مجرد (جمهور) في عملية الاتصال. فالتحولات التي شهدتها طبيعة العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام والاتصال، كانت قد ألقت بثقل كبير على فهم "الجمهور" ذاته، وعلى تفسير علاقته ببقية عناصر العملية الإعلامية والاتصالية، ودوره في كل شيء حوله. هذا التحول التدريجي وضع "المؤسسات الرسمية التقليدية" في مأزق حقيقي، منذ منتصف القرن الميلادي الماضي. ويمكن في هذا الإطار مراجعة دراسات نماذج من باحثي الإعلام، مثل كاتز، وستوارت هول Stuart. Hall، ولي تاير، Lee Thayer الذين تمثل إسهاماتهم العلمية، دعوة مهمة للتسليم بالأدوار الحيوية الفاعلة التي بات يمتلكها الجمهور شيئاً فشيئاً في عملية الاتصال^(١). إنه تحول غير مسبوق في مستوى (التمكين) الذي بدأ يتنامى لصالح عنصر المستقبل "الجمهور"، ليس فقط باعتباره أحد أهم عناصر العملية الاتصالية، ولكن أيضاً باعتباره قد بات يمتلك الأدوار الاتصالية لعدد كبير من العناصر. وقد حصل ذلك، جراء تغير كبير شهدته بيئة الاتصال الإنساني وتقنياتها وتطبيقاتها التي ساعدت على تعظيم دور "الآحاد" في مقابل "المجموع"، أو "الفرد" في مقابل "المؤسسة الإعلامية". وهكذا، حدث تغير بنيوي في "مفهوم الجمهور" ذاته استجابة لشروط المرحلة الاتصالية الجديدة.

(١) انظر مثلاً

- Thayer Lee, Communication and Communication Systems, Homewood Illinois, Richard D. Irwin, 1968)
- Thayer Lee, Cybernétique et communication humaine, Recherche présentée au sixième congres international de cybernétique, Namur, Belgique, septembre, 1970.
- Hall Stuart, "The Local and the Global: Globalization and Ethnicity" p.p. 1940- in Anthony D. King, (Ed.), Culture, Globalization and the World-System, London: Macmillan, 1991.

وبدأت تلك الحقيقة الاتصالية تدفع نحو فهم أعمق للعملية الاتصالية خلال العام ٢٠٠٤م، الذي شهد انطلاقة "الفييس بك"، تحديداً. فهذا التطبيق مكن الأفراد من أن يكونوا عوالمهم الاتصالية كيفما أرادوا، موظفين قدراتهم في الإعداد والإنتاج والبعث والاستقبال والتفاعل الفوري، دون قيود المؤسسات التقليدية، وخارج حدود الزمان والمكان. ولا يزال تطور وسائل الاتصال المجتمعي في اتساع مستمر منذ ذلك الحين، ويتجدد بمتوالية هندسية، ليشمل تطبيقات مهمة جداً في هذا السياق، مثل "تويتر" و "سناب شات" و "يوتيوب" و "انستغرام"، وتطبيقات محورية أخرى مثل "لنكد إن" و "قوقل بلس"، وغيرها، مما بات يتجدد ويتلاحق ويتنافس بشكل واسع جداً.

ومن الملاحظ أن الجهد الفلسفي والبحثي المعرفي في مجال الإعلام والاتصال من أجل تفسير هذه الظاهرة الاتصالية الجديدة يسير بمتوالية حسابية أبطأ كثيراً من الحراك المحموم في مجال إنتاج وتوظيف تقنيات الاتصال المجتمعي، سواء في الغرب ذاته، أم في الدول الأقل حظاً في المعرفة الإنسانية. وباتت معظم الدراسات إنما تعبر عن دهشتها مما يجري على أرض الواقع الاتصالي. لقد برزت في العقد الأخير دراسات مهمة اتخذت لها عناوين غاية في الدلالة مثل "وحدنا معا" لشيري تاركل، و "هل جعلنا الفييس بك وحيدين" لستيفن ماركي.

ثانياً: الفلسفة الأخلاقية للعمل التنموي في البيئة الراهنة للاتصال

تنسق فكرة (الفردية) في فضاء الإعلام والاتصال المجتمعي الراهن، مع الفلسفة الأخلاقية للعمل التنموي (الرشيد)، حيث يكون للفرد دور مهم جداً في دعم الرؤى والأفكار والسلوكيات التنموية. إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغيير أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله، وكذلك بمن سيأتي بعده. فمحور التنمية هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له. وبالتالي فإن كل إنسان أياً كان موقعه يعد عنصراً حيوياً في منظومة التنمية كلها، سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه، أم كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته في مجال التنمية، أم على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش، والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما أن محور التنمية هو الفرد واحتياجاته، فإن الفرد أيضاً هو الأساس في بناء هذه التنمية^(٢).

ويذكر د. شريف اللبان أن الشبكات الاجتماعية تتسم بعدد من السمات كالاندماج والمشاركة والانفتاح وغياب الحدود. كما أن النمو الكبير الذي شهدته مواقع الشبكات الاجتماعية، يفرض عدداً من التحديات على سياسات الإعلام التقليدية وتنظيمها. فعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة لمواقع التواصل الاجتماعي، في نظر اللبان، فإن هناك عدداً من السلبيات والمخاوف المرتبطة بهذه المواقع، تتمثل في الخصوصية وحماية البيانات وانتشار خطاب الكراهية والتحريض والبلطجة، وقضايا الملكية الفكرية أو حق المؤلف، وأيضاً انتشار الشائعات المجهولة المصدر^(٣). وبالتالي، فإن شبكات التواصل الاجتماعية تثير

(٢) د. عبدالرحمن محمد الحسن، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للملتقى جامعة المسيلة، "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها" السودان، ١٥ / ١١ / ٢٠١١م

(٣) د. شريف درويش اللبان، إشكاليات الرقابة: الضوابط الأخلاقية والتشريعية لشبكات التواصل الاجتماعي في الدول العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٥م.

جملة من المفاهيم والقضايا الخلافية حول "أخلاقيات" الشبكات الاجتماعية ومن يمكنه ضبط سلم الأخلاق فيها. وقد شهدت دول الخليج العربية خلال السنوات القليلة الماضية موجة من إصدار تشريعات الإنترنت والتعاملات الإلكترونية، نتيجة الإحساس العميق بتهديد سلم "الأخلاق" وبحجم المخاطر المترتبة على الاستخدام غير المنضبط للتطبيقات الإلكترونية إجمالاً، ومن بينها شبكات التواصل الاجتماعي.

ومن الجدير بالملاحظة، في هذا الإطار، أنه في الوقت الذي نؤمن فيه (في مجتمعاتنا الخليجية) بكثير من سمات وخصائص المرحلة الاتصالية الراهنة، وننشئ التشريعات الضابطة، إلا أننا نخفق، بقدر ما، في أن نطوّر من (قدراتنا المؤسسية والمجتمعية) لفهم هذا الواقع الجديد والتعامل معه بما يحتاجه اتصالياً من (رؤى حالية ومستقبلية)، ومن (كفايات مهنية، بشرية وتقنية)، وحتى على مستوى (المصطلحات والتراكيب اللغوية) لم نطوّر ملكاتنا بما يكفي للتعامل مع هذه المرحلة الاتصالية الحاسمة. كما أن الملاحظة المتخصصة، لما يجري حالياً في شبكات التواصل المجتمعي في منطقتنا الخليجية عند تناول (الجمهور) لقضايا وموضوعات التنمية، تؤكد، أيضاً، أن أنماطاً من الصور الذهنية (السلبية غالباً) هي التي تسيطر على سياقات المضامين عبر الشبكات، وذلك على الرغم من أن هذه الصورة تتفاوت تبعاً لاختلاف بيئة الاتصال، وتبعاً لطبيعة القيمة أو المنتج أو السلوك أو الفكرة التنموية التي يتم تداولها عبر أي من وسائط الإعلام المجتمعي.

ثالثاً: رواد شبكات التواصل رأس مال التنمية المنظورة في الخليج

إذا كان من المستقر معرفياً أن فئة الشباب هم الفئة الغالبة في دول الخليج العربي، وأن مستخدمي شبكات التواصل المجتمعي هم من الشباب أيضاً بنسبة غالبية جداً، فإن أدبيات التنمية المعاصرة في الخليج والدول العربية تجعل الشباب، أيضاً، مرتكزا مهماً من مرتكزات الفعل التنموي. ومن أبرز شواهد ذلك، أن تقرير "التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦: الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير"، يناقش "التحديات" و"الفرص" التي تواجه الشباب في المنطقة العربية، وخاصة منذ عام ٢٠١١، ويسعى لتقديم لمحة عامة عن الشباب في المنطقة، ولتحفيز نقاش جاد يشارك فيه الشباب أنفسهم مع أهم الأطراف الأخرى في المجتمع حول مستقبل التنمية في المنطقة بالنظر إلى وضع الشباب ودورهم باعتبارهم قضية محورية في هذا الوقت بالذات. وينطلق التقرير من حقيقة أن جيل الشباب الحالي يمثل أكبر كتلة شبابية تشهدها المنطقة على مدى السنوات الخمسين الماضية، إذ تبلغ نسبتهم ٣٠ في المئة من سكانها الذين يبلغ عددهم ٣٧٠ مليون نسمة. وينبه التقرير إلى أن البلدان العربية تستطيع تحقيق طفرة حقيقية ومكاسب كبيرة في مجالي التنمية، وتعزيز الاستقرار، وتأمين هذه المكاسب على نحو مستدام إذا تبنت سياسات تعطي الشباب حصة يستحقونها في تشكيل مجتمعاتهم. ويدعو التقرير دول المنطقة إلى الاستثمار في شبابها وتمكينهم من الانخراط في عمليات التنمية، كأولوية حاسمة وملحة في حد ذاتها وكشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويبدو أن هذه الدعوة تكتسب أهمية خاصة اليوم حيث تسارع كافة البلدان إلى إعداد خططها الوطنية لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة^(٤).

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦،

<http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html>

ويقوم المجتمع عادة بأدوار مهمة جدا في معالجة القضايا والموضوعات التنموية معتمدا على الطاقة الشبابية فيه بشكل رئيس. وتساعد وسائل الإعلام والاتصال بشكل عام، ووسائل الإعلام والاتصال المجتمعي بشكل خاص على وجود مجتمع واع ومتفهم لحقوق الجميع ولواجباته، وفي الوقت نفسه يهيئ أجيالا تدافع عن حقوقها من جانب، وعن مكتسباتها التنموية من جانب آخر. ويساعد في ذلك ما تحقق للمجتمع الإنساني المعاصر من شبكات الاتصال المجتمعي التي تمتلك القدرة على (التشبيك) المجتمعي بشكل غير مسبوق. ومن هنا يمكن الإقرار بأنه يقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة التنموية الملائمة، وأن الأمر لم يعد رهنا بما تفعله المؤسسات الرسمية وحسب، بل أيضا على مبادرات المجتمع ونشاطاته الاقتصادية والاجتماعية. وتذكر ريمان محمد أنه قد أمكن في السنوات الأخيرة ملاحظة الأدوار المحورية التي بات يتقلدها المجتمع وأنه قد أصبح ضروريا أن تعمل الحكومات على تمكين وتعزيز مشاركة شعوبها في فضاء التنمية الشاملة^(٥). ويذكر الهيئتي في كتابه "التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات" أبرز التحديات التي تعوق التنمية المستدامة في دول الخليج العربي مقدما أنموذج دولة الإمارات العربية المتحدة. وهي تحديات نتجت في مجملها جراء التطورات الراهنة التي يشهدها الواقع الثقافي الاجتماعي في المنطقة وتداعيات عوامل مهمة عليه في مقدمها التطورات الإقليمية والإتصالية. ويشير المؤلف إلى خيارات مهمة اتبعتها الدولة من أجل مواجهة تحديات التنمية. وذلك من خلال وضع الإستراتيجيات المناسبة، وعقد الاتفاقيات الدولية، وسن التشريعات والقوانين، وإقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز أهداف التنمية المستدامة ومواجهة تحدياتها^(٦). لقد كتب الهيئتي هذه الهواجس في العام ٢٠٠٩م. ويعني ذلك أنها هواجس سبقت العديد من التحديات الأضخم المستجدة بعد ذلك، وخصوصا أحداث ما سمي بالربيع العربي التي اندلعت في العام ٢٠١١م، وما

(٥) ريمان محمد ريحان، تنمية المجتمعات الجديدة: التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضريّة المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٦) نوزاد عبدالرحمن الهيئتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات-دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ٢٠٠٩م.

تبعها من تطورات حقيقية ملحوظة في البنى الاتصالية وبروز شبكات الإعلام المجتمعي. ذلك أنه في المقابل، يؤكد د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب في كتابه "واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي" الذي أصدره في العام ٢٠١٢م، أن منطقة الخليج العربي تعبر فرصة تاريخية للبدء في صياغة رؤية خليجية مشتركة جديدة لمستقبل الخليج العربي. وذلك من خلال الأبواب الستة التي ينتظمها الكتاب، والتي ناقشت مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي وسعيها نحو مستويات عالية في كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها واهتمام دول الخليج بتنويع مصادر دخلها للوصول إلى إستراتيجية التنمية المستدامة، وتحفيز دور القطاع الخاص مع اهتمام دول الخليج مؤخرا باقتصاد السوق خصوصا بعد ثورات الربيع العربي على حد تعبير المؤلف^(٧). وأعد إلياس أبو جودة تقريرا مطولا حول "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، ذكر فيه أن التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطا من التنمية لا تفرط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي تركز عليها هذه التنمية. وتمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها^(٨).

(٧) د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، دار ناشري، الكويت،

٢٠١٢م.

(٨) لمزيد من الاطلاع على هذا التقرير المطول، انظر، إلياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لبنان، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٧٨، تشرين الأول، ٢٠١١م.

رابعاً: تجييش شبكات التواصل المجتمعي يعيق التنمية في الخليج

بشكل عام، تقل الإصدارات العلمية الرصينة التي درست العلاقة بين استخدام شعوب دول الخليج العربي لوسائل الإعلام المجتمعي، وقضايا التنمية. وتناقلت العديد من وسائل الإعلام العربية منتصف العام ٢٠١٦م ما أسمته بعضها مبادرة جديدة للتعاون بين المؤسسات البحثية الخليجية ومؤسسات النشر الدولية. وهي المبادرة المتمثلة في إصدار كتاب بعنوان "وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي: أنماط الاتصال الجماهيري واتجاهات الرأي العام في دول الخليج"، من تأليف وإشراف الدكتور خالد الجابر أستاذ الاتصال السياسي في برنامج الخليج في جامعة قطر، والدكتور مختار العريشي، والبروفسور باري جونتر من جامعة ليستر. وصدر الكتاب باللغة الإنجليزية عن دار "أي. بي. تويريس" في بريطانيا. وسعى الكتاب إلى تفكيك ودراسة التحولات التي طرأت على وسائل وأدوات الإعلام في العالم العربي وطبيعة التغيرات التي طالت المشهد الاتصالي بمجمله، ومدى تراجع أهمية وسائل الإعلام التقليدية ومؤسساتها وتأثيرها وانتشارها، وصعود دور منصات التواصل الاجتماعي، والوسائط الرقمية، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ورد في تقديم الكتاب. ويناقش الكتاب باستفاضة مظاهر من تعقيدات المشهد الاتصالي الرقمي وتداعياته على الفضاء الثقافي والاجتماعي.

وقد شهدت العاصمة البحرينية "المنامة" انعقاد القمة الخليجية السابعة والثلاثين في شهر ديسمبر من العام ٢٠١٦م، وناقش قادة دول مجلس التعاون خلالها ملفات عدة منها ما تواجهه المنطقة من نشاط إرهابي منظم، وأخطار إقليمية اتخذت من الطائفية وقوداً لها، إضافة إلى أزمات محددة في كل من سوريا واليمن وليبيا. وبالتالي، ركزت القمة الخليجية على نقطتين رئيسيتين: الأمن والاستقرار في الخليج والدفاع المشترك بين دوله، إضافة للتحديات الاقتصادية في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية، وانخفاض سعر النفط.

ولتقل ما تلقيه هذه الظروف المشحونة، على الواقع اليومي في دول الخليج العربي، فقد شهدت وسائل التواصل المجتمعي ما يمكن وصفه بعمليات "تجييش إلكتروني" قادت إلى العديد من مهددات التنمية المستدامة في المنطقة. وتتمثل هذه المهددات في عدد من أدوات الإعاقة للجهود التنموية والتشكيك فيها، وجعلها غير ذات أولوية عبر خلق الأزمات وتعميقها.

ومن أهم تلك المهددات ما يلي:

- التجييش الخطر ضد دول الخليج وشعوبه، والتحريض غير المسبوق لشبابه على فعل السوء، والسعي الدؤوب لإحباط الشعور العام، وبالتالي تأخير أولويات التنمية بكافة شؤونها إلى مراتب متأخرة، وتقديم قضايا الأمن والسلم الأهلي ومواجهة التهديدات كأولويات راهنة.
- توظيف مصطلحات مهمة وحساسة في الوقت نفسه في شبكات التواصل الاجتماعي كالجهاد والتكفير والولاء والبراء ونحوها وفق مفاهيم مشوهة، وإشغال الشعوب بها، وإحلالها محل قضايا وموضوعات التنمية.
- الترويج عبر وسائل الإعلام والاتصال المجتمعي لأطماع سياسية لدول معادية في المنطقة، ونشر ما يدعم تشكل تحالفات دولية جديدة مناهضة لدول الخليج مع ما يهيأ لهذه التحالفات من إمكانات إعلامية وتواصلية ضخمة.
- مخاطر الاصطفاف الطائفي والمذهبي الذي بات يظهر في وسائل الإعلام والاتصال المجتمعي في المنطقة على مستويات عدة.
- شيوع الشعور السلبي وسيادة لغة الإحباط على عدد كبير من مضامين النقد المجتمعي لقضايا وموضوعات تنموية مهمة، وبروز هذه الأصوات الساخطة على الأصوات المعتدلة، ليس بالضرورة لأنها أكثر حضوراً في الواقع، ولكن بالتأكيد لأنها أوسع حضوراً على منصات الإعلام المجتمعي.

خامساً: مقارنة تحويل التحديات الإعلام المجتمعي إلى فرص تنموية رائدة

أشارت الصفحات السابقة إلى أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في أوساط المجتمع الخليجي قد أفضى إلى خلق العديد من التحديات ذات الصلة بالتنمية، إلا أنه يمكن القفز على تلك التحديات لتحويلها إلى فرص تنموية فريدة. تلك معادلة تبدو صعبة للوهلة الأولى. ولكن يمكن القول بأن تقييماً شاملاً لمجمل التأثيرات المصاحبة لانتشار تلك الشبكات في المدى المتوسط والبعيد، إنما يتحدد وفقاً لماهية الآليات التي سيطورها كل من صانعي القرار والمواطنين في المجتمع الخليجي لتعظيم تلك الفرص من ناحية والحد من الآثار السلبية الناجمة عن تلك التحديات التي فرضتها من ناحية أخرى. وغني عن البيان الإشارة إلى أن كلا من الفرص والتحديات التنموية الناجمة عن تعاظم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في دول الخليج العربي تتعدد وتتنوع بشكل ملحوظ.

وتفضي قراءة أولية للثراء المعرفي النظري المتاح حول العوامل المؤثرة على تشكيل الوعي الجمعي لمواطني دول الخليج العربي، إلى الخروج بأن ثمة "خصوصية" ما تميز دول الخليج العربي عن غيره من الدول العربية. وتتمحور هذه "الخصوصية" في أن مجتمع الخليج ينظر إليه، إجمالاً، بوصفه مجتمعاً محافظاً ثقافياً واجتماعياً. وفي ضوء ذلك الشعور التاريخي الضمني العام "بالخصوصية"، فرضت وسائل الإعلام الخليجية عبر عقود طويلة من الزمن على نفسها (طوعاً أو كرهاً) أجندة خاصة للقضايا والموضوعات "المسموح" بمناقشتها إعلامياً، في الوقت الذي غضت فيه الطرف (طوعاً أو كرهاً) أيضاً، عن طرح عدد من القضايا والموضوعات الأخرى بدعوى أن مجرد طرحها على الساحة الإعلامية قد يشكل خرقاً لتلك "الخصوصية". لقد بات على القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الخليجية أن يضطلع بوظيفتين متناقضتين في آن واحد: نشر الأخبار والقضايا المجتمعية وممارسة دور الرقيب

على المضمون الإعلامي. في ظل هذا النسق الإعلامي "المحافظ"، أتاح ظهور شبكات التواصل الاجتماعي "فرصة" حقيقية وجديدة من نوعها أمام المواطن الخليجي للخروج من هذه الدائرة الرسمية أو شبه الرسمية، ومن ثم تمكنه من كشف ومناقشة ما يراه هو هذه المرة وليس القائم بالاتصال التقليدي في مؤسسات الإعلام، وما هو "مسكوت" عنه من قضايا طال إغفالها عبر وسائل الإعلام التقليدية، وإعادة طرحها عبر منصات التواصل الإلكتروني. هذا الأمر ربما دعا أستاذ الإعلام في جامعة عين شمس الدكتور علاء الشامي إلى القول إن وسائل التواصل التفاعلي قد مكنت مختلف الفئات المهمشة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً من أن تعبر عن رأيها فيما يطرح من قضايا ومشكلات مهما كانت تصنف في الأزمنة المنتهية ضمن اختصاصات الرسميين أو النخب فقط^(٩).

وهناك مظهران يعبران إجمالاً عن جوهر "الفرص" التي تناقشها هذه الورقة العلمية: الأول، يتعلق بما أتاحته منصات التواصل الاجتماعي من "فرصة" حقيقية لتعظيم رأس المال الاجتماعي social capital بين الأفراد في المجتمع الخليجي (علاقات اجتماعية أفقية)^(١٠). أما المظهر الثاني، فيتعلق بما أفضى إليه تنامي استخدام تلك الشبكات من انفتاح اجتماعي سيقود، ربما في المدى المنظور القريب، إلى انفتاح المواطن الخليجي على العالم الخارجي، بشكل أعمق وأمضى، سيطلال جملة من السياقات الاجتماعية والثقافية والدينية

(٩) د. علاء الشامي، أستاذ الإعلام المشارك، جامعة عين شمس، حوار مع الباحث لصالح هذه الورقة العلمية، يناير ٢٠١٧.

(١٠) يعني "رأس المال الاجتماعي" وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة تحكمها عدد من القيم والمعايير كالثقة والاحترام المتبادل والالتزام والتعاون".

وفي هذا الإطار، يشير الكاتب محمد الفهيد إلى أنه على الرغم من شمول إستراتيجية الرؤية العميقة ٢٠٣٠ لمجالات متعددة في المملكة العربية السعودية، إلا أن المرتكز الاجتماعي هو الأهم والأساس في تحقيق هذه الرؤية من خلال رأس المال الاجتماعي، والذي كان الهدف من خلاله الارتقاء بالمؤشر الاجتماعي من المرتبة ٢٦ إلى المرتبة ١٠ وإلى الأفضل في مصاف الدول ذات رأس المال الاجتماعي المتراكم والفاعل والمؤثر في العملية التنموية والاقتصادية وهو الوقود الرئيس في تحقيق هذه الرؤية الطموحة والجبارة.

انظر، صحيفة "رياض بوست" الإلكترونية <http://riyadhpost.live/8535>

ومن ثم تبديد هاجس الاعتقاد في مقولات "الخصوصية" المستقرة في العقل الخليجي الكلي.

في المقابل، لعل أهم التحديات التي فرضتها شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تداخلت بشكل عميق مع كافة قضايا وموضوعات التنمية في الخليج، تتعلق بإتاحة تلك الشبكات الاتصالية "المجال الرحب" للجماعات الإرهابية والمتطرفة دينياً لنشر أفكارها على نطاق واسع بسهولة ويسر، كما سبقت الإشارة. ويعني ذلك أن أهم التحديات التي فرضتها الشبكات الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفرص سابقة الذكر. ولزيد من الإيضاح، بات في مقدور الجماعات الإرهابية التي تنسب نفسها زوراً وبهتاناً إلى الدين الإسلامي أن تروج لأفكارها المتطرفة والمنحرفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي في محاولة لاستقطاب مزيد من الشباب لتبني أفكارها الجهادية!، وهي حين تفعل ذلك، تسجل انتكاءات كيدية محرّفة ملحوظة في أحيان كثيرة على مكتسبات التنمية، أو على أفكار ومشروعات وخطط التنمية. وقد ساعد ذلك في تنامي ظاهرة "التجنيد الجهادي الإلكتروني المنحرف" بسبب ما أتاحه التطور التقني في المجال الإعلامي من إمكانات مسموعة ومرئية استطاع بموجبها هؤلاء الإرهابيون توظيف الشبكات الاجتماعية في إقناع عدد من الشباب الخليجي (وغيرهم) بتبني وترويج رسائلهم الإعلامية. ولما كان ذلك التحدي يدور في المقام الأول نحو ما بات يعرف في الأدبيات الاستراتيجية بحرب الأفكار، تغدو مواجهة ذلك التحدي وفق مبادرات أمنية فقط مواجهة غير مكتملة. إذ يفرض هذا التحدي "الفكري" الذي فرضته شبكات التواصل المجتمعي على المجتمع الخليجي تطوير إستراتيجيات "فكرية" مناهضة، يتم التسويق لها على نطاق واسع عبر الشبكات الاجتماعية ذاتها. بمعنى آخر، ما لم يتم توظيف ذات "الفرص" التي أتاحتها الشبكات الاجتماعية لمقاربة التحديات التي صاحبت انتشارها، سيشكل انتشار تلك الشبكات عائقاً أمام تنمية المجتمع الخليجي في المدى المنظور، الأمر الذي يستحق إجراء مزيد من الدراسات والبحوث

المستقبلية^(١١). لكنه من جانب آخر، الأمر الذي بات يستهلك جهدا غير قليل من أخصائيي التخطيط التنموي وكوادر التنفيذ، الذين كان الأحرى بهم تكثيف جهودهم على تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية بعيدا عن اضطرابهم استقطاع أجزاء مهمة من الأوقات والجهود لتحلية بيئة العمل التنموي من تداعيات تحديات بيئة الإعلام والاتصال.

(١١) تشير بعض القراءات إلى أنه على الرغم من النظرة المحافظة للمجتمعات الخليجية فإنها كشفت أنها الأكثر ارتباطا بالحدثة دون غيرها في محيطها الاقليمي تأثيرا وتأثرا وذلك لعدة اعتبارات شكلت تلك الظاهرة ووضعت حدودها وتفاعلها في بيئة خليجية خاصة تتميز بالصراع بين الحفاظ على قيمها ونظمها السياسية التقليدية في ظل مجتمع عالمي مفتوح. انظر: د. عادل عبدالصادق، شبكات التواصل الاجتماعي والتحول في دول الخليج، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني. http://accronline.com/article_detail.aspx?id=24331

سادسا: "فرص تنموية" في كل "تحدٍ اتصالي"

إن أهم تحدٍ تفرزه شبكات التواصل المجتمعي في التنمية في دول الخليج العربية هو معرفة كيفية الاستفادة من هذه الشبكات وأنماط الاستثمار التنموي فيها. ويعني ذلك كيفية الاستفادة من كم المعلومات التي تتيحها شبكات التواصل المجتمعي من جانب، ومن جانب آخر تبادل المعلومات والتشبيك الحاصل في منظومة شبكات التواصل المجتمعي بطريقة بناء إيجابية ومفيدة، وكيفية الاستثمار في هذه الشبكات لتكون وسيلة لاستقطاب الكفاءات والخبرات وتكوين فرق عمل لتنفيذ مشاريع أو برامج محددة، ولبناء القدرات وتبادل الخبرات^(١٢). إن معظم الوقت المهدر في شبكات التواصل المجتمعي نمط من أنماط الاستخدام غير المنتج. ويزداد الأمر سوءا حين يتم تبادل معان مكتوبة ومواد فلمية ونحوها تكون غير صحيحة أو غير دقيقة. وهنا التحدي الآخر، وهو النقص الحاد في وسائل توعية عدد من مستخدمي هذه الشبكات للتمييز بين الحقيقة والشائعة بين الموثوق والملف، بين الجدير بالاهتمام والقراءة والإسفاف المضيع للوقت. من هذا التحدي، يمكن خلق الفرص التنموية والإفادة من المدى الواسع من معرفة جيل الشباب اليوم بما يجري من أحداث، وهي معرفة لم تعد تقتصر على نطاقات محدودة، بل تتمتع بأفاق واسعة جغرافيا ومعرفيا. فإضافة إلى حرص الشباب في منطقة الخليج على متابعة المستجدات ومعرفة الكثير من تفاصيل الأحداث، وما يجري في قطاعات الأعمال والإنتاج، وروافد التنمية في العالم، تعد هذه الفئة، كما سبق القول، الفئة الأكبر من بين الفئات العمرية في المجتمع والأكثر استخداما لشبكات التواصل. هذه الحقيقة، تدفع للإيمان بأن ثمة فرصة ثمينة يمكن الاستفادة منها في قضايا وموضوعات التنمية في دول

(١٢) أطلقت جامعة الدول العربية "العشرية العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات (٢٠٠٩-٢٠١٨)"، بناء على توصية الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الإعلام والاتصالات العرب في دمشق في العام ٢٠٠٨م، تحت شعار (نحو تكامل بين الإعلام والاتصال من أجل التنمية الإنسانية العربية). وتهدف هذه العشرية إلى تشجيع اندماج الإعلام والاتصال من أجل العمل على تنمية الإنسان العربي ودعم معارفه وإثراء فكره ووجدانه، ومواكبة التقدم المعرفي الذي ينعم به العالم. انظر، وكالة الأنباء الكويتية: <http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1953739&language=ar>

الخليج العربي يتم من خلالها حث الشباب على العمل الجماعي والتطوعي وتوجيههم وجهات مفيدة، وبث روح المنافسة من أجل المشاركة والتميز والإبداع. وترى هداية درويش رئيس تحرير جريدة كل الوطن الإلكترونية^(١٣)، أن شبكات التواصل الاجتماعي تعد إحدى الأدوات الفاعلة، وأنه قد أمكن بالفعل استخدامها في تحريك المياه الراكدة، وبعثرة أوراق وخطط الوزارات والمؤسسات النائمة، وكشف قيادات إدارية مُتَحَجِّرة واهنة، ورصد الخلل والفساد في مشاريع البنى التحتية والعلوية، وتسليط الضوء على العشوائية والتخبط في الأداء، وعدم الشفافية ونقص المهنية، الحاضرة في أداء بعض الوزارات والأجهزة الحكومية التنموية، والسياسات والبرامج والمشاريع التي تحيط بها الضبابية، ولا تعكس ثمراتها بدرجة كافية على الأحوال المعيشية والاقتصادية لشرائح واسعة من المجتمعات الخليجية. لكن درويش تعود لتقول إن أبرز التحديات التي تواجه هذه الشبكات هو فلترة محتواها من أجل الإفادة من الجانب الإيجابي الذي يخدم التنمية. وهو الأمر الذي يؤكد على أن ما سبق ذكره من آراء حول كم المعلومات والأفكار التي تتوافر عليها شبكات التواصل ربما يصطدم بعقبة تأكيد مدى دقة ومصداقية ما يتم تداوله عبر تلك الشبكات. لكنه يدفع من جديد لبذل مزيد من الجهود في تنقية شبكات التواصل المجتمعي وجعلها بيئة داعمة للعمل التنموي، سواء أخذت جهود التنقية تلك أبعاداً تشريعية أو مهنية.

ويطرح سعيد الدحية الزهراني^(١٤)، طرحاً يزاوج بين "التحدي" والفرصة "مؤكداً أن الفرص إنما تخرج من رحم التحديات. ويرى الزهراني منظومة من التحديات التي تواجه شبكات التواصل الاجتماعي، لكنها تحديات يتمخض عنها منظومة أخرى من الفرص، ومن أبرز ما أورده الزهراني في هذا السياق، ما يلي:

(١٣) هداية درويش، رئيس تحرير صحيفة "كل الوطن" الإلكترونية، حوار مع الباحث لصالح هذه الورقة العلمية. يناير ٢٠١٧.

(١٤) سعيد الدحية الزهراني، محاضر في كلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام بالرياض، حوار مع الباحث لصالح هذه الورقة. يناير ٢٠١٧.

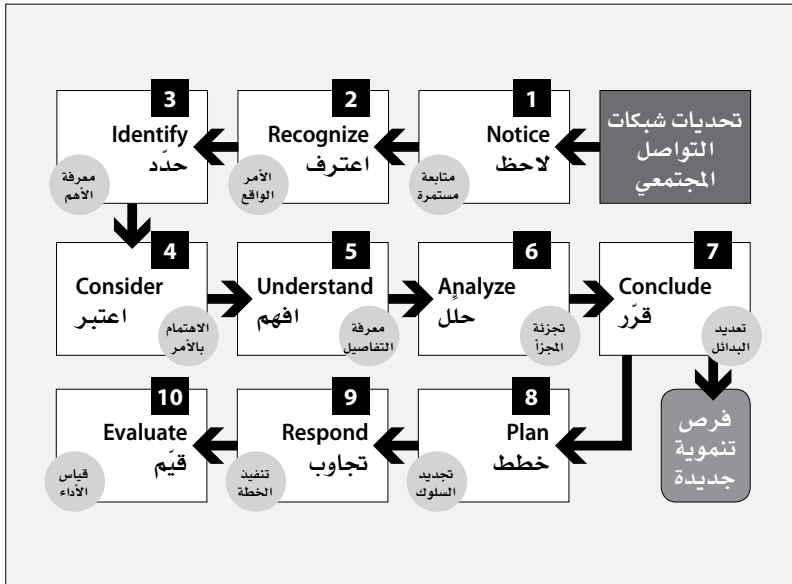
- أن "شكل الثقافة الجديد" الذي تروج له شبكات التواصل المجتمعي هو التحدي الأهم أمام شبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعل فعل التنمية ملزماً بتوليد سياق ثقافي جديد يوازي ويساير إيقاع الثقافة الجديدة المتولدة من رحم بيئة الاتصال الإلكتروني ككل، مع ما يصاحب هذا الفعل التوليدي من جهد ومحاولات قد تخفق وقد تصيب. ويقابل تحدي "شكل الثقافة الجديد" هذا (فرصة) "طمس نتوءات الثقافة السلبية السائدة" و "إحلال معالم ثقافة إيجابية جديدة".
- أن تحدي "عدم استقرار المزاج العام لدى فئة الشباب" يعوق، في نظر الزهراني، ديمومة المسار التنموي الذي يشترط "الثبات" ليحقق النتائج وفق خطط إستراتيجية عميقة. وفي المقابل، تبرز فرصة "اعتماد خطط مرحلية تتصف بالمرونة للتعديل والتجديد والتطوير المستمر لمراحل التخطيط والأداء التنموي".
- تفرز الشبكات الاجتماعية في الخليج أيضاً، تحدي "الارتهاق لإيقاع الموضة لدى فئة الشباب" مما يكرس الأداء الشكلي دون الجوهر العميق، الذي هو فعل التنمية في الأصل. وتتكون الفرصة هنا، في رأي الزهراني، في "ابتكار طريقة أداء تستفيد من عالم الموضة لتعزز برامج التنمية".
- تحدي "السرعة" وهي من السمات الأبرز في بيئة شبكات التواصل المجتمعي. هذه السمة طبعت المستخدمين لشبكات التواصل المجتمعي، بمختلف أجيالهم وأغلبهم الشباب، بروحها حتى باتت السرعة سمة المرحلة الاتصالية والحياتية الحالية. وهو الأمر الذي أربك الفعل التنموي المتطلب للتأني والنضج عبر عامل الوقت والزمن. لكن هذا التحدي أنتج، من جانب آخر، الفرصة هنا بأن تصمم برامج التنمية مُستحضرة السمة الرئيسية للعصر الراهن وهي سمة السرعة، وبالتالي تضمن استجابة أكثر ونجاحاً مرتقياً بنسبة حظ عالية.

ويذكر د. عبدالله العساف^(١٥)، أن أبرز التحديات التي تواجه الدور التنموي لشبكات التواصل الاجتماعي في دول الخليج العربي، هو "حاجة المؤسسات الرسمية للتواصل المستمر مع الجماهير"، مع توفير هذه الخدمة على مدار الساعة مدعومة بفريق تقني قادر على اتخاذ القرار وحل المشكلات الطارئة. وفي المقابل، تتيح هذه الشبكات "فرصة" استخدامها لحشد رأي الجمهور حول قضايا التنمية وتقبلها. فالتنمية، تصطدم بقناعات المجتمع ومسلماته، ومن خلال هذه الوسائل يتم التمازج الجماعي وإرسال الرسائل الإقناعية. كما أن "فاعلية الفرد في صنع القرار التنموي الوطني"، قد أصبحت من أبرز ما أنتجته شبكات التواصل المجتمعي، حيث أصبح الفرد، قادراً، عبر هذه الشبكات، على التعبير السريع عن رأيه حين رصده لأي ملحوظة يراها في أي مشروع تنموي. ومن ثم تمكن من إيصال ملاحظته ورأيه إلى صاحب القرار مباشرة. كما تتيح شبكات التواصل المجتمعي فرصاً تنموية معرفية كبرى في إطار "نقل وتوطين المعرفة بالمنجزات العالمية" وجعل معرفتها أو الاستفادة منها ثقافة محلية، مما يساهم في تقبل المجتمع الخليجي لها، والاستفادة منها في مجالات الحياة، كقيم العمل، والنظام، والجودة، ونحوها.

(١٥) د. عبدالله بن عبد المحسن العساف، رئيس قسم الإعلام المتخصص بكلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام بالرياض، حوار مع الباحث لصالح هذه الورقة العلمية. يناير ٢٠١٧.

سابعاً: نموذج مقترح لإنتاج الفرص التنموية مما تفرزه شبكات التواصل المجتمعي من تحديات

نموذج الخطوات العشر لتحويل تحديات شبكات التواصل المجتمعي في دول الخليج العربية إلى فرص تنموية رائدة



تقوم فكرة هذا النموذج على أساس أن الفرص إنما تنتج من رحم التحديات. وإذا كانت التنمية الشاملة في دول الخليج العربي تواجه تحديات حقيقية جراء انتشار استخدام شبكات التواصل المجتمعي، فإنه من المهم أن يتم بذل الجهد لتحويل معظم التحديات إلى فرص تنموية حقيقية. ويبدو هذا الأمر ممكن في حال تم توزيع المنهجية اللازمة، والفعالة. والنموذج الذي يقترحه الباحث في هذه الورقة يقوم على عدة عناصر وفقاً لما يلي:

اسم النموذج: نموذج الخطوات العشر لتحويل تحديات شبكات التواصل المجتمعي في دول الخليج العربية إلى فرص تنموية رائدة.

خطوات النموذج: للنموذج عشر خطوات يمكن الاسترشاد بها لتحويل التحديات التي تفرزها شبكات التواصل المجتمعي في دول الخليج العربي إلى فرص تنموية رائدة. وتتحدد هذه الخطوات في ما يلي:

- الخطوة الأولى "لاحظ" Notice وتتطلب "متابعة مستمرة" للفضاء الاتصالي لشبكات التواصل المجتمعي في المنطقة.
- الخطوة الثانية "اعترف" Recognize وتتطلب "الإقرار بالأمر الواقع" الذي تنتجه شبكات التواصل المجتمعي في المنطقة، ويمثل تحدياً حقيقياً للتنمية في أي من مراحلها.
- الخطوة الثالثة "حدّد" Identify وتتخطى معرفة الجوانب المهمة في مجمل التحديات التي تفرزها شبكات التواصل المجتمعي، ومن ثم "معرفة الأهم" للعمل على تحويله إلى فرصة تنموية.
- الخطوة الرابعة "اعتبر" Consider وتعني "الاهتمام بالأمر" وعدم التقليل من ترك التحديات دون تعهد بها بما يتطلبه كل تحدي لتحويله إلى فرصة تنموية رائدة.
- الخطوة الخامسة "افهم" Understand وتعني ضرورة "معرفة التفاصيل" الخاصة بكل تحدٍّ من التحديات التي يتم تحديدها، بما يضمن امتلاك المعرفة الكاملة بكافة جوانبها.
- الخطوة السادسة "حلّل" Analyze ويقود ذلك لـ "تجزئة الجزء" بمعنى تمحيص التحديات وتحليلها في ضوء كافة المتغيرات المؤثرة فيها بشريا وتقنيا، وأيضا علاقة التحديات بالظروف المحيطة في الواقع الثقافي والاجتماعي الخليجي.
- الخطوة السابعة "قرّر" Conclude ويعني ذلك "تحديد البدائل" التي تقود إلى صياغة الفرص التنموية المستدفة، والتي تم إنتاجها عبر الإدراك العميق لتفاصيل التحديات والعمل على نقيضها.

- الخطوة الثامنة "خطّط" Plan وتعني هذه الخطوة "تحديد السلوك" التموي الذي يمكن اتخاذه.
- الخطوة التاسعة "تجاوب" Respond وفي هذه الخطوة يتم "تنفيذ الخطة" وإجراء السلوك التموي الذي تم إعداده والتخطيط له.
- الخطوة العاشرة "قيّم" Evaluate حيث يتم "قياس الأداء" والإفادة من كل تجربة تم خلالها تحويل التحديات إلى فرص تنمية عبر تطبيق هذا النموذج، لتكون المرات اللاحقة أكثر جودة، وهكذا باستمرار.

ما الذي يمكن أن يحدث؟

يقر هذا النموذج، بأنه من الممكن تحويل التحديات التي تفرزها شبكات التواصل المجتمعي في دول الخليج العربي إلى فرص تنموية رائدة. ويمكن أن يتم ذلك، عبر دراسة وتحليل وتحديد البدائل الممكنة للفرص، من خلال فحص التحديات. ومن الممكن ابتداء القول بأن كل تحدٍّ من التحديات، يمكن العمل على تحويله إلى فرصة وفق واد من الإجراءين التاليين:

الأول: الكشف عن نقيض التحدي حين يكون تحدياً أفرزته الطبيعة الاتصالية للشبكات، مثل استخدامها من البعض للترويج للعنصرية، أو الترويج للشائعات والإفادة من هذا النقيض تنموياً.

الثاني: تفعيل التحدي في إثراء العمل التنموي حين يكون سمة من سمات شبكات التواصل المجتمعي، مثل قدرة الشبكات على تبادل المعلومات والأفكار. ويوضح الجدول التالي، نماذج من التحديات التي يمكن تحويلها إلى فرص تنموية

تحديات تفرزها شبكات التواصل المجتمعي	فرص يمكن إنتاجها من رحم التحديات
ترويج الشائعات	تعظيم إمداد الجمهور بالمعلومات الصادقة
شكل الثقافة الوافدة المتجدد	توليد سياق ثقافي جديد ومتطور
عدم استقرار المزاج العام للشباب	الحث على العمل الجماعي والتطوعي
الارتهاق لإيقاع الموضة	الإفادة من عالم الموضة
شباب مفعم بالسرعة وعدم الأناة	تصميم برامج تنموية توظف سمة السرعة
ضرورة التواصل المستمر مع الجماهير	حشد الآراء حول قضايا التنمية وتقبلها
التجيش الخطر ضد دول الخليج وشعوبه	تطوير إستراتيجيات مناهضة
توظيف مصطلحات حساسة كالجهاد والولاء والبراء	إقرار برامج تثقيف وتوعية علمية وفكرية

الترويج لأطماع سياسية لدول معادية	تطوير إستراتيجيات مناهضة
الاصطفاف الطائفي والمذهبي	تطوير إستراتيجيات مناهضة
شيوخ الشعور السلبي وسيادة الإحباط	تحريك المياه الراكة للفضاء العام
التحريض على التطرف والعنف	تحقيق انفتاح اجتماعي مرغوب
نشر أخبار مغلوطة	تعظيم إمداد الجمهور بالمعلومات الصادقة
ضعف إنتاجية الموظفين	بث روح المنافسة والإبداع
نشر الكراهية	طمس الثقافة السلبية السائدة
العزلة الاجتماعية	تكوين فرق العمل وتبادل الخبرات

الخاتمة

قدمت هذه الورقة العلمية قراءة نقدية لجوانب من تعقيدات العلاقة بين شبكات التواصل المجتمعي وقضايا وموضوعات التنمية في دول الخليج العربي. وتأسست الجدلية الرئيسية في هذا الموضوع على أنه قد بات من المستقر أن شبكات التواصل المجتمعي أتاحت فضاء رحبا للشعوب الخليجية لأن تحتل مراكز جديدة في خيارات صناعة البرامج التنموية، وأن هذه الشعوب، بفضل ما باتت تمتلكه من وسائل الفعل الاتصالي غير المرتبط بالمؤسسة الحكومية الرسمية بالضرورة، قد فرضت خياراتها بناء على فهم دقيق لاحتياجاتها، وأيضاً لسبب تحقيق تلك الاحتياجات. لقد ألقت هذه الحقيقة بثقلها على الواقع التنموي في منطقة الخليج العربي التي تعد من أكثر مناطق العالم تأثراً بتداعيات تقنيات الاتصال نظراً للقدرة التي تتمتع بها شعوبها على امتلاك واستخدام هذه التقنيات، بالقدر الذي احتلت به مراتب متقدمة على مستوى الدول العربية والعالم، نسبة إلى سكانها. كما ساهم التواصل العالمي الإنساني الذي تحقق عن طريق هذه الشبكات في تقليص الفجوات المجتمعية والمعرفية، وساعد على فهم الآخر وفي أحيان كثيرة تقبله بقدر لم يكن مسبقاً. فقد كان "رفض التغيير" من أبرز عوائق الفعل التنموي في المنطقة. وكان الرفض غالباً نتيجة هيمنة أقلية في المجتمعات الخليجية على وسائل المعرفة والنشر، فينقاد العامة تبعاً لما تراه تلك الأقليات "النخب"، غير أن شبكات التواصل المجتمعي أسقطت النخب، ودعمت الحضور الجماهيري العريض. وتوصلت الورقة في نهايتها إلى طرح نماذج من توليد الفرص من رحم التحديات التي أفرزتها شبكات التواصل المجتمعي، مما يفيد في أنه في الوقت الذي لا يمكن فيه قبول التداعيات السالبة لشبكات التواصل المجتمعي، يمكن، بشيء من التفكير المنظم، جعل التحديات فرصاً تنموية فريدة. وفي نهاية هذه الورقة، عرض الباحث نموذجاً مقترحاً لإنتاج الفرص التنموية في دول الخليج العربي مما تفرزه شبكات التواصل المجتمعي من تحديات.

قائمة الحضور مرتبة هجائياً مع حفظ الألقاب

- إبراهيم شريف السيد
- إبراهيم عبدالرحمن الشيخ
- ابراهيم عبدالعزيز البعيز
- ابراهيم مبارك الدوسري
- إبراهيم ناصر المليفي
- آلاء إبراهيم البعيز
- بدر صالح الدوسري
- جاسم حسين
- جمال فخرو
- جمعه الغيلاني
- الجوهرة ابراهيم الجطيلي
- حامد حمود العجلان
- حمد الحوشان
- خالد جمال الجابر
- خالد عبدالحميد آل شهاب
- خالد عبدالرحمن العثمان
- خالد عثمان اليحيى
- خالد عواض عبدالله الثبيتي
- دانا مدوه
- دلال مخلد الحربي
- رضي محسن الموسوي

- رمله السيد مصطفى
- سالم رجا كميخ الديحاني
- سعد عبدالله الزهراني
- سعد علي الحاج بكري
- سليمه ملا ظاهر حبيب علي
- سماء يوسف الرئيس
- شعيب عبدالمنعم مرسى الغباشي
- شملان يوسف العيسى
- صبيحة الجاسم
- ضرار الغانم
- طارق عبدالمحسن الدويسان
- عامر ذياب التميمي
- عائشة بنت مفتي القرشي
- عباس عيسى هلال
- عبدالرحمن جمعه الفيلاي
- عبدالرحمن علي العلولا
- عبدالرحيم حمد العرقان
- عبدالرزاق الفارس
- عبدالعزيز بن جواد الحسن
- عبدالكريم العجمي الزباني
- عبدالله الخليفه
- عبدالله النيباري
- عبدالله خليفه الرميحي

- عبد الله ناصر الحمود
- عبد الله فرحان المدهري
- عبد الله ياسين بوحليفه
- عبد الله يعقوب بشاره
- عبد المحسن تقي مظفر
- عبد المحسن محمد هلال
- عبد النبي العكري
- عبد الوهاب راشد الهارون
- عبد الوهاب صالح العريض
- عبيدلي يوسف العبيدلي
- علي أحمد سبكار
- علي البحراني
- علي أحمد السلطان
- علي خليفه الكواري
- علي محمد فخرو
- علي موسى موسى
- عمر هشام الشهابي
- فاطمه عبد الله خليل
- فايز عبد الله الشهري
- فلاح محمد المهان
- فيصل تركي المتروك
- محمد السبيعي
- محمد السيد الهاشم

- محمد بن عبدالله الحارثي
- محمد غانم الرميحي
- محمد هذلول الهذلول
- مرزوق بشير بن مرزوق
- مشاري عبدالله محمد النعيم

